

کتاب

﴿ اقرب طرق الوصول الى قواعد علم الاصول ﴾

~*~*~*~*~

— ﴿ تأليف ﴾ —

﴿ احمد ابراهيم الجداوى • من علماء الازهر ﴾

(ومدرس الشريعة بكلية الخرطوم)

~*~*~*~*~

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

~*~*~*~*~

(طبع بمطبعة « كردستان العامة » لصاحبها فرج اللهزكى الكردى)

« بدرب المسقط بالجالية بمصر سنة ١٣٢٦ »

﴿ فهرس كتاب أقرب طرق الوصول ﴾

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ مقدمة
- ٦ مبحث الحكم
- ٨ مبحث الحاكم
- ١٣ مبحث المحكوم فيه
- ١٨ شرط المكلف به امكان
- ١٩ هل الكافر مكلف بفروع الشريعة
- ٢١ لا تكليف إلا بفعل
- ٢١ القدرة شرط التكليف
- ٢٤ فرص الكفاية
- ٢٤ الواجب المخير
- ٢٥ الواجب المؤقت وغير المؤقت
- ٢٨ الوجوب ووجوب الاداء

- ٢٩ الاتيان بالمأمور به أداء وقضاء
 ٣١ مقدمة الواجب
 ٣٢ وجوب الشيء وحرمة
 ٣٣ المندوب ليس مأمور به
 ٣٥ العزيمة والرخصة
 ٣٧ مبحث المحكوم عليه
 ٣٨ مبحث عوارض الاهلية
 ٤٦ العوارض المكتسبة
 ٥٦ المبادي اللغوية
 ٥٧ طرق معرفة اللغات
 ٥٨ هل تثبت اللغة بالقياس
 ٥٩ أقسام اللفظ
 ٦٠ تقسيم اللفظ المفرد باعتبار ذاته
 ٦٢ تقسيم اللفظ المفرد باعتبار دلالة

٦٨ هل مفهوم المخالفة حجة في كلام الشارع

٧٠ تقسيم اللفظ باعتبار ظهور دلالة وخفائها

٧٥ تقسيم باعتبار وضعه للمعنى

٧٦ حكم المشترك

٧٨ مبحث العام

٧٩ حكم العام

٨٠ عموم الجمع المعروف باللام

٨٤ عموم العلة

٨٥ عموم المفهوم

٨٥ عموم المقتضى

٨٦ هل يعم فعله عليه السلام

٨٧ تخصيص العام

٨٨ التخصيص بالدليل السمعى

٩٠ هل العام المخصص حجة

صنيفه

- ٩١ المخصص المتصل
 ٩٣ مبحث الخاص
 ٩٤ المطلق والمقيد
 ٩٤ هل يحمل المطلق على المقيد
 ٩٧ مبحث الامر
 ٩٨ صيغة افعل
 ١٠٠ هل الامر يقتضى التكرار والفور
 ١٠٢ الامر بعد الحظر
 ١٠٣ مبحث النهى
 ١٠٣ صيغة لا تفعل
 ١٠٤ مقتضى النهى
 ١٠٦ الأدلة السمعية
 ١٠٧ مبحث الكتاب
 ١٠٨ القراءات

صحيفه

١١٠ التأويل والاجمال

١١٢ البيان

١١٥ فصل في مباحث النسخ

١٢٣ مبحث السنة

١٢٣ عصمة الانبياء

١٢٤ الوحي

١٢٦ المتواتر والمشهور والآحاد

١٢٧ شروط الرواية

١٢٨ مجهول الحال

١٢٩ العدالة والجرح

١٣٠ عدالة الصحابة

١٣٢ ألفاظ الرواية

١٣٢ تأويل الصحابي مرويه

١٣٤ ما تتحقق به الرواية

محتبة

- ١٣٦ بيان حكم فعله عليه السلام
 ١٣٧ تقريره عليه السلام
 ١٣٧ شرائع من قبلنا
 ١٤٠ مبحث الاجماع
 ١٤٥ مبحث القياس
 ١٤٨ شروط القياس
 ١٥٠ فصل في العلة وأقسامها
 ١٥٧ مسالك العلة
 ١٦٠ مبحث الاستحسان
 ١٦٢ الاسئلة الواردة على القياس وأجوبتها
 ١٦٧ مبحث التعارض والترجيح
 ١٧٣ خاتمة في الاجتهاد والتقليد
 (تم الفهرس)

﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٤	١٣	من كونه أمر	من كونه أمرا
٢٧	١٣	الاصفرار	الاصفرار
٣٧	٦	لان الامتثال	لان الامتثال
٣٨	١	كالفلوح	كالفلوح
٥٥	٩	لان التسليم	لان التسليم
٨٢	٤	التكليفية	التكليفية
٩٦	١	للشافعية	الشافعية
١٠٣	٣	ولقطى	ولفظي
١٠٩	١	الى أحد الامر	الى أحد الامر
١١٢	٦	وقد ذهب	وقد ذهب
١١٣	١٢	والمشاركة	والمشارك
١٢٣	١٣	ويرجره	ويرجره
١٢٤	٩	وهى العصمة	وهى المعصية

صحيفة	سطر	خطاً	صواب
١٣١	٦	زعم	زعم
١٤٧	٤	وهو حجة	وهو حجة
١٤٧	٦	وشوكتهم	وشوكتهم
١٤٩	١٥	العبارة	العبادة
١٥١	٧	الآسية	الآيسة
١٥٣	٨	لفرض	لفرض
١٥٤	١٠	وجنسه في عين	أوجنسه في عين
١٥٨	٩	للاستبعاد	للاستبعاد
١٥٩	٦	علة لنفع	علة للنفع
١٥٩	١٣	الي آباء	الي إباء
١٦٠	١٠	المعتق	العتق
١٦٥	١٥	النقص	النقض
١٦٩	٦	بيان	بيان
١٦٩	٧	الدليل	الدليلين

کتاب

﴿ اقرب طرق الوصول الى قواعد علم الاصول ﴾

—•••••—

—•••••— تأليف —•••••—

﴿ احمد ابراهيم الجداوى • من علماء الازهر ﴾

(ومدرس الشريعة بكلية الخرطوم)

—•••••—

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

—•••••—

(طبع بمطبعة « كردستان العامية » لصاحبها فرج الله زكى الكردى)

« بدرب المسقط بالجالية بمصر سنة ١٣٢٦ »

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين * والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين * وبعد فلما عينت
مدرسا للشريعة الاسلامية * في كلية الخرطوم بالاراضى
السودانية * ورأيت كتب الاصول طويلة الاذيال * بعيدة
المنال * لتعقيد عباراتها * وغموض اشاراتها * اخذت أخلص
من معتبراتها * درسا فدرسا فقامت السنة الدراسية الا
ولدي كتاب صغير الحجم * كثير العلم * سهل العبارة *
واضح الاشارة * يستفيد المبتدى من ممارسته * ويتذكر
المنتهى بمطالعة * حوى من مسائل الاصول ما تمس الحاجة
اليه * ولا يستغنى طالب العلم عن الوقوف عليه * وسميته
اقرب طرق الوصول * الى قواعد علم الاصول * والله أسأل
ان ينفع به * كما نفع باصوله * وان يجنبني الزلل * ويوفقني

لصالح العمل * انه على ما يشاء قدير * وبالإجابة جدير *
 مقدمة في حد اصول الفقه وموضوعه وثمرته وواضعه *
 اما حده باعتبار كونه مركبا اضافيا فيقال فيه الاصول
 جمع اصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره واصطلاحا يطلق على
 معان انسابها بهذا الفن الدليل يقال الاصل في وجوب الصلاة
 اقيموا الصلاة * والفقه لغة الفهم واصطلاحا التصديق بالاحكام
 الشرعية على ادائها التفصيلية

واما حده باعتبار كونه لقبا فيقال فيه هو قواعد
 يتوصل بها الى استنباط المسائل الفقهية عن دلائل التفصيلية
 توصلا قريبا والمراد بالتوصل القريب ان تكون كبرى
 القياس الاقتراني وملازمة القياس الاستثنائي مأخوذتين من
 هذا الفن مثلا اذا أريد الاستدلال على وجوب الزكاة بالقياس
 الاقتراني يقال الزكاة مأمور بها في قوله تعالى (وآتوا الزكاة)
 وكل مأمور به واجب ينتج الزكاة واجبة واذا أريد
 الاستدلال على حرمة الزنا بالقياس الاستثنائي يقال لو كان

الزنا منها عنه لكان محرماً لكنه منهي عنه في قوله تعالى
 (ولا تقربوا الزنا) ينتج الزنا محرم فيرى أن كبرى القياس
 الاول وملازمة القياس الثاني مأخوذتان من قاعدتي هذا
 الفن كل أمر للوجوب وكل نهى للتحريم

موضوع هذا الفن الدليل السمي من حيث يوصل
 العلم بأحواله الى القدرة على معرفة أحكام أفعال المكلفين
 ولذا بحثوا عن أنواعه كالامر والنهي والمطلق والكتاب
 والسنة والاجماع والقياس * والدليل عند الأصوليين مفرد
 يمكن التوصل بالنظر في أحواله الى مطلوب خبري كالعلم
 فانه يمكن التوصل بالنظر في أحواله من الحدوث مثلاً الى
 مطلوب خبري وهو التصديق بان العالم لا بد له من محدث
 بان يقال العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث وكأقيموا
 الصلاة فانه يمكن التوصل بالنظر في أحواله من كونه أمر
 الى مطلوب خبري وهو التصديق بان أقيموا الصلاة يفيد
 الامر بوجوبها بان يقال أقيموا الصلاة أمر باقامتها والامر

باقامتها يفيد وجوبها فكل من العالم ومن اقيموا الصلاة هو الدليل
 عند الاصوليين خلافا للمناطق فان الدليل عندهم لا يكون
 الا مركبا من قضيتين وهو في المثال الاول مجموع العالم حادث
 وكل حادث الخ وفي الثاني مجموع اقيموا الصلاة أمر باقامتها وكل
 أمر الخ * والدليل السمي ماثبت كونه دليلا من الشرع فما
 يكون عقليا صرفا او حسيا محضا لا يبحث عنه في علم الاصول
 والدليل نوعان اجمالي وهو كلى يصدق على ادلة كثيرة
 كالأمر والنهي والخاص والعام وغيرها من موضوعات
 قواعد هذا الفن * وتفصيلي وهو جزئي ذلك الدليل الاجمالي
 كأقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا وغيرها من الاوامر والنواهي
 التي هي ما أخذ الاحكام

ثمرة هذا الفن معرفة الاحكام الشرعية الموصلة الى
 السعادة الابدية

واصلح هذا الفن الامام الشافعي رضي الله عنه وأول
 كتاب الف فيه رسالته المشهورة

﴿مبحث الحكم﴾

الحكم خطاب الله المتعلق بفعل العبد اقتضاء أو تخييرا
أو وضعاً — وهو نوعان تكليفي ووضعي

﴿الحكم التكليفي﴾

الحكم التكليفي هو خطاب الله المتعلق بفعل العبد
اقتضاء أو تخييراً ثم الاقتضاء ان كان جازماً لفعل غير كف
فالحكم الايجاب وأثره الوجوب وان كان غير جازم له
فالحكم الندب وان كان اقتضاء جازماً لفعل هو الكف
فالحكم التحريم للمكفوف عنه وأثره الحرمة وان كان غير
جازم له فالحكم الكراهية للمكفوف عنه والحكم بالتخيير
الاباحة — واعلم ان الحنفية لاحظوا في تقسيمهم حال الدال
في الطلب الجازم فقالوا ان ثبت دليل قطعي فالافتراض
أو التحريم وان ثبت دليل ظني فالايجاب أو كراهية التحريم
ولم يفرق غيرهم بين الفرض والواجب الا في الحج فانهم
قالوا الفرض ما يفسد بتركه الحج والواجب ما يجبر بالدم

الحكم الوضعي

الحكم الوضعي هو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء علة أو سبباً أو شرطاً أو مانعاً فالعلة هي الوصف المناسب للحكم عند القول المؤثر فيه شرعاً كترادف النعم علينا فإنه علة في افتراض الصلاة وكالبيع المطابق فإنه علة في الملك * والسبب ما يفضي إلى الشيء من غير تأثير فيه كأوقات الصلاة فإنها سبب في الافتراض وكسوق الدابة التي وطئت شيئاً فإنه سبب لهلاكه وعلمه الوطء * والشرط أمر خارج عن ماهية الشيء مكمل لها كالطهارة للصلاة والشهود للنكاح * والمانع ما يمنع ترتب الآثار على الأسباب أو العال كالحيض فإنه مانع من افتراض الصلاة مع وجود العلة وكالابوة فإنها مانعة من التقصاص مع وجود السبب وهو القتل العمد العدوان * وأما الصحة وهي الاتيان بالفعل مستوفياً جميع ما يلزم فيه شرعاً والفساد وهو الاتيان به غير مستوفٍ جميع ذلك فعقليان وليس من خطاب الوضع خلافاً لبعض العلماء فإن كل مكلف يدرك من

نفسه أنه إذا أتى بالشئ مستوفيا ما يلزم كان صحيحا والا
كان فاسدا

﴿مبحث الحاكم﴾

اتفق جميع العقلاء على أن الحاكم هو الله ثم اختلفوا في
تعلق الحكم بأفعال المكلفين قبل ارسال الرسل وعدمه وذلك
مبنى على الخلاف في الحسن والقبح هل هما عقليان أو شرعيان
وها أنا اذكر لك مجمل ما قيل فيهما لتكون على بصيرة من
أمرهما فأقول لا نزاع في أن الحسن بمعنى صفة الكمال بحسن
العالم والقبح بمعنى صفة النقصان كتقبح الجهل وأن الحسن بمعنى
ملائمة الطبع كحسن الحلو والقبح بمعنى منافرة الطبع كتقبح
المر عقليان وإنما النزاع في الحسن بمعنى استحقاق المدح في
العاجل والثواب في الاجل وفي القبح بمعنى استحقاق الذم
في العاجل والعقاب في الاجل فذهب الاشاعرة الى أنهما
شرعيان وأن الحكم لا يتعلق بأفعال المكلفين قبل ورود الشرع
وأن كل فعل في ذاته قبل ورود الشرع صالح لان يكون

حسنا أو قبيحا فان جاء الشرع وأمر به كان حسنا وان نهى
 عنه كان قبيحا حتى لو أمر في موضع النهي ونهى في موضع
 الامر لا انعكس الحال فالحسن والقبح تابعا للامر والنهي عندهم
 وذهب المعتزلة الى انهما عقليان وأن الحكم يتعلق بأفعال
 المكلفين قبل ورود الشرع وأن كل فعل في ذاته اما حسن
 أو قبيح وأن أحكام الله تعالى تابعة لحسن الفعل وقبحه لكونه
 حكما فان أدرك العقل حسن الفعل وقبح تركه أدرك أن حكم
 الله فيه الوجوب وان أدرك حسنه وعدم قبح تركه أدرك
 أن حكمه فيه الندب وان أدرك حسن تركه وقبح فعله أدرك
 أن حكمه فيه الحرمة وان أدرك حسن تركه وعدم قبح فعله
 أدرك أن حكمه فيه الكراهة وما استوى طرفاه عند العقل
 فهو المباح وما لم يدرك العقل حسنه ولا قبحه كصوم آخر يوم
 من رمضان وأول يوم من شوال توقف تعلق الحكم به على
 ورود الشرع * فالشرع عندهم يؤيد الاحكام التي أدركها العقل
 ويبين التي لم يدركها

وتوسط الماتريدية (الحنفية) بين المذهبين السابقين
فقالوا إن في كل فعل صفة هي الحسن أو القبح وإن الأمر
والنهي تابعان لتلك الصفة ضروراً أن الشارع حكيم لا يوجب
غير الحسن ولا يحرم غير القبح وإن تلك الصفة التي في الفعل
قد يدركها العقل قبل الشرع وقد لا يدركها وذلك بديهي وإن
الحكم لا يتعلق بأفعال المكلفين قبل ورود الشرع مستدائين
بأنه لو تعلق بأفعالهم قبله اكانوا معذبين ومثابين وهو خلاف
ما يؤخذ من قوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)
فإن المراد ولا مثيبين ترك هذا اكتفاء وخلاف ما يؤخذ
من قوله تعالى (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس
على الله حجة بعد الرسل) فتبين أن الماتريدية مع المعتزلة في
أن الحسن والقبح عقليان ومع الاشاعرة في أن لا تكليف
قبل الشرع وإن كانوا يقولون يجب لحكمة الشارع كونه على
طبق صفات الافعال وما فيها من النقص أو الكمال نعم بعض
الماتريدية على وجوب شكر المنعم قبل الشرع بعد مضي المدة

الكافية للنظر على حسب استعداد الشخص ومن جرد نفسه عن التعصب وتدبر هذه الأقوال لم يكن لعدوله عن مذهب الماتريدية مجال * لا يقال كيف يصح القول بأن الحسن والقبح ذاتيان للفعل وأن الأحكام تابعة لهما ولو كان كذلك لما تأتى النسخ في الأحكام لأن صفة الفعل ذاتية له غير متخلفة فلا يتخلف الحكم التابع لها والنسخ واقع البتة فإن نكاح الأخوات كان مباحا في مبدأ الخلقة ثم حرم لانا نقول قد يطلق الذاتي على ما يكون للشيء اذا خلى وطبعه كما يقال البرودة ذاتية للماء على معنى أنها له اذا خلى وطبعه وهذا الذاتي يتخلف اذا عرض ما ينافيه ولذا تزول برودة الماء بالتسخين فعلى هذا يقال إن نكاح الأخوات قبيح في ذاته عرض له الحسن في مبدأ الخلقة لكونه سبب بقاء النسل فكان مباحا وعند ما زال ذلك العارض عاد اليه قبحه وقس على ذلك سائر الأحكام التي ورد فيها النسخ *

ثم ان الحسن قد يكون حسنا لذاته لا يقبل وجوبه

السقوط ولو بالاكراه كالايمان وقد يكون حسنا لذاته يقبل وجوبه السقوط كالصلاة سقطت عن الحائض وقد يكون حسنا لغيره وذلك الغير بخلقه تعالى لا اختيار للعبد فيه كالزكاة والصوم والحج حسنت بواسطة الفقير وشهوة النفس الامارة بالسوء وشرف البيت الذي كرمه الله باضافته اليه وأما هي في ذاتها فلا حسن فيها لأنها تنقيص للمال واضرار بالنفس ومنع لها عما أباح لها مالها من النعم وقطع للمسافات وتعظيم للاحجار والجبال * أو ذلك الغير باختيار العبد كالجهاد والحد وصلاة الجنائز فان الجهاد حسن بسبب الاعتداء أو خوف الفتنة ولذلك لا جهاد بعد الامن وعلو كلمة الله والحد حسن للزجر عن المعاصي وصلاة الجنائز حسنت لقضاء حق الميت بالدعاء له وأما هي في نفسها فلا حسن فيها فان الجهاد تخريب لبلاد الرب وقتل لعباده والحد تعذيب لعباد الله وايلام لهم وصلاة الجنائز مجرد دعاء خالية عما هو المقصود من الصلاة وهو تمام الخضوع بالركوع والسجود * وكذلك القبيح قد

يكون قبيحا لذاته لا تقبل حرمة السقوط كالشرك والزنا
أو تقبله كأكل الميتة سقطت حرمة في الخمصة وقد يكون
قبيحا لغيره وليس ذلك الغير من فعل العبد كالغصب والسرقة
فانهما انما قبيحا لتعلق حق الغير وهو ليس من فعل العبد وهما
في ذاتهما لا قبح فيهما لان الله خلق لنا الاشياء لنتمتع بها كما
قال جل شأنه (خالق لكم ما في الارض جميعا) * أو ذلك الغير
من فعله كصوم يوم العيد فانه حرم للاعراض عن ضيافة الله
وهو من فعل العبد والصوم لا قبح فيه لانه تشبه بملائكة
الرحمن ولانه قهر للنفس الامارة بالسوء *

* مبحث المحكوم فيه *

المحكوم فيه هو فعل المكاف وهو الواجب ان كان
متعلق الايجاب والمندوب ان كان متعلق النذب والحرام ان
كان متعلق التحريم والمباح والمكروه ان كان متعلق الاباحة
أو الكراهة * وقد عرف الواجب بانه ما يعاقب تاركه على تركه
أي ما يكون تركه سببا للعقاب عادة فلا يضر في كون الشيء

واجباً تخلف العقاب عن تاركه للعفو عنه

وقد قسم الحنفية الأفعال التي هي متعلقات الأحكام
بالاستقراء إلى أربعة أقسام

(١) ما كان حقاً خالصاً لله تعالى وهو ما يتعلق به النفع
العام للعالم من غير اختصاص بأحد نسب إليه تعالى أعظم خطره
وعموم نفعه

(٢) ما كان حقاً خالصاً للعبد وهو ما يتعلق به مصلحة
خاصة

(٣) ما اجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غالب

(٤) ما اجتمع فيه الحقان وحق العبد غالب

والقسم الأول ثمانية أقسام بالاستقراء

(١) عبادات محضة كالإيمان وأركان الإسلام بعد

الشهادتين

(٢) عبادة فيها معنى المؤونة كصدقة الفطر أما كونها

عبادة فلا اشتراط النية فيها وملك النصاب في وجوبها وتسميتها

صدقة وأما وجود معنى المؤونة فيها فلوجوبها على المكلف بسبب غيره وهو من يليه ويمونه ولعدم تحضنها عبادة لم يشترط لها كمال الاهلية كما شرطت في العبادات المحضنة فوجبت في مال الصبي والمجنون

(٣) مؤونة فيها معنى العبادة كالعشر أما كونه مؤونة فلان بقاء الارض في أيدينا به والمؤونة ما به البقاء وأما كونه عبادة فلتعلقه بالنماء الحقيقي كالزكاة ولما فيه من معنى العبادة لا يبتدأ به الكافر ولا يبقى عليه فلا يشتري أرضا عشرية صارت خراجية

(٤) مؤونة فيها معنى العقوبة كالخراج أما كونه مؤونة فلما مر في العشر وأما كونه عقوبة فباعتبار تعلقه بالنماء التقديرى ولما فيه من معنى العقوبة المشعر بالذل لم يجب على المسلم ابتداء ووجب عليه بقاء لتردده بين المؤونة والعقوبة فلم يبطل بالشك

(٥) حق قائم بنفسه لم يتعلق بذمة عبد يؤديه على أنه طاعة

وهو خمس الغنائم والمعادن والكنز * ولما لم يجب أداء الخمس طاعة لم تشترط له النية اذ لم يقصد الفعل بل متعلقه وهو المال (٦) عقوبات كاملة وهي حد الزنا وحد السرقة وحد

الشرب

(٧) عقوبة قاصرة وهي حرمان القتاتل من ميراث المقتول وانما كان الحرمان عقوبة قاصرة لان القتاتل لم يلحقه ألم في بدنه ولا نقصان في ماله

(٨) حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة كالكفارات وجهة العبادة غالبية فيها الا كفارة الفطر اما وجود معنى العبادة فيها فلانها تؤدي بما هو عبادة وهو الصوم والتحرير والاطعام وتجب بالفتوى ويؤمر من هي عليه بالاداء بنفسه كما في العبادات واما وجود معنى العقوبة فيها فلانها تجب جزاء للفعل المحظور * واغلبية جهة العبادة وجبت على اصحاب الاعذار مثل المضطر والناسي والمسكره والمحرم المضطر الى قتل صيد لمخمصة بخلاف كفارة الفطر فان جهة العقوبة فيها

راجحة ولذا لا تجب على المخطيء والناسى وتسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة تبيح الفطر

والقسم الثانى وهو حقوق العباد مثل بدل المتلفات وملك المبيع والتمن وملك النكاح والطلاق

والقسم الثالث حد القذف فانه باعتبار وقوع نفيه عاما باخلاء العالم عن الفساد يكون حق الله وباعتبار صيانة العرض ودفع العار عن المقدوف يكون حق العبد ولغلبة حق الله لم يكن للعبد اسقاطه

والقسم الرابع القصاص فان لله تعالى فى نفس العبد حق الاستعباد وللعبد حق الاستمتاع فى شرعية القصاص ايفاء الحقين

وقسم الخفية أيضا متعلق بالحكم باعتبار الاصلية والخلفية الى أصل وخلف فالأصل كالتصديق فى الايمان والخلف عنه الاقرار باللسان واذا لم يعلم الأصل يقينا أدير الحكم على الخلف ولا تثبت الخلفية الا بالسمع من الشارع

﴿ شرط المكلف به امكانه ﴾

ذهب الماتريدية والمعتزلة الى أنه لا يجوز عقلا التكليف بالمتنع لذاته كالجمع بين الضدين والتكليف بالمتنع الصدور من المكلف كحاق الجواهر لان العقل يقبح التكليف بما لا يطاق لانه فائده وهي حصول المكلف به ويحيل نسبة القبيح اليه تعالى . وذهب الاشاعرة الى جوازه عقلا وجعلوا فائده اختبار المكلف تطيب نفسه بذلك أم لا واختلفوا في وقوعه وعدمه — استدلل من قال بالوقوع بانه كلف بالايمان بما جاء به النبي عليه السلام من أنزل الله أنه لا يؤمن كافي لمحب وغير خاف أن تصديقه بأنه لا يصدق النبي محال لاستلزام تصديقه عدم تصديقه فيلزم الجمع بين النقيضين وهو من المحال لذاته فقد وقع التكليف بالمحال . وأجاب من قال بعدم وقوعه بأن من أنزل الله أنه لا يؤمن لم يقصد تبليغه ذلك دفعا للجمع بين النقيضين * وأما المتنع بحسب العادة كالصعود الى السماء فيجوز التكليف به عقلا

لأنه ممكن في ذاته وفائده اختبار المكلف أي أخذ في الأسباب
 أم لا — وقال المعتزلة بعدم جواز عقله ولا يجوز شرعا اتفاقا
 لقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) * وأما الممتنع لغيره
 وهو الممكن الذي تعلق علم الله بعدم وقوعه فيجوز التكليف
 به بل هو واقع اجماعا لأن العلم بعدم الوقوع لم يخرج به عن
 الامكان الذاتي فقد كلف أبو جهل بالايمان مع علمه تعالى
 بأنه لا يقع منه .

﴿ هل الكافر مكلف بفروع الشريعة ﴾

لا نزاع بين الاصوليين في أن الكافر مكلف بالفروع
 اعتقادا وأمورات كانت أو منهيات وإنما النزاع في أنه مكلف
 بأدائها أولا * ذهب الشافعية والعراقيون من الحنفية الى أنه
 مكلف بها أداء مستدلين بظاهر نحو قوله تعالى (قالوا لم نك
 من المصلين ولم نك نطعم المسكين) حكاية لجواب الكفار
 حين يسئلون عن سبب دخولهم النار وقوله تعالى (وويل
 للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة) وقال البخاريون من الحنفية

إنه ليس مكلفا بأداء الواجبات ولا المنهيات لانه لا يمكنه
الامتثال في المأمورات حال كفره لانها لا تصح من الكافر
ولا بعد الايمان لانه بعد الايمان غير مكلف بما مضى في ايام
الكفر والمنهيات مقيسة على المأمورات * وأولوا الآية الاولى
بان المراد لم نك من المؤمنين فقد يطلق لفظ المصلين ويراد
به المؤمنون كما في قوله صلى الله عليه وسلم (نهيت عن قتل
المصلين) والآية الثانية بان المراد لا يفعلون ما يركي أنفسهم
من الايمان والطاعة وكل من التأولين بعيد كما لا يخفى *
وفائدة الخلاف تظهر في العقاب الاخروي ولا ثمرة له
في الاحكام الدنيوية للاتفاق على أن الكافر لو أدى العبادات
لا تصح منه ولو أسلم لا تجب عليه * والكافر مكلف
بالعقوبات والمعاملات اتفاقا لان العقوبات تقام بطريق
الجزاء للزجر عن ارتكاب أسبابها والمعاملات المطلوب بها
معنى دنيوى وذلك أليق بالكفار الذين آثروا الدنيا على
الآخرة

﴿ لا تكليف الا بفعل ﴾

ذهب أكثر المتكلمين الى أن لا تكليف الا بفعل سواء في ذلك الامر والنهي والى أن المكلف به في النهي كف النفس فلا يتوجه النهي الا عند الداعية الى فعل المنهي عنه لان طلب الكف ممن لم تمل نفسه الى ما طلب الكف عنه محال الصدور من الحكيم

وذهب كثير من المعتزلة الى أن المكلف به في النهي عدم المنهي عنه . استدل الاكثر بان التكليف انما يكون بالمقدور ولا شيء من العدم ولا استمراره بمقدور لان العدم حاصل من الازل واستمراره باستمرار علته وهى عدم علة الوجود فلا شيء منهما مكلف به في النهي . فالمكلف به فيه الكف الذى هو وسيلة الى استمرار العدم

﴿ القدرة شرط التكليف ﴾

لا نزاع فى أن القدرة شرط التكليف بل النزاع فى أنها سابقة على الفعل المكلف به أو معه وهو نزاع غير حقيقى لان

الماتريدية والمعتزلة قالوا إنها قبل الفعل لتفسيرهم لها بسلامة
 الآلات وصحة الاسباب . والاشاعرة قالوا إنها مع الفعل
 لانهم أرادوا بها سلامة الآلات وصحة الاسباب مع استيفاء
 جميع الشروط أعني ما لا يتخلف الفعل عنه وأنت إذا تأملت
 تعلم أن شرط التكليف القدرة بالمعنى الذي ذهب اليه الماتريدية
 ثم ان الحنفية قسموا القدرة التي هي شرط التكليف
 الى قسمين (١) قدرة ممكنة وفسروها بما تقدم وهو تفسير
 باللازم اذ القدرة حقيقة صفة بها يتمكن من الفعل والترك
 وهذه القدرة شرط في كل واجب ويجب معها أداء عين
 الفعل ان غلب وقوعه مع العزم عليه كالصلاة قبل أن يضيق
 وقتها فان فات بلا تقصير من المكلف لم يأثم ووجب القضاء
 ان كان له خلف وان لم يكن له خلف كالعيدين فلا قضاء ولا
 إثم وان فات بتقصيره أثم سواء كان له خلف أولا * ويجب معها
 الاداء لا لعين الفعل بل لخلفه ان لم يكن الفعل غالب الوقوع
 مع العزم كمالو تأهل شخص آخر وقت الصلاة بحيث لا يسعها

ما بقى منه فإنه يجب عليه الأداء ليثبت خلفه وشو القضاء .
 ولا يشترط بقاء هذه القدرة لوجوب القضاء بل تبقى الذمة
 مشغولة بما أمر بقضائه ولو بعد فواتها حتى في اللحظة الأخيرة
 من حياته يطالب بقضاء الصلوات الكثيرة لأنها شرط لا تجاه
 التكليف وقد تحقق - ووجوب القضاء بقاء ذلك التكليف الذي
 كان يستطيع تفريغ الذمة منه (٢) قدرة ميسرة وهي قدرة
 زادت على الممكنة باليسر تفضيلاً منه تعالى على العباد لحصول
 السهولة في الأداء باشتراطها ولذا شرطت في أكثر الواجبات
 المالية لا البدنية لأن أداءها أشق على النفس ومثلوا لها بالقدرة
 المتعاقب بها وجوب الزكاة فإنها زادت على أصل إمكان الفعل
 كون الواجب قليلاً جداً من كثير وكونه مرة بعد الحول
 الممكن من الاستثناء فتقيد الوجوب باليسر وفات بهلاك المال
 لفوات القدرة الميسرة كما انتفى بالدين الذي له مطالب من
 العباد والا انقلب اليسر عسراً وانما وجبت الزكاة إذا استهلك
 المال بعد الحول للتعدي على حق الفقراء

﴿ فرض الكفاية ﴾

فرض الكفاية (وهو ما يقصد الشارع حصوله من غير نظر الى فاعل معين) ذهب جمهور العلماء الى أنه فرض على كل المكافين لظواهر النصوص كقوله تعالى (كتب عليكم القتال) ولا ثم كل واحد منهم بتركه اذا ظن أن غيره لم يفعله والى أنه يسقط عنهم بفعل البعض لحصول المقصود من إيجابه بفعل ذلك البعض وذهب بعضهم الى أنه فرض على البعض مستدلا بأنه لو كان فرضا على الكل ما سقط بفعل البعض قلنا لا نسلم الملازمة اذ المقصود وجود الفعل خارجا وقد حصل بفعل البعض

﴿ الواجب المخير ﴾

التكليف بأحد أمور معلومة كفاية كفارة اليمين المأخوذة من قوله تعالى (فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) يوجب واحدا منها غير معين على الرجوع لدلالة النص على ذلك مع جوازه عقلا وقال بعض العلماء يوجب الكل ويسقط بفعل

البعض وذهب جماعة الى أنه يوجب معينا عند الله وهو ما يفعله كل واحد فيختلف باختلاف المكلفين وآخرون الى أنه يوجب واحدا معينا عند الله لا يختلف باختلافهم ولكن يسقط التكليف به وبغيره من تلك الامور

﴿ الواجب المؤقت وغير المؤقت ﴾

الواجب اذا قدر الشرع لادائه وقتا سمي مؤقّتا والا كان غير مؤقت وهذا واجب على التراخي ما لم يغلب على الظن فواته

والواجب المؤقت ثلاثة أنواع واجب موسع وواجب مضيق وذنو شبهين

الواجب الموسع هو ما فضل وقته عنه كالصلاة ويكون الوقت سببا لوجوبه وشرطاً لادائه وظهر فله

الواجب المضيق هو ما كان وقته مساويا له كصوم رمضان ويسمى الوقت معيارا له لان الواجب يزيد بزيادته وينقص بنقصه وهو قد يكون سببا للوجوب كرمضان عين شرع للصوم

الفرض فلم يبق غيره مشروعا فيه ولذا لا تشترط نية تمييزه
عندنا فيصح بمطلق نية الصوم وبنية مباينة له ولو نية واجب
آخر وقد لا يكون سببا للوجوب كوقت الصوم المندور اذا
عُيِّنَ فان السبب في وجوبه النذر ويصح هذا بمطلق النية وبنية
النفل لا بنية واجب آخر تحقيقا للفرق بين ايجاب الله تعالى
وايجاب العبد *

الواجب ذو الشبهين هو ما أشبه الموسع والمضيق
كاللحج فانه شبيه بالموسع من جهة انه ان امتد عمر العبد
أعواما كانت وقته وهي تسعة وغيره وبالمضيق من جهة ان
العام الاول لا يصلح الا للحج واحد والتأخير عنه موقع في
الاثم لجواز عدم التمكن فيما بعد

واعلم انه وقع خلاف في السبب في الواجب الموسع
فذهبت الشافعية الى ان السبب الجزء الاول من الوقت
لرجحانه بالسبق وذهبت الحنفية الى انه الجزء الذي يتصل به
الاداء أو لا كان أو وسطا أو آخر فاذا خرج الوقت ولم يؤد

أضيفت السببية الى جميع الوقت مستدلين بأن المكلف مطالب في الجزء الاول باداء الواجب على سبيل التوسيع فاذا لم يؤد طوالب في الثانى وهكذا فاذا خرج الوقت ولم يؤد أضيفت السببية الى الكل لاشتماله على السبب الذى هو جزءاً مما* ويتجلى لك هذا اذا نظرت الى أهلية متعاقبة فى وقت واحد كما اذا بلغ صبي فى أول جزء ثم أسلم كافراً فى الثانى وهكذا فانه يجب الاداء على جميعهم ولو كان السبب الجزء الاول كما قال الشافعية ماوجب الاداء على من تحققت أهليته بعده ويدل لهم أيضا عدم وجوب الصلاة على من حاضرت فى آخر الوقت ووجوبها على من طهرت من الحيض فى آخره ولو كان السبب الجزء الاول كما قال الشافعى لا انعكس الامر* وفرع الحنفية على هذه المسئلة عدم صحة قضاء عصر امس فى وقت الاسفرار من اليوم لانه وجب كاملاً فلا يؤدى فى وقت ناقص بخلاف عصر اليوم فانه يصح لانه وجب ناقصاً وأدى كذلك

(الوجوب ووجوب الاداء)

وجوب الفعل اعتبار الشارع اشتغال ذمة المكلف به
عند وجود السبب وحكمه صحة الفعل * ووجوب الاداء طلب
الشارع حصول الفعل من المكلف والاول ثابت بخطاب
الوضع والثاني ثابت بخطاب التكليف

اتفق العلماء على ان الوجوب ينفصل عن وجوب الاداء في
الواجب المالي كالدين المؤجل وزكاة المال فلا وجوب يجوز أداء
الدين قبل حلول الاجل ويصح تمجيل الزكاة قبل الحلول ويسقط
بها الفرض ولعدم وجوب الاداء لا يطالب بأداء الدين حتى يحل
الاجل ولا يأثم بتأخير الزكاة الى تمام الحول ولو ظن الموت
واختلفوا في انفصاله عن وجوب الاداء في الواجب
البدني كالصلاة والصوم فذهب الشافعية الى عدم الانفصال
مستدلين بان الواجب ليس الا فعل الصوم مثلاً وهو بعينه
نفس الاداء فإذا وجوب الصوم عين وجوب الاداء فلا يكون
منفصلاً عنه والجواب عنه انه لا شك ان للصوم والصلاة

حقيقة وهي الحالة التي تحصل في العين والتصور * والاداء
 اخراج تلك الحالة الى الفعل فالاداء فعل فيه كما انه فعل في
 المال * وذهب الحنفية الى انفصال أحدهما عن الآخر مستدلين
 بصوم المسافر فانه إذا أداه بنية الفرض صحيح والصحة دليل
 الوجوب ولو لم يؤده في السفر ومات قبل ادراك عدة من
 أيام آخر لا إثم عليه لعدم وجوب الاداء قبل التمكن بادراك
 أيام آخر وأيضا من نام كل وقت صلاة لم يجب عليه أدائها
 بالاتفاق لعدم توجه الخطاب اليه لعدم فهمه فاذا تيقظ بعد
 الوقت وجب عليه القضاء وهو فرع الوجوب فتبين ان كلا
 من المسافر والنائم تعلق به وجوب غير وجوب الاداء وتم ما قلنا
 ﴿الآتيان بالمأمور به أداء وقضاء﴾

الاداء تسليم عين ما ثبت بالامر واجبا كان أو نفلا كالعبادة
 في وقتها وكالتسليم عين المغصوب وهو ثلاثة أقسام (١) أداء
 كامل (٢) أداء ناقص (٣) أداء شبيه بالقضاء
 فالاداء الكامل فعل المأمور بالصفة التي شرع عليها كالصلاة

مع الجماعة وكرد عين المغصوب على الوجه الذي ورد عليه الغصب
والاداء الناقص فعل المأمور لا مع تلك الصفة كالصلاة
في وقتها لا مع الجماعة وكرد المغصوب مشغولا بجناية أو دين
والاداء الشبيه بالقضاء كفعل اللاحق بعد فراغ الامام
فانه أداء باعتبار بقاء الوقت وله شبه بالقضاء لفوات ما التزمه
مع الامام وكما عباد غيره وتسليمه للزوجة بعد شرائه فانه
أداء لانه تسليم عين حقها وله شبه بالقضاء لان تبديل الملك
يوجب تبديل المين حكما - ومن الاداء الاعادة وهي فعل
الواجب في وقته ثانيا لخلل في الفعل الاول غير موجب للفساد
كترك الفاتحة أو التشهد عمدا عند الحنفية

والقضاء تسليم مثل الثابت بالامر - وهو قسمان قضاء
محض وقضاء شبيه بالاداء * والاول نوعان قضاء بمثل معقول
كقضاء الصوم بمثله وكضمان المغصوب المثل بمثله أو بقيمته
عند المعجز - وقضاء بمثل غير معقول كقضاء الصوم بالفدية
وكضمان النفس والاطراف بالمال - والقضاء الشبيه بالاداء

كقضاء تكبيرات العيد في الركوع اذا لم يفعلها مع الامام فانه
شبيه بالاداء لشبه انحناء الركوع بالقيام وكاعطاء قيمة عبد
سماه مهرا ولم يعينه

﴿ مقدمة الواجب ﴾

الواجب المطلق (وهو الذي لا يتوقف وجوبه على
مقدمة وجوده كالصلاة) يستلزم ايجابه ايجاب مقدمة عند
الاكثر سواء كانت سببا كالنظر للمعرفة أو شرطا شرعيا
كالوضوء للصلاة أو عقليا كترك الضد أو عاديا كغسل
جزء من الرأس لغسل الوجه * استدلو ابانه اذا لم يستلزم ايجابه
ايجاب المقدمة كانت جائزة الترك دائما وهو ينافي وجوب
الواجب في وقت لان جواز ترك ما لا يتأتى الواجب الابه
يستلزم جواز تركه ضرورة أنه لا يتحقق الابه * وذهب البعض
الى عدم الاستلزام مستدلا بانه لو وجبت المقدمة بايجاب
الواجب لأدركت عند الامر به والواقع خلاف ذلك *
والجواب انه إنما يلزم ذلك لو كان الامر بها صريحا لا

استلزاما — وأما الواجب المقيد وهو ما يتوقف وجوبه على
مقدمة وجوده كالزكاة فلا يستلزم إيجابه إيجاب مقدمته
بل عدم المقدمة يمنع إيجابه فالزكاة لا يستلزم إيجابها إيجاب
تحصيل النصاب وعدم ملك النصاب يمنع إيجابها
﴿ وجوب الشيء وحرمة ﴾

سبق أن الوجوب ينافي الحرمة وإن الواجب هو المقتضى
فعله والحرام هو المقتضى تركه ولذا لا يجوز في الواحد المعين
أن يكون واجبا حراما إذا اتحدت الجهة أى يكون مطلوب
الحصول من الوجه الذى يكون منه مطلوب الترك والآن
لأن مطلوب الحصول والترك معا وهو تناقض * فاما الواحد
بالجنس فيجتمع فيه الوجوب والحرمة ويكون نوع منه واجبا
وآخر حراما ولا تناقض لتغاير متعلق الامر والنهى وذلك
كالسجود فإن نوعا منه واجب وهو السجود لله ونوعا آخر
حرام وهو السجود للشمس قال تعالى (لا تسجدوا للشمس
ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن) وكذا يجوز اجتماعهما

في الواحد المشخص اذا اختلفت الجهة فيكون واجبا من وجه
غير الوجه الذي يكون منه حراما وذلك كالصلاة في الارض
المقصوبة فانها شيء واحد بالذات لكن لتعدد الجهة أمكن
اجتماع الوجوب والحرمة فيها فهي باعتبار انها عبادة لله قد
كلف بفعلها تكون واجبة وباعتبار انها غصب للملك الغير وتعد
على حقه تكون محرمة . وبما أن كلا من الجهتين يمكن افتراقها
عن الاخرى يكون متعلق الامر غير متعلق انتهى فيحكم
بصححة هذه الصلاة ويكون هذا نظير ما لو أمر عبده بالخطيئة
ونهاه عن السفر فسافر وخاط في السفر فانه مضيع في الخطيئة
عاص في السفر

﴿ المندوب ليس مأمورا به ﴾

ذهب الحنفية الى أن المندوب ليس مأمورا به الا مجازا
مستدلين بأنه لو كان مأمورا به على سبيل الحقيقة لكان تركه
معصية فان المعصية مخالفة الامر والنهي ومما يؤم أن تارك
المندوب ليس عاصيا بتركه . ويقول عليه السلام (لولا ان

أشق على أمتي لا مرتبهم بالسواك عند كل صلاة) فإنه يفهم منه
 نفي الامر بالسواك مع أنه مندوب — وذهب الشافعية الى أنه
 مأمور به حقيقة مستدلين بأنه طاعة والطاعة فعل المأمور به
 ونحن لا نسلم أن الطاعة فعل المأمور به فقط بل فعله وفعل
 المندوب * ولما فسر جمهور الاصوليين التكليف بالزام ما فيه
 كلفة قالوا ان المندوب ليس مكلفا به لانه لا الزام فيه . ولما
 فسر ابو اسحاق الاسفرايني التكليف بطلب ما فيه كلفة قال
 انه مكلف به ويقال نظير ما سبق في كون المكروه منهيًا عنه
 حقيقة وفي كونه مكلفا به أولا فلا حاجة الى الاطالة * والفعل
 المندوب يجب بالشروع فيه عند الحنفية لانه تعالى نهانا عن
 ابطال أعمالنا فقال (ولا تبطلوا اعمالكم) * وذهب الشافعي
 الى ان غير الحج والعمرة لا يجب بالشروع فيه مستدلا بان
 المندوب جائز الترك ولم يحجز عنده ابطال الحج والعمرة بعد
 الشروع فيهما لان نقلهما كفر ضمهما . واجاب الحنفية عن دليله
 بان جواز الترك قبل الشروع لا يستلزم جوازه بعده فان جانب

الفعل قد تقوى بالشروع

﴿ العزيمة والرخصة ﴾

الحكم اما عزيمة او رخصة . فالعزيمة حكم شرع أولا غير مبني على أعذار المباد — والرخصة حكم شرع ثانيا مبني على الاعذار — والرخصة أربعة انواع (١) اباحة فعل محظور شرعت تخفيفا لحكم آخر لوجود عذر شاق مع قيام الدليل المحرم وبقاء حكمه . مثل حل اجراء كلمة الكفر على اللسان مع ثبات الاعتقاد واطمئنان القلب بالايان ومثل حل الجناية على الصوم والاحرام وحل اتلاف مال الغير بغير حق فكل واحد من هذه يحل فعله اذا اكره المكلف عليه ولكن العمل بالعزيمة اولى لما علمت من قيام الدليل المحرم وبقاء حكمه حتى قالوا لو تمسك بالعزيمة في هذا النوع الى ان مات كان شهيدا (٢) حكم شرع تخفيفا لحكم آخر قد تراخى سببه لعذر مثل حل الافطار للمريض والمسافر والعزيمة في هذا النوع اولى لاشتغال ذمته بها لوجود السبب مالم يعلم الضرر

والا تعين عليه العمل بالرخصة وكل من هذين النوعين يطلق
 عليه اسم الرخصة حقيقة لقيام سبب العزيمة (٣) ما وضع عنا
 من التكليف الشاقة التي كانت في الامم السابقة علينا المشار
 اليها بقوله تعالى (ربنا ولا تحمل علينا اصر احمالته على الذين
 من قبلنا) مثل التكليف بقرض موضع النجاسة من الثوب
 وباداء ربع المال في الزكاة وبقتل النفس عند التوبة وبعدم
 جواز الصلاة في غير المسجد وبقتل القاتل متممدا كان او
 مخطفنا وبعدم الطهارة من الاحداث بغير الماء الى غير ذلك (٤)
 حكم سقط به حكم آخر لمذموم بقاءه عند عدمه وهو المسمى
 برخصة الاسقاط مثل حل تناول الخمر والميتة عند الضرورة
 والا كراه ومثل قصر الصلاة الرباعية في السفر عند الحنفية
 وفي هذا النوع لا تبقى العزيمة مشروعة ولذا لو عمل بها مع
 العلم بالرخصة اثم واطلاق اسم الرخصة على كل من هذين
 النوعين مجاز لعدم قيام سبب العزيمة والاول منهما اثم في
 كونه مجازا لعدم مشروعية العزيمة في حقنا أصلا بخلافها في

الثاني فانها مشروعة في الجملة

﴿ مبحث المحكوم عليه ﴾

المحكوم عليه هو المكاف . اشترط من منع التكليف بالمحال في التكليف فهم المكاف مخاطب وحكم بعدم صحة تكليف الغافل كالنائم والساهي مستدلا بان التكليف طلب وقوع الفعل من المكاف امتثالا ولا شك أن حصول الفعل امتثالا ممن لا شعور له محال لان الامتناع فرع العلم وطلب المحال محال * واشترط جميع الاصوليين في التكليف الاهلية وهي ضربان . اهلية وجوب وهي وصف شرعي به يتأهل الانسان لوجوب ماله وما عليه من الحقوق المشروعة وهذا الوصف هو المعبر عنه بالذمة . واهلية اداء وهي وصف به يكون الفعل معتبرا شرعا وهي نوعان . قاصرة لقصور العقل والبدن كما في الصبي العاقل أو لقصور العقل وحده كما في المعتوه البالغ والثابت معها صحة الاداء . وكاملة لسكمال العقل والبدن والثابت معها وجوب الاداء لتحقيق شرطه . وقد يكون كامل العقل ضعيف

البدن كالمفلوح فيسقط عنه أداء ما يتعلق بقوة البدن . وتصح
مع الاهلية القاصرة من غير لزوم أداء حقوق الله تعالى سواء
تمحضت للحسن كالايمان أو تمحضت للقبح كالكفر أو تردد
أمرها بينهما كالصلاة وغيرهما من العبادات ولذا تصح عبادات
الصبي كما يصح إيمانه وتعتبر رده في أحكام الدنيا عند أبي حنيفة
ومحمد حتى تبين امرأته المسلمة ويحرم الميراث خلافا لابي
يوسف والشافعي وتعتبر في أحكام الآخرة اتفاقا حتى لو مات
لا يصلي عليه . ويصح معها أيضا حتى العبدان كان نفعاً محضاً
كقبول الهبة وإن لم يأذن الولي . ولا يصح معها إن كان
ضرراً محضاً كالطلاق والعتاق وإن أذن الولي أو باشر . ويصح
بأذن الولي إن كان متردداً بين كونه نفعاً وضرراً كالبيع والنكاح

﴿ مبحث عوارض الاهلية ﴾

العوارض هي خصال أو آفات لها تأثير في الأحكام
بالتغيير أو الإعدام سميت بذلك لأنها تمنعها الأحكام المتعلقة باهلية
الوجوب أو الأداء عن الثبوت كما سيوضح لك

الموارد نوعان . سماوية وهى التى ليس للعبد فيها اختيار .
ومكتسبة وهى التى لا اختيار للعبد دخل فى تحققها . والموارد
السماوية أحد عشر

الجنون والصغر والعتة والنسيان والنوم والاعماء والرق
والمرض والحيض والنفاس والموت

(١) الجنون — وهو اختلال للعقل مانع من جريان الافعال
على نهجه الا نادرا وهو ينافى النية التى هى شرط العبادة ولذا
لا يجب شيء من العبادات مع الممتد منه . وغير الممتد منه جعل
كالنوم من جهة أنه عارض يمنع فهم الخطاب ويزول قبل الامتداد
فيجب معه كل عبادة لا يؤدي قضاؤها الى حرج . ولما كان
المسقط لوجوب العبادة فى حالة الامتداد هو الحرج لزم اختلاف
الامتداد باختلاف العبادات ولذا قدر فى الصلاة بالزيادة على
يوم وليلة بزمان يسير عندهما وعند محمد بصيرورة الفوائت
ستا وفى الصوم باستغراق الشهر كله ليله ونهاره وفى الزكاة
باستغراق الحول حتى لو بلغ مجنوننا مالكا انصاب كان

ابتداء الحول وقت الافاقة . ويؤخذ المجنون بضمان الافعال
لا الاقوال ، ويحكم باسلامه تبعاً لأبويه أو أحدهما فلو أسلمت
زوجه عرض الاسلام على أبويه فإن أسلم أحدهما حكم باسلامه
والا فارق بينه وبين زوجته ولا يحكم برده تبعاً لأبويه إلا اذا
بلغ كافراً وكان أبواء مسلمين فارتداً ولحقاً به دار الحرب

(٢) الصغير وهو من روف . والصغير قبل ان يعقل حكمه
كالمجنون الممتنع بجنونه غير انه يؤثر عرض الاسلام عليه
اذا أسلمت زوجته الى ان يعقل . فاذا ميز كان أهلاً للإداء دون
الرجوب فلا يلزم شيء من العبادات ولا من الكفارات
ويستقط عنه جميع العقوبات والجزاءات حتى لا يحرم الميراث
وحرمة منه بالرق والكفر لمنافاته ماله* ولا يمنع الصغير وجوب
صمان المتلفات ولا وجوب المؤونات من العشر والخراج
وصدقة الفطر

(٣) النته وهو اختلال في العقل يجعل من أصيب به
مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام

المجانين * وحكم المعتوه حكم النصبى المميز وقيل تجب عليه العبادات احتياطاً

(٤) النسيان وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة اليه وهو لا ينافي الوجوب لكمال العقل . وليس عذراً في حقوق العباد حتى لو أُلّف شيئاً ضمن لانها محترمة لحاجتهم وبالنسيان لا يفوت الاحترام . وأما في حقوق الله فهو عذر في رفع الحكم الاخرى الذي هو الاثم وهو المراد في قوله عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) وأما الحكم الدينى فان نسي ما هو متلبس به من العبادة حتى فعل ما ينافيه مع وجود مذكر ولا داعي له الى فعل المنافى كأكل المصلى لم يسقط حكمه للتقصير ولذا تفسد به الصلاة وان فعل المنافى لامع مذكر ولكن مع داع اليه كأكل المسائم أو فعله لامع مذكر ولا مع داع كترك الذابح التسمية سقط الحكم لعدم التقصير فانه لا مذكر

(٥) النوم وهو فترة تعرض فتوجب العجز عن الافعال

الاختيارية وعن استعمال العقل وادراك المحسوسات . النوم لا ينافي الوجوب لعدم اخلاله بالذمة والسلام ويوجب تأخير خطاب الاداء الى وقت الانتباه لامتناع الفهم وايجاد الفعل حالة النوم ولذا يجب على النائم قضاء ما فاتته من الصلاة وهو نائم . ويوجب بطلان عبارات النائم لعدم اختياره فيها فلا يصح طلاقه وعتاقه وبيعه الى غير ذلك

وجعل الشارع ما يوجب استرخاء الاعضاء منه ناقضا للوضوء لانه لا يخلو من الناقض غالبا

(٦) الاغماء وهو آفة في القلب أو الدماغ تعطيل القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا وهو فوق النوم في تعطيل القوى وسلب الاختيار ولذا كان حكم المنعمى عليه حكم النائم في تأخير الخطاب عنه وابطال عباراته وعدم منافاته الوجوب لكنه اذا امتد وزاد عن يوم وليلة على ما سبق من الخلاف أسقط وجوب الصلاة وأعطى حكم الجنون الممتد

(٧) الرق وهو عجز حكيم عن الولاية والشهادة والقضاء ومالكية المال ناشئ عن جعل المتصف به شرعا عرضة للتملك والابتذال . وهو حق الله ابتداء لانه شرع جزاء للكفار على تكبرهم على عبادة الله والحاقهم أنفسهم بالبهائم في عدم النظر والتأمل في آيات التوحيد فجعلهم الله عبيد عبيده مبتدلين كالبهائم ولذا لا يثبت على المسلم ابتداء * وحق العبد بقاء حتى انه يبقى رقيقا وان أسلم واتقى * وهو ينافي ملك المال لان الرقيق مملوك مالا وذلك يستلزم المعجز والابتذال والمالكية تستلزم القدرة والكرامة ومعلوم أن تنافي اللوازم يوجب تنافي الملزومات فلا تجامع مملوكيته مالكية المال . وينافي كمال المكرمات الدنيوية ولذا ضعفت ذمته عن تحمل الدين بدون انضمام مالية رقبته أو كسبه اليها وانحط الحل الثابت له بالنكاح عن الحر فحل له تزوج اثنتين ولم يصح نكاح الأمة الا سابقة على الحرية لمقارنة ولا متأخرة وكان قسمها نصف قسم الحرية وطلاقها ثنتين وعدها حيضتين *

ولتنصيف النعمة بالرق تنصفت النعمة فكان حد الرقيق
نصف حد الحر وينافى أيضا الولايات كلها فلا تقبل شهادته
ولا يصح قضاؤه . ولا ينافى مالكية غير المال كالنكاح ودم
نفسه وإذا نفذ نكاحه ولا يملك المولى قتله ويقتل الحر به إذا
تعمد قتله ويصح اقراره بالأسباب المرجبة للحدود والقصاص
غير أن نكاحه يتوقف على إذن السيد لما يلزمه من المال

(٨) المرض وهو شيء يعرض للبدن فيخرجه عن
الاعتدال الخاص . وهو لا ينافى الأهلية لحقوق الله وحقوق
العباد والمعارات لأنه لا يوجب خلافا في الذمة والعقل والنطق
ولذا يصح منه جميع ما يتعلق بالعبارات كالنكاح والطلاق
والبيع لكنه لمقارنة العجز له شرعت العبادات فيه على قدر
الممكنه فصحت صلاته قاعداً أن عجز عن القيام ومضطجعاً
أن عجز عن القعود* ولما كان سبب الموت الذي هو علة خلافة
الوارث والغريم في المال حجب على المريض إن اتصل بمرضه
الموت حجباً مستنداً إلى أول المرض في قدر ما يصان به

حَقُّهُمَا فَمَنْ تَصَرَّفَ يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ كَالْهَبَةِ وَبَيْعُ الْحَبَابَةِ يَصِحُّ
 حَالِ الْمَرَضِ وَيُفْسَخُ بَعْدَ الْمَوْتِ إِنْ احتَاجَ إِلَى الْفَسْخِ وَكُلُّ
 مَا لَا يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ كَالْإِعْتَاقِ يَصِيرُ كَالْمَعَاقِ عَلَى الْمَوْتِ فَيَنْفَذُ
 عِنْدَ الْمَوْتِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَبْطُلُ حَقُّ الدَّائِنِ وَالْوَارِثُ فَيَسْمَى
 الْعَبْدُ فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ لِلدَّائِنِ إِنْ كَانَ دَيْنُهُ مُسْتَعْرِقًا جَمِيعَ التَّرَكَةِ
 وَفِي ثَلَاثِهِ لِلْوَرَثَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ سِوَاهُ

(٩ و ١٠) الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَهُمَا مَمْرُوفَانِ وَلَا يَنَافِي
 كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَهْلِيَّةُ الْوُجُوبِ وَلَا الْإِدَاءِ غَيْرَ أَنَّهُ ثَبَتَ
 بِالسَّنَةِ أَنَّ الطَّهَارَةَ عَنْهُمَا شَرْطُ إِدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى وَفْقِ الْقِيَاسِ
 وَشَرْطُ إِدَاءِ الصَّوْمِ عَلَى خِلَافِهِ فَنِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (إِنْ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلنِّسَاءِ أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ
 نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ قُلْنَ بَلَى قَالَ فَذَلِكَ مِنْ تَقْصِيرِ عَقْلِهَا
 أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصِلْ وَلَمْ تَصُمْ قُلْنَ بَلَى قَالَ فَذَلِكَ مِنْ
 تَقْصِيرِ دِينِهَا) * وَلَمْ يَجِبْ قَضَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَائِضِ وَالنِّفَسَاءِ
 لِلْحَرَجِ وَوَجِبَ عَلَيْهِمَا قَضَاءُ الصَّوْمِ لِعَدَمِهِ

(١١) الموت وهو انقطاع تعلق الروح بالبدن أو هو
تبدل حال وانتقال من دار الى دار * يسقط بالموت
التكاليف كالصلاة والصوم الا في حق الاثم كما يسقط به ما
وجب صلاة للغير كنفقة المحارم والزكاة وصدقة الفطر الا
ان يوصى به فيصح من الثلث ويسقط به الدين عن الذمة
الا ان ينضم اليها مال أو كفيل . ولا يسقط به حق متعلق
بعين في التركة كالوديعة والمغصوب كما لا يسقط به ما شرع
لحاجته من تجهيزه وايفاء دينه وتنفيذ وصيته ولذا يبقى على
ملكه من التركة ما تسد به تلك الحاجة كما تبقى الكتابة بعد
موته لحاجته الى ثواب العتق . واما مالا يصح لحاجته
كالقصاص فانه يثبت للورثة ابتداء ولذا صح عفوهم عنه قبل
موت الجريح لكن السبب انعقد ابتداء له فصح عفوهم قبل موته
* العوارض المكتسبة *

العوارض المكتسبة كثيرة

منها السكر وهو اختلاط الكلام وكثرة الهذيان وهو

ان كان بطريق غير محذور كأن تداوى فسكر أو أكره على شرب الخمر أو اضطر اليه منع صحة التصرفات من الطلاق والبيع والشراء وأعطى حكم الاغناء وان كان بطريق محذور كالسكر بالمحرم حكم ببقاء أهليته زجرا له فتصح تصرفاته واسلامه ولا يحكم برده لعدم تبدل الاعتقاد ويحد ان باشر سبب حد أو أقر بما لا يحتمل الرجوع كالقصاص والقذف بخلاف ما أقر بما يحتمله كالزنا وشرب الخمر والسرقة —

ومنها السفه وهو خفة تبعث الانسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى عقله مع عدم اختلاله * وهو لا ينافي أهلية الوجوب ولا الاداء لعدم اختلاله بالعقل وسائر القوى غير انه يكابر عقله بعمله على خلاف مقتضاه وقد اتفق الامام وصاحباه على منع ماله منه اذا بلغ سفيها ثم ذهب الامام الى اعطائه له اذا بلغ سنه خمسا وعشرين سنة لانه لا بد من حصول رشد ما له اذا بلغ هذا السن لتمكينه من التجارب . وقال صاحباه لا يدفع له الا اذا تحقق رشده . ولا يحجر عنده على من سفه

بعد البلوغ وعندهما يحجر عليه فيما يقبل الفسخ من العقود كالبيع
والإجارة والهبة نظرا لمصلحته بحفظ ماله ودفع الضرر عنه
المسلمين فإنه قد يظهر لهم بمظهر الأغنياء فيقترض أموالهم
ويتأنفها عليهم

ومنها الهزل وهو أن لا يراد باللفظ معناه الحقيقي ولا
المجازي ضد الجدل شرطه أن تجري المواضعة عليه قبل التكلم
وهو لا ينافي الأهلية أصلا ولا اختيار الباشرة والرضا بها
ولكنه ينافي اختيار الحكم والرضا به فوجب النظر فيما يقع فيه
الهزل من التصرفات وهو إما أخبارات وإما اعتقادات
وإما انشآت

أما الأخبارات فيبطلها الهزل سواء كانت أخبارا عما
يحتمل الفسخ كالبيع والنكاح أو عما لا يحتمله كالطلاق والعناق
لأن الإخبار يعتمد تحقق الحكم الذي جعل الخبر حكاية عنه
والهزل ينافي ذلك ويدل على عدمه فتبطل الأخبار به كما يبطل
الافرار بالاكراه

واما الاعتقادات فالهزل بالرّدة كفر لانه يستخفاف
بالدين فيرتد بعين الهزل لا بما هزل من الكلام لانه غير
معتقد معناه قال تعالى (انما كنا نخوض ونلعب قل ابا لله
واياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم
بعد ايمانكم)

واما الانشآت فاما ان تحتل النقص أولا فما يحتمل
النقص كالبيع والاجارة ان كانت المواضعة فيه على أصل
العقد واتفق العاقدان على الاعراض عن الهزل صح العقد
وبطل الهزل وان اتفقا على بقاء المواضعة الى حين العقد كان
هذا العقد كالعقد مع خيار الشرط لهما مؤبدا بجامع الرضا
بالمباشرة دون الحكم فيفسد العقد ولا يملك المبيع بالقبض
وان نقضها أحدهما انتقض وان أجازاه في ثلاثة أيام عند أبي
حنيفة جاز ولا تنقيد الا جازة بها عندهما . وان اتفقا على انه
لم يحضرهما شيء عند العقد لا البناء على المواضعة ولا الاعراض
عنها أو اختلفا في الاعراض والبناء صح العقد عنده عملا بما

هو الاصل في العقد من الصحة ولم يصح عندهما لان العادة البناء على المواضعة لسبقها وان كانت المواضعة في قدر البذل فالعبرة بظاهر العقد عنده وعنדה العبرة بالمواضعة الا اذا أعرضا . وان كانت المواضعة في جنس البذل فالعبرة بظاهر العقد اتفاقا * وما لا يحتمل النقض اما ان يكون لامال فيه واما ان يكون المال فيه تابعا واما ان يكون المال فيه مقصودا . فان كان لامال فيه كالطلاق بلا عوض والعتق كذلك والرجعة والنفذ فهو صحيح للحديث (ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين) ولان الهازل راض بالسبب دون الحكم

وان كان المال فيه تابعا كالنكاح فان كان الهزل في اصل العقد فالهزل لاغ لما سبق والعقد لازم ويجب مهر المثل . وان كان في قدر البذل فان اتفقا على الاعراض فالمهر ماسميا وان اتفقا على البناء على المواضعة عمل بها وان اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء أو اختلفا في الاعراض والبناء عمل بظاهر العقد .

وان كان في جنس البدل فان اتفقا على الاعراض وجب ما
سمياه وان اتفقا على البناء وجب مهر المثل لانه تزوج بلا مهر
لان المسمى هزل ولا يثبت المال به . وان اتفقا على انهما لم
يحضرها شيء أو اختلفا في الاعراض والبناء وجب مهر المثل .
وان كان المال فيه مقصودا كالخلع والطلاق على مال والعق
عليه فان كان الهزل فيه في الاصل أو القدر أو الجنس لزم
الطلاق والعق والمال ان اتفقا على الاعراض عن الهزل أو
اتفقا على عدم حضور شيء أو اختلفا في الاعراض والبناء .
وان اتفقا على البناء فعندهما يلزم الطلاق والعق والمال وعنده
يتوقف ذلك على مشيئة الزوجة والعبد

ومنها السفر وهو شرعا الخروج من محل اقامته بقصد
مسيرة ثلاثة ايام بالسير الوسط * وهو لا ينافي أهلية الوجوب
ولا الاداء لكنه لما كان مظنة المشقة جعل سببا للتخفيف
فشرعت الصلاة الرباعية ركعتين وآخر وجوب أداء الصوم
الى الإقامة وشرع المسح على الخف الى ثلاثة ايام ولا فرق

بين سفر الطاعة وسفر المعصية كالسفر لقطع الطريق والبغى
عند الحنفية لاطلاق النصوص خلافاً للأئمة الثلاثة مستدلين
بان الرخصة نعمة فلا تنال بالمعصية واجاب الحنفية بان سبب
التخفيف السفر وليس هو المعصية بل هي مجاورة له

ومنها الخطأ وهو ان يفعل الانسان فعلاً من غير ان
يقصده قصدًا تاماً كما اذا قصد رمي صيد فاصاب انساناً فانه
قصد الرمي ولم يقصد به الانسان فوجد قصد غير تام . وهو
يصالح عذرا في سقوط حقوق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد
كما في القبلية والفتوى . ويصالح شبهة في العقوبة حتى لا يؤخذ
بمحد ولا بقصاص لان كلا جزاء كامل فلا يؤخذ به المعدور .
ويصالح سبباً للتخفيف فيما هو صلة لم تقابل مالا ووجبت
بالفعل كالدية * ولما كان في الخطأ نوع جنائية والقتل من أعظم
الكبائر لم يهدر فيه بل وجبت الكفارة التي هي أمر دائر بين
العبادة والعقوبة وليس عذرا في حقوق العباد فيجب ضمان
العدوان لانه جزاء مال لا جزاء فعل * ويقع من المخطئ الطلاق

وكل انشاء لا يحتمل الفسخ لانه لما كان قصد اللفظ امرا خفيا
أقيم البلوغ مع العقل مقامه بخلاف ما يتوقف على الرضا والاختيار
كالبيع فلا يقع من المخطيء لعدم اقامة البلوغ مقام الرضا
لا مكان الوقوف عليه

ومنها الاكراه وهو حمل الخير على ما لا يرضاه من قول
او فعل . وهو نوعان ما جبيء ان كان بما يفرضت النفس او العضو
بغلبة ظنه وهو لعدم الرضا ويفسد الاختيار . وغير ملجبيء
ان كان مجبسا او ضرب لا يفضي الى تلف عضو وهذا لعدم
الرضا أيضا ولا يفسد الاختيار لتمكن المكره من الصبر على
ما أكره به * والاكراه بنوعيه لا ينافي أهلية الوجوب ولا
الخطاب لوجود العقل والذمة ولان ما أكره عليه قد يفرض
عليه فعله كما لو أكره على شرب الخمر بالقتل وقد يباح كما لو
أكره على الافطار في رمضان وقد يرخص كما لو أكره على
اجراء كلمة الكفر على لسانه وقد يحرم عليه كما لو أكره على
قتل مسلم بغير حق . ولا ينافي الاختيار لانه حمل للفاعل على

ان يختار ما هو أهون عليه ثم الا كراه ان كان ملجئاً وعارض
 اختيار الفاعل اختيار صحيح من الحامل (المكره بالكسر)
 فان كان المكره عليه من الاقوال التي لا تحمل الفسخ ولا
 تتوقف على الرضا ثبت حكمه مع الا كراه كالطلاق ونحوه
 من الامور العشرة التي نظمها بعضهم في قوله

طلاق عتاق والنكاح ورجعة * وعفو قصاص واليمين كذا النذر
 ظهار وايلاء وفيه فبيده * تصح مع الا كراه عدها عشر
 وان كان من الاقوال التي لا تحمل الفسخ كالبيع
 والاقارير فسد ولم تثبت احكامه لان الرضا شرط نفاذه وقد
 فات فيحكم بفساده

وان كان المكره عليه من الافعال فان لم يحتمل جعل
 الفاعل آلة للحامل كالزنا واكل رمضان وشرب الخمر كان
 الفعل مقتصرًا على الفاعل ولزمه حكمه الا الحمد فليس على واحد
 منهما وان احتمل كون الفاعل آلة فيه للحامل فان لزم من
 جعله آلة تبديل محل الجناية او تبديل ذات الفعل اقتصر الفعل

على الفاعل أيضا . فالاول كما لو اكره محرم محرما آخر على
قتل صيد فقتله اقتصر الاثم على الفاعل ولزمه الجزاء لانه لو
جعل الفاعل آلة للحامل لزم كون الفعل جنائية على احرام
الحامل لا احرام الفاعل فلم يكن آتيا بما اكرهه عليه * ولما
كان الاكره على قتل الصيد فوق الدلالة عليه التي توجب
الجزاء وجب جزاء آخر على الحامل بالاكره . والثاني كما
لو اكره شخص آخر على بيع ملكه وتسليمه اقتصر التسليم
على المكره لانه لو نسب الى الحامل وجعل المكره آلة لزم
التبديل في محل التسليم بان يصير مفعوبا لان التسليم من جهة
الحامل تصرف في ملك الغير على سبيل الاستيلاء فيصير البيع
والتسليم غصبا ويلزم تبديل ذات الفعل . وان لم يلزم من
جعله آلة شيء منهما نسب الى الحامل فلو اكره على اتلاف
مال او نفس لزم الحامل المال والقصاص ان كان القتل عمدا
ولا شيء على المكره سوى الاثم من جهة اثار حياته على
حياة من يماثله

وان كان الاكراه غير ملجئ اقتصر حكم الفعل على
 الفاعل لان اسناد الفعل الى الحامل انما كان لفساد اختيار الفاعل
 وذلك لا يتأتى الا في الاكراه الملجئ فيضمن ما اتلفه من المال
 وتقتص منه ان قتل غيره عمدا عدوانا

﴿ المبادئ اللغوية ﴾

من لطف الله تعالى بعباده حدوث اللغات التي يعبر
 بها كل انسان عما يختلج في صدره ويستكن في نفسه . واللغة
 هي الالفاظ الموضوعة للمعاني * وقد اختلف العلماء في الواضع
 للغات فذهب قوم الى ان الواضع هو الله تعالى وانها وصلت
 الينا بالتوقيف وحيا أو إلهاما مستدلين بقوله تعالى (وعلم آدم
 الاسماء كلها) . وقال قوم انها من أوضاع البشر واصطلاحاتهم
 دفعت حاجة التفهيم والتفهم كل قوم الى النطق بالالفاظ
 مصحوبة بالقرائن المفهومة للمراد وتداول ذلك بينهم حدثت
 لغتهم ونسبت اليهم مستدلين بقوله تعالى (وما أرسلنا من
 رسول الا بلسان قومهم ليبين لهم) وقال آخرون ان القدر الذي

يتوقف عليه فهم بعضهم اصطلاح بعض توقيفي وما عداه
اصطلاحى * ولا دليل على القطع بواحد من هذه الاقوال اذ
كل من الآيتين السابقتين يمكن تأويلها * واختلف العلماء أيضا
فى اشتراط المناسبة بين اللفظ والمعنى وعدمه . فذهب بعضهم
الى عدم اشتراطها مستدلا بان بعض الالفاظ كالجَوْن والقُرء
موضوع للضدين فان الاول موضوع للابيض والاسود
والثانى موضوع للحيض والطهر ولا يتصور مناسبة الشئ
للضدين . وذهب آخرون الى اشتراطها خصوصا على القول
بان الواضع الله لان رعايتها من مقتضيات الحكمة وقالوا فى
الجواب عما سبق يمكن ان يكون للشئ الواحد جهتان مختلفتان
بهما يناسب الضدين

﴿ طرق معرفة اللغات ﴾

تعرف اللغة بامور ثلاثة (١) التواتر كالحر والبرد والسماء
والارض والنور والظلمة (٢) اخبار الآحاد كالقرء للحيض
والطهر والقُرء للبرد والتكأ كؤ للاجتماع والافرئقاع للافتراق

(٣) استنباط العقل من النقل كاستنباط العقل ان الجمع المحلى
باداة التعريف للعموم فانه استنبط ذلك مما نقل أنه يدخله
الاستثناء من غير حصر بعد ضم مقدمة اليه وهى وكل ما يدخله
الاستثناء من غير حصر فهو للعموم فحكم بأنه للعموم . اما
العقل الصرف فبمعزل عن الاستقلال بمعرفة اللغة

﴿ هل تثبت اللغة بالقياس ﴾

ذهب قوم الى ثبوت اللغة بالقياس وقالوا اذا سُمي مسمى
باسم وكان فيه معنى تدور عليه التسمية وجودا وعدما ووجد
ذلك المعنى في غيره أطلق عليه الاسم حقيقة — مثلا لفظ الحجر
وضع في اللغة للمعتصر من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف
بالزبد لتخميره العقل ولا يطلق عليه اذا عدم هذا المعنى بان
صار خلا . فكل ما يوجد فيه هذا المعنى من الانبذة يطلق
عليه اسم الحجر حقيقة لغوية وكذا لفظ السارق وضع للآخذ
مال الحى خفية من حرز ولا شبهة له فيه ويطلق على النباش
(ما يأخذ أكفان الموتى من القبور خفية) لاشتراك الآخذ

خفية بينهما * ومثلها اطلاق لفظ الزانى على اللائط لاشتراك
 الailاج في محل محرم بينهما — والراجع ان لا تثبت اللغة
 بالقياس لانه ان ثبت ان العرب وضعت هذه الاسماء لكل
 ما وجدت فيه هذه المعانى فلا قياس وان ثبت أنها انما وضعتها
 لخصوص مسمياتها فدعوى وضعها لغيرها في لغتهم افتراء
 عليهم — وقد ثبت عن العرب ما يؤيد هذا فقد وضعوا أسماء
 على مسميات لمعان فيها ومنعوا اطلاقها على ما وجدت فيه
 تلك المعانى فقد سمو الفرس الاسود أدهم وسموا الزجاجة
 التى تكون مقرا للمائعات قارورة مع منعهم اطلاق كل منهما
 على غير ما وضع له وان شاركه فى المعنى الذى هو فيه

* أقسام اللفظ *

اللفظ ان وضع لمعنى كمحمد وضرب وقائم فستعمل وان
 لم يوضع لمعنى كدينز وجسق فهمل * واللفظ المستعمل امامفرد
 واما مركب . فالمفرد مالا يدل جزؤه على شىء أصلا من حيث
 هو جزء كمحمد وحيوان ناطق وعبد الله اعلاما على اشخاص .

والمركب ما يدل جزؤه على جزء معناه . وهو اما ناقص نحو
 غلام محمد وان قام محمد واما تام نحو محمد قائم واضرب خالدا .
 والمركب التام اما خبر واما انشاء . فالخبر ما كان حكاية عن
 غيره نحو قام محمد وسيكرم على محمدا والانشاء ما ليس حكاية
 عن غيره نحو هل قام محمد واضرب بكرة

﴿ تقسيم اللفظ المفرد باعتبار ذاته ﴾

اللفظ اما مشتق واما جامد * فالمشتق ما وافق مصدرا
 في حروفه الاصول ودل على معناه مع زيادة — والجامد
 ما ليس كذلك وقد أشبع الكلام عليهما في علم الصرف فلا
 حاجة بنا الى الاطالة الا انه لا بد من الكلام على المشتق من
 ثلاثة وجوه تهم الاصولي

(١) ان الاسم المشتق يطرد اطلاقه على كل من وجد
 فيه معنى المشتق منه ان كان ذلك المبنى داخلا في المسمى
 وجزأ مما أريد بالمشتق وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول
 والصفة المشبهة فيطرد اطلاق كل واحد من هذه وما

ماثلها على من وجد فيه معنى المشتق منه * ولا يطرد اطلاقه على من وجد فيه معنى المشتق منه ان كان ذلك المعنى غير داخل فيما أريد باللفظ. بل كان مرجحاً للتسمية بالمشتق دون غيره وذلك كالتقارورة فانه اسم وضع للزجاجة التي تستقر فيها المائعات لوجود معنى المشتق منه ولا يطرد اطلاقه على كل ما هو مقر للمائعات لان ذلك المعنى ليس جزءاً مما وضع له اللفظ. بل هو مرجح للتسمية به دون غيره * ويتجلى لك هذا اذا نظرت الى من سمي ابنه أحمر لوجود حمرة والى من وصف شخصاً بكونه أحمر فان الحمرة في الحالة الاولى رجحت التسمية بهذا الاسم دون غيره وليست جزءاً من مدلول الاسم وفي الحالة الثانية جزء من مدلوله

(٢) اطلاق الوصف على من وصف به حال قيام المعنى به حقيقة اتفاقاً وقبل قيام المعنى به مجاز اتفاقاً واطلاقه على من وصف به بعد انقضاء المعنى مختلف في كونه حقيقة أو مجازاً والحق انه مجاز لانه يتبادر من اللفظ اذا أطلق قيام المعنى بمن

وصف به فيكون مجازا قبل الاتصاف به وبعد انقضائه بلا
فرق بين الحالتين

(٣) لا يشتق لذات وصف من مصدر والمعنى قائم بغيره
ولذا استدلل كثير من علماء الكلام على ثبوت صفات المعاني
باطلاق المشتقات عليه تعالى — وذهب المعتزلة الى انه يشتق
لذات وصف من مصدر والمعنى قائم بغيره وأنكروا صفات
المعاني . فقالوا إنه تعالى قادر بذاته عالم بذاته الى غير ذلك
وإن معنى كونه متكلماً أنه خلق الكلام في شجرة وأسمعه
موسى عليه السلام . ورد كلامهم بأنه خلاف ما يفهم من اللفاظ
لغة وبأنه يستلزم ان يجوز ان يطلق عليه تعالى متحرك وأبيض
لكونه تعالى خالقاً الحركة والبياض

﴿ تقسيم اللفظ باعتبار دلالة ﴾

دلالته اللفظ كونه يفهم منه المعنى متى اطلق للعلم بالوضع
قسم الحنفية دلالة اللفظ الى أربعة أقسام عبارة . وإشارة .
ودلالة . واقتضاء .

فالعبرة دلالة ثبتت بنفس النظم مقصودة بالسوق
 قصد ذاتيا أو تبعيا كدلالة قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم
 الربا) على حل البيع وحرمة الربا وعلى التفرقة اللازمة لهما
 فإن دلالاته على التفرقة مقصودة بالسوق قصد ذاتيا وعلى حل
 البيع وحرمة الربا مقصودة قصدًا تبعيًا

والإشارة دلالة التزامية ولو خفية ثبتت بنفس النظم
 ولم تقصد بالسوق أصلا كدلالة قوله تعالى (أحل لكم ليلة
 الصيام الرفث إلى نسائكم) على جواز اصباح الصائم جنبا
 للزومه للمقصود بالسوق وهو حل المباشرة في كل جزء من
 الليل حتى الأخير

والدلالة (الفحوي) الدلالة على ثبوت حكم المنطوق
 للمسكوت انهم علة الحكم بمجرد فهم اللغة سواء كان المسكوت
 أولى بالحكم من المنطوق أولا كدلالة قوله تعالى (ولا تقال
 لهما أف) على تحريم الضرب فإن كل من يعرف اللغة يفهم
 أن علة النهي هي الإيذاء وهو متحقق في الضرب بطريق

أولى وكدلالة قوله تعالى (ان الذين يأكلون أموال اليتامى
الآية) على تحريم احراق مال اليتيم بطريق المساواة لتحقيق
العلة التي هي اتلاف المال

ولتعميم الحنفية الدلالة للمسكوت الذي هو أولى بالحكم
من المنطوق والمسكوت المساوي له قالوا بوجوب الكفارة
في الاكل والشرب عمداً في نهار رمضان لتحقيق العلة التي
لاجلها ورد النص بوجوبها في الجماع وهي الجناية على الصوم
عمداً خلافاً للشافعي *

والاقتضاء دلالة المنطوق على معنى توقف صحة الكلام
عليه عقلاً أو شرعاً فيعتبر هذا المعنى مقدراً تصحيحاً للكلام
كدلالة لا آكل على الماء كقول ودلالة أعتق عبدك عني
بألف على البيع وكدلالة قوله عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ
والنسيان) على تقدير لفظ حكم فانه لا يصح الحديث الابتذار
لان رفع الذات غير واقع البتة * والثابت بالعبارة والثابت
بالإشارة سواء في الثبوت بالنظم وفي القطعية إلا انه عند

التعارض تقدم العبارة على الإشارة لقصددها بالسوق قصدا ذاتيا كما يقدمان على الدلالة لثبوتهما بالنظم والمعنى وثبوتها بالمعنى وحده وتقدم الدلالة على القياس لان المعنى مدرك فيها بالالغة وفيه بالاجتهاد المحتمل الخطأ ولذا يثبت بهما ما يندري بالشبهات * مثال التعارض بين العبارة والإشارة قوله عليه السلام في النساء (هن ناقصان عقل ودين فمكث احدهن شطر عمرها لا تصلي) سيق لبيان نقصان دينهن وفيه إشارة الى ان أكثر الحيض خمسة عشر يوما وهو معارض بقوله عليه السلام (أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة) وهو عبارة فرجح * ومثاله بين الإشارة والدلالة قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) فانه يدل على ان القاتل عمدا يجب عليه اعتاق رقبة مؤمنة بالاولى وهو معارض بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالدا فيها) فانه يفيد بإشارته عدم وجوب الاعتاق على القاتل عمدا فانه جعل كل جزائه جهنم فرجحت هذه الإشارة على دلالة النص

وقسم الشافعية الدلالة الى منطوق وهو دلالة اللفظ في
 محل النطق على ثبوت حكم لمذكور * مثاله في الغنم السائمة زكاة
 وهو شامل للعبارة والاشارة والاقتضاء عند الحنفية — ومفهوم
 وهو دلالة اللفظ لافي محل النطق على ثبوت حكم لمسكوت
 أو نفيه عنه * وقسموه الى قسمين * مفهوم موافقة وهو فحوى
 الخطاب وعرفوه بانه دلالة اللفظ لافي محل النطق على ثبوت
 حكم لمسكوت هو أولى به من المنطوق وهو احد قسمي
 الدلالة عند الحنفية * ومفهوم مخالفة وهو دلالة اللفظ لافي محل
 النطق على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت وقسموه
 الى خمسة أقسام مفهوم صفة . ومفهوم شرط . ومفهوم غاية .
 ومفهوم عدد . ومفهوم لقب . وشرطوا في حجيتها ان لا يظهر
 لتخصيص المنطوق بما ذكر فائدة غير نفي الحكم عن
 المسكوت عنه

مفهوم الصفة دلالة اللفظ الموصوف بما يقلل شيوع
 معناه على ثبوت نقيض حكمه له عند انتفاء ذلك الوصف

كقوله تعالى (فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات
المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات) فان
وصف الفتيات أى الاماء بالمؤمنات يدل على عدم حملهن عند
عدم الايمان *

ومفهوم الشرط دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق على
شرط على ثبوت نقيض الحكم عند عدم الشرط كقوله تعالى
(وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضمن حملهن) فانه
يدل على عدم وجوب النفقة للمبانة غير الحامل

ومفهوم الغاية دلالة اللفظ المفيد لحكم مد الى غاية على
نقيض الحكم بعدها كقوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فانه يدل على حلها للاول
اذا نكحت غيره

ومفهوم العدد دلالة اللفظ المفيد لحكم مقيد بعدد
على نقيض الحكم فيما عدا ذلك العدد كقوله تعالى
(فاجلدوهم ثمانين جلدة) فانه يدل على عدم وجوب الزائد

على الثمانين

ومفهوم اللقب دلالة تعليق حكم باسم جامد على نفي الحكم
عن غيره مثل في الغنم زكاة

﴿ هل مفهوم المخالفة حجة في كلام الشارع ﴾

ذهب الحنفية الى أن مفهوم المخالفة بجميع أقسامه ليس
حجة في كلام الشارع لان دلالة التخصيص على ثبوت نقيض
الحكم للمسكوت مشروطة بان لا يوجد للتخصيص موجب
سوى ذلك وهذا الشرط منتف دائما لانه يجوز ان تكون
فائدة التخصيص تقوية للدلالة على المذكور حتى لا يتوهم
خروجه بتخصيص وان تكون فائدته نيل الثواب باجتهاد
المجتهد في القياس عليه فغير المنطوق عندهم يحتمل ان يثبت
له نقيض حكم المنطوق كما يحتمل ان يثبت له غيره فهو مجمل
الحكم عندهم مثلا قوله تعالى (وان كن أولات حمل فانفقوا
عليهن حتى يضعن حملهن) يحتمل ان يكون مفهوما وان لم
يكن ذوات حمل فلا نفقة لهن أصلا كما يحتمل ان يكون وان

لم يكن ذوات حمل فانفقوا عليهم حتى يتم تربصهن بالافراء
ولا مرجح لاحدهما - وذهب الشافعية الى حجية المفهوم
سوى مفهوم اللقب على ماسياتى مستدلين بأن بعض الأئمة
العالمين باللغة فهموا من قوله عليه السلام (مطل الغني ظلم)
أن مطل غيره ليس بظلم . وبأنه لو لم يدل التخصيص على
ثبوت نقيض الحكم للمسكوت لم تكن له فائدة وذلك باطل
لانه يؤدي الى وجود العبث في كلام الله وكلام الرسول -
وأجاب الحنفية عن الاول بأن بعض الأئمة قالوا ان الحديث
لا يدل على أن مطل غير الغني ليس بظلم بل هو مسكوت
عنه يجوز ان يثبت له هذا الحكم وان يثبت له خلافه وعن
الثاني بجواز ان يكون للتخصيص فائدة من الفائدةين
السالفتي الذكر

ذهب كل العلماء الى عدم حجية مفهوم اللقب عدا
بعض الشافعية وبعض الحنابلة وابن خوينداز من المالكية .
وقد رد عليهم بانه لو كان حجة لكفر من قال محمد رسول

الله لنفيه الرسالة عن غيره وكذا من قال فلان موجود لنفيه
الوجود عن الله تعالى وللزم انتفاء القياس لان ثبوت الحكم
للمذكور دال على النفي عما عداه فلو قيس غيره عليه كان
القياس في مقابلة النص ولم يكن صحيحا

﴿ تقسيم اللفظ باعتبار ظهور دلالاته وخفائها ﴾

ينقسم اللفظ باعتبار ظهور دلالاته الى ظاهر ونص
ومفسر ومحكم

فالظاهر ما أفاد معناه الموضوع له ولم يكن مسوقا له
واحتمل غيره احتمالا مرجوحا

والنص ما ظهر معناه وكان مسوقا له واحتمل التخصيص
ان كان عاما والتأويل ان كان خاصا مثال الظاهر والنص قوله
تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) فانه ظاهر في اباحة البيع
وتحريم الربا لانه لم يسق لذلك ونص في التفرقة بينهما باعتبار
كونه مسوقا ردا لتسويتهم بينهما

والمفسر ما ظهر معناه وكان مسوقا له ولم يحتمل غير

النسخ مثاله قوله تعالى (قاتلوا المشركين كافة)
والحكم لفظ أفاد معناه وكان مسوقا له ولم يحتمل النسخ مثاله
قوله عليه السلام (الجهاد ماض منذ بعثنى الله الى ان يقاتل
آخر أمتي الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل) *
وقد يطلق المحكم على معنى أعم من هذا وهو البين الواضح
وعليه جاء قوله تعالى (منه آيات محكمات هن أم الكتاب)
وهذه الاربعة تثبت الحكم قطعاً ولا تفاوت بينها الا عند
التعارض فيقدم النص على الظاهر والمفسر عليهما والمحكم على
الكل لان العمل بالاولى والاقوى أرجح وأحرى
وينقسم اللفظ باعتبار خفاء دلالة الى خفي ومشكل ومجمل
ومتشابه

فالخفي لفظ وضع لمفهوم عرض لبعض افراده ما يجعله
خارجا عنها في بادئ الرأي ويحتاج ادراك كونه من
أفراده الى قليل تأمل مثل السارق في قوله تعالى (والسارق
والسارقة فاقتطعوا أيديهما فانه خفي تناوله للطرار) الذي يأخذ

المال من اليقظان حال غفلته بطر أو غيره وللنباش (الذي يأخذ كفن الميت من قبره بعد دفنه) اختصاص كل منهما باسم آخر وإذا تأمل الإنسان قليلا علم أنه يتناولهما وأن اختصاص الطرار باسمه لزيادة معنى السرقة فيه لمهارته وحزقه ومسارقتها إلا عين المستيقظة المرصدة للحفظ عند غفلتها ولذا يثبت له حد السارق دلالة وأن اختصاص النباش باسمه لنقص معنى السرقة فيه لعدم ملك ما أخذ من إلا كفاف لا حد مع نفور النفوس عنها ولذا لا يثبت له حد السارق

والمشكل لفظ خفي المراد منه بنفسه لاحتماله معان أو لاستعارته استعارة غريبة ولذا يحتاج الوقوف على معرفة المراد منه إلى فضل تأمل مثل أنى في قوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) فإنه يستعمل بمعنى من أين كما في قوله تعالى (انى لك هذا) وبمعنى كيف كما في قوله تعالى أنى يكون لى غلام) فلما ورد فى هذه الآية اشكل وخفى المراد منه واحتاج الوقوف عليه الى زيادة تأمل — وإذا تأمل الإنسان أول

الآية وهو قوله (نساؤكم حرث لكم) زال الاشكال وعلم
 أنها بمعنى كيف لانه تعالى لما شبه ارحام النساء بالارض التي
 تنبت وشبه النطفة التي تتخلق منها الاولاد بالبذر علمنا ان
 الغرض الاصلى من الجماع طلب الولد لا قضاء الشهوة ولزم ان
 المعنى فأتوا نساءكم في فروجهن كيف شئتم والافات الغرض
 الاصلى . ومثل قوارير في قوله تعالى (قوارير قوارير من
 فضة) فانه استعار القوارير لما يشبهها في الصفاء والشفيف
 استعارة أصلية ثم جعلها من الفضة لبياضها فجاءت الاستعارة
 غريبة واحتاج فهم المراد الى فضل تأمل

والجمل لفظ خفي المراد منه بنفسه ولم يمكن الوقوف
 على معناه الا ببيان من الجمل سواء كان ذلك لتعدد معانيه
 المتساوية في الفهم منه أو لغرابته أو لنقله من معناه الظاهر
 الى غيره * فالاول كالقروء في قوله تعالى (فعدتهن ثلاثة قروء)
 فان القروء مشترك بين الحيض والطهر

والثانى كالهلوع في قوله تعالى (ان الانسان خلق

هلوعا اذا مسه الشر الآية) فانه غريب ولذا وصفه تعالى بما
كشف معناه . والثالث كلفظ الصلاة والزكاة والربا فانها
بحجة لنقلها في الشرع الى معان غير التي كانت معروفة ولذا
احتاجت الى البيان

والمتشابه لفظ خفي المراد منه بنفسه ولا يرجى دركه
اصلا مثل المقطعات التي في أوائل السور كص ون ومثل
الوجه واليد وغيرهما من الالفاظ التي يفهم منها ان الله تعالى جوارح
بناء على عدم تفسير ذلك * وبعض العلماء جعل المقطعات أسماء
للسور وجعل الوجه مجازا عند الذات واليد مجازا عند القدرة
وعليه فليست من المتشابه

قد علم مما سبق ان حكم الخفي التأمل لفهم المراد وعلم
ان الخفاء لمزية أو نقصان . وان حكم المشكل زيادة التأمل لتمييز
المعنى عن أشكاله وأمثاله . وان حكم الجمل الاستفسار من
الجمل . وان حكم المتشابه التوقف عند الحنفية لعدم امكان
الوقوف على معناه بناء على لزوم الوقف على لفظ الجلالة في

قوله تعالى (وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به الآية) وجعل الراسخون في العلم جملة مستقلة وهو الانسب بالآية اذا نظر لمعناها مع ما سبقها من الآيات * وبعض العلماء رأى ان الوقف في الآية على والراسخون في العلم وجعل قوله تعالى يقولون آمنا به خبر مبتدأ محذوف وعليه فالمتشابه مدرك المعنى للراسخين من العلماء وهذا مع كونه خلاف الظاهر من الآيات محوج الي تقدير مبتدأ وهو خلاف الاصل

﴿ تقسيم اللفظ باعتبار وضعه للمعنى ﴾

ينقسم اللفظ بهذا الاعتبار الي ثلاثة أقسام مشترك وعام وخاص

المشترك لفظ وضع وضعاً متعدداً لمعان متعددة * وقد اختلف العلماء في جواز المشترك ووقوعه على أقوال والحق أنه جائز وواقع في اللغة والقرآن والحديث . دليل الجواز ان العقل لا يمنع من وضع اللفظ الواحد بوضع متكرر لمعان

ليدل على كل واحد منها على البديل اذا كان ذلك لغرض
صحيح يقصده البلغاء كالأجمال — دليل الوقوع انه استعمل
القرء في اللغة في كل من من الحيض والطهر بحيث لا يرجح
أحدهما على الآخر الا بقريضة واستعمل كذلك في قوله تعالى
(فعدتهن ثلاثة قروء) ولذا اختلف الأئمة في المراد منه لاختلاف
القريضة * فذهب الشافعي رضي الله عنه الى ان المراد منه الطهر
قائلا ان وجود التاء في اسم العدد يدل على ان المعدود مذكر *
وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه الى ان المراد منه الحيض
لقوله عليه السلام (طلاق الامة طائقتان وعدتها حيضتان)
فان عدة الامة نصف عدة الحرة ولعدم تنصيف الحيض
جعلت عدتها حيضتين فاذا كانت عدتها بالحيض كانت عدة
الحرة بالحيض أيضا . وقال ثبتت التاء في اسم العدد نظرا
للفظ القروء فانه مذكر وقد يراد به معنى مذكر

﴿ حكم المشترك ﴾

حكم المشترك التأمل فيه وعدم القطع بأحد معانيه الا

بمرجح يرجحه على غيره وأنه لا يستعمل في أكثر من معنى واحد على معنى ان يراد منه مفاهيم متعددة بحيث يكون الحكم عليه متعلقا بكل واحد منها سواء كان ذلك الاستعمال على طريق الحقيقة أو المجاز — أما أنه لا يستعمل كذلك على طريق الحقيقة فلانه لم يوضع للمجموع ولذا لا يتبادر منه الى الفهم اذا أطلق إلا ارادة معنى واحد — واما أنه لا يستعمل كذلك على طريق المجاز فلانه لو استعمل في أكثر من معنى مجازا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فانه يراد به كل منهما على أن أحدهما قد وضع له اللفظ والآخر مناسب له * رب قائل يقول يجوز ان يستعمل اللفظ في المجموع لعلاقة الجزئية فنقول إن هذا غير صحيح لأن اللفظ لم يرد به مجموع المعاني بل أريد به كل واحد منها وأيضا فعلاقة الجزئية يشترط فيها التركيب الحقيقي والاتصال الاجزاء ببعضها ببعض وانتفاء اسم الكل بانتفاء ذلك الجزء كما في الرقبة والانسان ولم يتحقق شيء من ذلك هنا

﴿ مبحث العام ﴾

العام لفظ وضع وضعاً واحداً لمفهوم واستغرق جميع أفراد ذلك المفهوم فظهر من هذا أن العموم صفة للفظ واختلف في وصف المعنى به فقيل يوصف به حقيقة لأن معنى العموم وهو شمول أمر لمتعدد متحقق في اللفظ والمعنى فيوصف به كل منهما حقيقة فيقال غيث عام إذا كان منتظماً جميع البقاع وخطب عام إذا كان ملماً بجميع النفوس وخصب عام إذا لم يخص مكاناً دون آخر — والفاظ العموم التي تفيده وضعاً كل وجميع والمحلى بأل واسماء الشرط واسماء الاستفهام والموصولات والنكرة المنفية لتبادره منها من غير قرينة وذلك دليل الوضع فقد تبادر من قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية) ومن قوله عليه السلام (نحن معاشر الأنبياء لانورث) وقوله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) وقوله يوم الفتح (من دخل المسجد فهو آمن)

﴿ حكم العام ﴾

ذهب عامة الاشاعرة الى ان حكم العام التوقف حتى يقوم دليل على تناوله جميع افراده أو بعضها لانه قد يستعمل في الجميع وقد يستعمل في البعض فلا سبيل الى القطع باحدهما اذا لم يوجد دليل * وذهب البعض الى انه يثبت الحكم للادنى وهو ثلاثة في الجمع واثنان في المثني وواحد في المفرد لانه المتيقن وغيره مشكوك فيه

وذهب الحنفية والشافعية الى ان العام يثبت الحكم في جميع ما يتناوله من الافراد لان العموم معنى يقصد وتمس الحاجة الى التعبير عنه فلا بد ان يكون له لفظ يدل عليه وضعا كسائر المعاني ولانه قد شاع اجماع الصحابة وغيرهم على الاحتجاج بالفاظ العموم من غير ان يُنكر ذلك فكان اجماعا على ثبوت الحكم في جميع ما يتناوله اللفظ وضعا * وبعد الاتفاق على ان العام يثبت الحكم في جميع ما يتناوله من الافراد ذهب الحنفية الى انه قطعي في افادة ذلك بمعنى انه

لا يحتمل الخصوص احتمالا ناشئا عن دليل لان معنى اللفظ
 يلزمه قطعا حتى يظهر ما يدل على خلافه وذهب الشافعي الى
 أنه ظني في افادة ذلك لانه في كل استعمال يحتمل التخصيص
 وان لم يظهر مخصص لكثرة تخصيص العام حتى صار ما
 من عام الا وخص منه البعض مثلاً. وأجاب الحنفية بان
 كثرة التخصيص عند ثبوت القرائن لا توجب الاحتمال اذا
 كان العام مجردا عنها * وتفرع على هذا الخلاف أنه لا يجوز
 تخصيص العام ابتداء بالظني تخبر الواحد والقياس اذا ورد
 العام في الكتاب والسنة المتواترة وأنه اذا اختلف حكم الخاص
 والعام تعارضا عند الحنفية واجاز الشافعي تخصيص عام الكتاب
 او السنة المتواترة ابتداء بالظني لانه ظني الدلالة عنده وقال
 اذا اختلف حكم العام والخاص قدم الخاص لانه قطعي الدلالة
 اتفاقا على ما سيجي

﴿ عموم الجمع المعرف باللام ﴾

الجمع المعرف باللام او بالاضافة اذا كانتا الاستغراق وكذا الجمع

المنكر المنفى يعم كل فرد كالمفرد عند جمهور العلماء بدليل صحة استثناء الواحد منه لغة وعرفا . وذهب السكاكي ومن تبعه الى انه يعم الجموع وأن استغراق المفرد أشمل من استغراقه ولا صحة لما ذهب اليه لان الجمع قد بطلت جميعته بالاولاضافة او دخول لا وصار مستغرقا للاحاد كالمفرد

والجمع المنكر المثبت ليس من صيغ العموم لعدم تبادره منه بل المتبادر منه اى جماعة ويحمل على الاقل المتيقن وهو ثلاثة

وصيغة الجمع التى تستعمل في الذكور خاصة كالمسلمين وضمير جماعة الذكور لا يدلان على الاناث الا بطريق التغليب عند قيام القرينة فان لم تقم قرينة فلا تدل عليهن يدل على ذلك قوله تعالى (ان المسلمين والمسلمات الاية) فان الاصل عدم دخول المعطوف فى المعطوف عليه . وذهب الحنابلة واكثر الحنفية الى ان تلك الصيغة تشتملن فى عرف الشرع بحسب وضعها لتبادر عمومها الذكور والاناث فى لسان الشارع وأيضا

لو لم تشملين تلك الصيغة لما شملتهن الاحكام التكليفية
كالصلاة والصوم وذلك باطل . والتصريح بالصيغة الخاصة
بالاناث في آية ان المسلمين والمسلمات للدلالة على شمول
الاحكام التكليفية لهن كالكور وعلی دخولهن فی الصیغ التي
تستعمل فی المذكور فی عرف الشارع

والنبي عليه السلام داخل في العمومات الواردة في الشرع
التي تشمل لغة لان عمومها يقتضي ذلك ولا مانع منه شرعا *
وقيل لا يدخل لانها وردت على لسانه ليبلغها لغيره * وقيل إن
صدور الخطاب بقل نحو قل يا أيها الناس لا يدخل لظهور انه
لتبليغ غيره والا دخل والراجع الاول

واذا خوطب عليه السلام بخطاب شمل حكمه أمته
عرفا عند الحنفية والحنابلة ما لم يدل دليل على اختصاصه به
لان له منصب الاقتداء وكل من هو كذلك يشمل أمره
اتباعه عرفا . وخالف في ذلك المالكية والشافعية مستدلين
بان أمر الواحد لا يشمل غيره لغة . قلنا قد دل الدليل على

شمول أمره أتباعه عرفاً * وكذا خطاب الواحد يعم غيره لقوله عليه السلام (حكيم على الواحد حكيم على الجماعة) ولهم الصحابة ذلك حتى حكموا على غير ماعز بالرجم الذي حكم به النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقد قال عمر رضى الله عنه خشيت ان يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله ألا وان الرجم حق على من زنى اذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف واذا ورد خطاب تنجيذى مصدر بنداء نحو (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) ذهب جمهور العلماء الى انه لا يعم المعدومين وقت وروده لان المعدوم لا ينادى ولا يطالب منه الفعل وذهب الحنابلة ومن تبعهم الى انه يعمهم مستدلين بشمول الاحكام لهم وبجواب بأن شمول الاحكام لهم من الادلة الدالة على عموم الشريعة لا من الخطاب

* هل المتكلم يدخل في عموم كلامه *

ذهب أكثر العلماء الى أن المتكلم يدخل في عموم متعلق

خطابه سواء كان ذلك خبرا نحو (وهو بكل شئ عليم) أو طلبا نحو أكرم من أكرمك لان ذلك مفهوم لغة ولم يثبت خلافه في العرف . نعم قد يخرج لدليل نحو (الله خالق كل شئ) وقيل لا يدخل مطلقا لبعد أن يريد المتكلم نفسه وقيل يدخل ان كان خبرا لا طلبا لبعد ان يريد الطالب نفسه

﴿ عموم العلة ﴾

ذهب الحنفية الى أنه اذا علل الشارع حكما بعلة عم ذلك الحكم جميع محالها بالقياس لان تعليل الحكم بوصف ظاهر في استقلال الوصف بالعلية فوجب العمل به واحتمال كون المحل جزء العلة لا يقدح في الظهور فلا يترك به العمل بالظاهر * وقيل يعم الحكم جميع المحال بالصيغة * فان قول الشارع حرمت الخمر لأنها مسكرة كقوله حرمت المسكر فان المعنى المفهوم منهما واحد فيكون عموم الاول من جهة اللفظ كعموم الثاني . قلنا الاول كالثاني في عموم الحكم لافي كونه بالصيغة لعدم وجودها فيه ووجودها في الثاني

﴿ عموم المفهوم ﴾

لا نزاع في عموم مفهوم الموافقة أي دلالة النص وإشارته
عند الحنفية لانهما من دلالة اللفظ. واختلف من قال بحجية
مفهوم المخالفة في عمومها فذهب أكثرهم إلى عمومها وإن
تقيض حكم المنطوق ثبت في كل ما سوى محل النطق
وعليه فيكون قابلاً للتخصيص كسائر العمومات . وذهب
الغزالي إلى إنه لا يعم ويلوح من كلامه أنه نفى عمومها لأنه
يقصر العموم على عموم اللفظ. فيكون الخلف بينه وبين
غيره لفظياً

﴿ عموم المقتضى ﴾

سبق أن المقتضى ما توقفت عليه صحة الكلام عقلاً أو
شريعاً فإذا أمكن تقدير جملة أشياء يستقيم الكلام بكل منها
فهل يقدر جميعها (وهذا معنى عموم المقتضى) أو يقتصر على
أضمار واحد منها * لا خفاء أن هذا لا يضار دعته إليه ضرورة
تصحيح الكلام وقد قالوا كل ما تدعو إليه الضرورة يقدر

بقدرها وإذا فقتصر على تقدير واحد منها دل الدليل على
 ارادته دون غيره فان لم يوجد دليل كان الكلام موضع
 اجمال لا يمكن الاحتجاج به حتى يتبين المراد منه * وعلى هذا
 فقوله عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ الحديث) على تقدير
 رفع عن أمتي حكم الخطأ لقيام الدليل على ذلك وقوله (انما
 الاعمال بالنيات) مجمل المراد ولذا اختلف العلماء في ان التقدير
 صحة الاعمال أو كمالها ولم يختلفوا في الحديث السابق
 * هل يعم فعله عليه السلام *

إذا نقل فعله عليه السلام بصيغة لا عموم لها لا يعم
 فحديث بلال (صلى في الكعبة) لا تعم الصلاة فيه الفرض
 والنقل لانه اخبار عن دخول جزئي في الوجود فلا يعم ونحو
 كان يفعل كذا لا يفيد التكرار . نعم قد يستفاد التكرار من
 صيغة المضارع بواسطة القرينة مع كان وبدونها نحو ما روى
 عن أنس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر
 والشمس بيضاء) وما روى عن ابن مسعود (انه كان يجمع

بين الصلاتين في السفر) ونحو بنو فلان يكرمون الضيف
 ويأكلون الخنطة وإذا حكي الصحابي قولاً له عليه السلام لا
 يدري أن كان عاماً أولاً بلفظ عام كحديث جابر (قضى رسول الله
 بالشفعة لأجار) وحديث أبي هريرة (نهى عن بيع الفرد) ورجب
 حمل اللفظ المحكي على العموم لأن الصحابي عدل عارف باللغة

﴿ تخصيص العام ﴾

هو بيان أن العام أريد به بعض ما يتناولُه . والمُخصِّص
 هو الدال على خروج بعض أفراد العام . ويشترط في
 المخصص عند الحنفية أن يكون موصولاً بالعام أي مذكوراً
 عقبه وأن يكون مستقلاً عن جملته فالمتراخي عن العام ناسخ
 عندهم لا مخصص وغير المستقل لا يسمى مخصصاً . فأنحصر
 المخصص عندهم في المذكور عقب العام المنفصل عن جملته وهو
 ثلاثة أشياء العقل والعادة والدليل السمي

التخصيص بالعقل قصر العام على بعض ما يتناولُه
 بحكم العقل لا امتناع ثبوت الحكم المتعلق به لبعض أفرادِه

فقوله تعالى (خالق كل شيء) لا يشمل ذاته تعالى لقيام الدليل القاطع على أن ذاته غير مخلوقة ونحو (اقيموا الصلاة) لا يشمل الصبي الغير المميز والمجنون لقيام الدليل القاطع على أن التكليف لا يتناول غير المميز وقوله تعالى في وصف ريح عاد . (تدمر كل شيء بامر ربها) لا يشمل ما لم تمر عليه الريح من الكواكب والافلاك وغيرها *

والتخصيص بالعادة قصر العام على بعض ما يتناوله لجري العادة بعدم ارادة بعض افراده * والعادة نوعان قولية وفعلية فالعادة القولية تخصص العام بالاتفاق فلو ذكر الجنهات أو القروش في عقد من العقود حملت على الغالب * والعادة الفعلية تخصص العام كما تقيد المطلق عند الحنفية فلو ورد نهي عن بيع الطعام بجنسه متفاضلا وعادتهم اكل البر انصرف النهي اليه عند الحنفية خلافا للشافعية

* التخصيص بالدليل السمعي *

يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب والسنة المتواترة

والشهوة كما يجوز تخصيص السنة المتواترة بالثلاثة بلا
 خلاف بين من يجيز التخصيص . ولا يجوز تخصيصهما بخبر
 الواحد والقياس الظني عند الحنفية لانهما قطعيان وكل من
 خبر الواحد والقياس ظني . نعم اذا خصا بقطعي جاز تخصيصهما
 بهما لانهما بعد التخصيص صارا ظنيين * ويجوز التخصيص
 بمفهوم الموافقة ان كان جليا لقوته والا فلا * ويجوز
 التخصيص بمفهوم المخالفة عند الشافعية لانه ظني والعام ظني
 عندهم والتخصيص عمل بالدليلين فهو أولى من النسخ
 واذا ورد عام وخاص فان كان أحدهما موصولا بالآخر
 خصص العام به وان كان العام متأخرا نسخ الخاص الا اذا
 دلت قرينة على بقاء حكم الخاص فانه يخصص به وان كان
 الخاص متأخرا نسخ من العام بقدره وان جهل التاريخ جعله
 متقارنين وخصص العام به وقيل اذا لم يظهر مرجح يوقف
 من العام بقدر الخاص ويجعل المحرم متأخرا احتياطا * ويكثر
 تخصيص العام بعام آخر فيكون بينهما عموم مطلق أو من

وجه كتحصيل قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قروء) بقوله (وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن)
فان الآية الاولى جمعت عدة المطلقة ثلاثة قروء سواء كانت
حاملًا أو حائلاً والثانية جمعت عدة الحامل وضع الحمل سواء
كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها فخصت الاولى بغير
الحامل وانما تخص الاولى بالثانية اذا فرض مقارنتها لها
والظاهر ان الثانية مترامية عنها فتكون ناسخة لها بالنسبة
للحامل عند الحنفية

﴿ هل العام المخصص حجة ﴾

اذا خص العام بمبهم لا يحتج به على شيء من الافراد
الا اذا بين ذلك المبهم لانه ما من فرد الا يجوز ان يكون
هو المخرج واذا خص بمعين كان حجة في الباقي لان دلالة
على جميع الافراد متساوية فلا يلزم من زوال دلالة على بعضها
زوال دلالة على البعض الآخر

﴿المخصص المتصل﴾

ذهب الشافعية الى ان المخصص قد يكون غير مستقل
وهو خمسة أنواع . الاول الاستثناء المتصل وهو الذي يكون
المستثنى فيه بعضا من المستثنى منه محكوما عليه بخلاف
حكمه وشرطه ان لا يتأخر عن المستثنى منه والا لم يجزم
بصدق ولا كذب ولا لزوم عقد * واذا تعدد الاستثناء فان
عطف غير الاول عليه رجع الكل الى المستثنى منه نحوه على
عشرة الا ثلاثة وإلا اثنين والا واحدا واذا تعدد لامع عطف
رجع كل الى ما يليه ان لم يستغرقه كالمثال السابق اذا أسقط
منه العاطف * واذا ذكر استثناء واحد بعد مفردات متعددة
رجع الى جميعها فلا استثناء في نحو تصدق على الفقراء والمساكين
وابن السبيل الا الفسقة منهم راجع الى الكل * واذا ذكر
بعد جمل متعاطفة رجع الى الاخرة عند الحنفية لان الاصل
ان تتعلق المتعلقات بالتقريب ورجع الي جميعها عند الشافعي
لعدم ما يدل على خلاف ذلك * وعلى هذا تفرع الخلاف في

الاستثناء في قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون) الا الذين تابوا الآية) فانهم بعد اتفاقهم على ان الاستثناء غير مرتبط بالاولى لان حد القذف من حقوق العباد وهي لا تسقط بالتوبة وعلى انه مرتبط بالاخيرة فينقطع عنه اسم الفسق بالتوبة اختلفوا في تعلقه بالوسطى فذهب الشافعي الى تعلقه بها وذهب الحنفية الى عدم تعلقه بناء على أصلهم فلا تقبل شهادة القاذف اذا تاب بعد الحد عندهم

الثاني الصفة واذا أتت بعد متعدد نحو أكرم قريشا وبني تميم الكرام فهي على الخلاف السابق في الاستثناء بعد الجمل

الثالث بدل البعض نحو جاء القوم أكثرهم
الرابع الشرط وهو لغة العلامة وانما سمت النجاة مدخول إن وأخواتها شرطا لانه علامة على الجزاء * والشرط

قد يكون واحدا وقد يتعدد على ان يكون المجموع هو الشرط
أو على ان يكون الشرط واحدا لا بعينه * فلو قال لزوجتي ان
دخلتما الدار فانتما طالقان فدخلت احدهما . قيل تطلق لان
الشرط متحد وهو دخول واحدة واحدة والجزاء كذلك
فتطلق كل واحدة منهما بدخولها وهذا مفهوم عرفا . وقيل
لا تطلق واحدة منهما لان الشرط دخولهما جميعا ولم يتحقق .
وقيل تطلقان معالان الشرط الدخول على البدل * واذا سبق
الشرط بجمل متعاطفة رجع الى جميعها باتفاق الحنفية والشافعية
لان حقه الصدارة فهو متقدم تقديرا

الخامس الغاية نحو (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجا غيره) واذا جاءت بعد جمل متعاطفة كانت
كالاستثناء في رجوعها الى الاخيرة عند الحنفية والى الجميع
عند الشافعية

﴿ مبحث الخاص ﴾

هو لفظ وضع لواحد ولو بالنوع أو لمتعدد محصور بوضع

واحد كزيد ورجل ومائة واضرب ولا تضرب
 وحكمه أنه يفيد مدلوله قطعا اي لا يحتمل غير مدلوله
 احتمالا ناشئا عن دليل * ولذا كان تأويل القروء في آية التبرص
 بالاطهار باطلا لان المشروع الطلاق في الطهر فحمل القروء على
 الاطهار يوجب الزيادة أو النقص في معنى الثلاثة الذي هو
 خاص فيبطل معناه * ومن الخاص المطلق والمقيد والامر والنهي
 ﴿ المطلق والمقيد ﴾

المطلق لفظ دل على فرد منتشر وقيل لفظ دل على
 الماهية بلا قيد كرقبة ورجل * والمقيد لفظ خرج عن الانتشار
 بوجه ما بقيد مستقل كرقبة مؤمنة ورجل عالم
 ﴿ هل يحمل المطلق على المقيد ﴾

اذا ورد مطلق ومقيد فلا يخلو حالهما من أمور أربعة
 الاول ان يتحد السبب والحكم وفيه يحمل المطلق على المقيد
 ان كانا مثبتين ووردا معا ضرورة ان السبب الواحد لا يوجب
 المتنافيين . مثال ذلك قوله تعالى في كفارة اليمين (فصيام ثلاثة

أيام) مع قراءة ابن مسعود متابعات * فان لم يرد امعا فان تأخر
المقيد كان ناسخا لعدم وجود صارف عن الاطلاق وقت الخطاب
وان تأخر المطلق كان ناسخا أيضا الا اذا دل دليل على عدم رفع
التقييد * وان جهل التاريخ عمل بالمقيد وتوقف فيما عداه احتياطا
هذا مذهب الحنفية * وذهب الشافعية الى انه ان تأخر المقيد
عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ له لعدم جواز تأخير البيان
عن وقت الحاجة والاحمل المطلق عليه جمعا بين الدليلين * وان
كانا غير مثبتين عمل بهما لا مكان ذلك نحو لا يجزئ عتق
مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كافر * وان كان أحدهما مثبتا
والآخر غير مثبت كان المطلق مقيدا بضد صفة المقيد بالضرورة
نحو عتق رقبة لا تعتق رقبة كافرة *

الثاني ان يختلف الحكم والسبب وفيه لا يحمل المطلق
على المقيد اتفاقا. مثال ذلك ان يقال أطمم فقيرا واكس فقيرا
مؤمننا مع اختلاف السبب *

الثالث ان يختلف الحكم ويتحد السبب وفيه لا يحمل

المطابق على المقيّد اتفاقاً وقيل عند الشافعية يحمل كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وفيه الوضوء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى الموافق فان الايدي مطلقة في الاولى مقيدة بالغاية في الثانية مع اختلاف الحكم فانه في الاول مسح وفي الثانية غسل واتحاد السبب الذي هو الحدث فحمل المطابق على المقيّد *

الرابع ان يتحد الحكم ويختلف السبب . مثاله قوله تعالى في كفارة القتل (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) وفي كفارة الظهار (فتحرير رقبة من قبل ان يماسا) وقوله تعالى في شهود الفرقة (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وفي شهود الدين (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وفي هذا لا يحمل المطلق على المقيّد عند الحنفية وقال الشافعية يحمل عليه اذا كان هناك قياس صحيح يقتضي ذلك كما في كفارتى الظهار والقتل فانهما اشتركا في حرمة سببهما الظهار والقتل وفي أن كلا تخلّص من ذل الرق

﴿ مبحث الامر ﴾

ورد لفظ الامر في اللغة العربية مستعملا في معنيين

(١) القول المخصوص قالوا امر قومك بالقتال أى قل لهم

قاتلوا وقال تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) أى قل لهم صلوا

(٢) الفعل قالوا ليس أمر فلان برشيد أى فعله وقال

تعالى (وما أمر فرعون برشيد) * فقال بعض العلماء انه مشترك

بينهما لاطلاقه عليهما والاصل في الاطلاق الحقيقة * وقال

الجمهور انه حقيقة في القول مجاز في الفعل مستدلين بتبادر القول

المخصوص منه اذا أطلق ولو كان مشتركا بينهما لم يسبق أحدهما

بعينه الى الفهم على انه هو المراد * والامر نوعان نفسى ولفظى

فالنفسى هو اقتضاء فعل غير كـ على جهة الاستعلاء اقتضاء

حكما والمراد بالاقتضاء الطلب النفسى الذى يدل عليه بنحو

أمرته وأوجبت عليه أو حتمت عليه . والذى يهم الاصولى الذى

يبحث عن الادلة اللفظية السمعية هو الامر اللفظى وهو

اللفظ المقتضى لفعل غير كـ مدلول عليه بغير نحو كـ

اقتضاء حتما فدخل في الامر نحو كف ودع وذروا وخرج منه
لا تضرب * واشترط أكثر الماتريدية في الأمر الاستعلاء
أى عده نفسه عاليا واشترط أكثر المعتزلة فيه العلو ولا
يشترط فيه واحد منهما عند أكثر الاشاعرة

﴿ صيغة افعل ﴾

وردت هذه الصيغة في اللغة وفي كلام الشارع دالة على معان
(١) الايجاب كقوله تعالى (أقيموا الصلاة) (٢) الندب كقوله
(فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) (٣) التأديب لتهذيب الاخلاق
واصلاح العادات كقوله عليه السلام لابن عباس وهو طفل
(كل يمينك وكل ممايليك) (٤) الارشاد لمنافع الدنيا كقوله
تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منكم) (٥) الاباحة كقوله (كلوا
واشربوا) (٦) الامتنان نحو (كلوا مما رزقكم الله) (٧) الاكرام
نحو ادخلوها بسلام (٨) التهديد نحو (اعملوا ما شئتم) (٩)
الانذار وانما يكون بذكر الوعيد نحو (قل تمتعوا فان مصيركم
الى النار) (١٠) التسخير نحو (كونوا قردة) (١١) الالهانة

نحو (ذق إنك أنت العزيز الكريم) (١٢) التعجيز نحو
 (فأتوا بسورة من مثله) (١٣) التسوية نحو (اصبروا أولا
 تصبروا) (١٤) الدعاء نحو اللهم اغفر لي (١٥) التمني نحو
 ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

بصبح وما الاصبح منك بامثل .

(١٦) الاحتقار نحو (ألقوا ما أنتم ملقون) * فذهب
 جمهور العلماء الى ان هذه الصيغة حقيقة في الوجوب مجاز في
 غيره من المعاني * وذهب أبو هاشم والمعتزلة الى انها حقيقة
 في الندب لانه الاقل المتيقن به * وقيل انها مشتركة بينهما
 لاستعمالهما فيهما والاصل في الاستعمال الحقيقة وقيل
 موضوعة للقدر المشترك وهو الطلب حذرا من الاشتراك
 والمجاز * ونقل عن الاشعري والقاضي التوقف لتعارض الأدلة
 واستدل الجمهور بكثرة استدلال السلف بها مجردة عن
 القرائن على الوجوب استدلالا شائعا من غير ان ينكر عليهم
 أحد فوجب ذلك علما عاديا باتفاقهم . وبقوله تعالى توبينا

لا بليس (ما منعك أن تسجد إذ أمرتك) بعد أن أمره بقوله
 (اسجدوا لآدم) أمرا مجردا عن القرائن فإنه لو لم يكن
 الأمر للوجوب لما لزم إبليس اللوم ولقال أمرتني أمر ندب
 غير ملازم فلا استحق التعنيف أو ما يؤدي هذا المعنى كما قال
 أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين فسكوته مع هذا
 اللوم دليل أن الأمر للوجوب . وبقوله تعالى (وإذا قيل لهم
 اركعوا لا يركعون) فإنه ذمهم على مخالفة الأمر ولو كان لغير
 الوجوب ما ذمهم على مخالفته وبقوله تعالى (فليحذر الذين
 يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة) أي محنة في الدنيا (أو
 يصيبهم عذاب أليم) في الآخرة فإنه لما رتب على ترك
 مقتضى أمره أحد العذابين دل ذلك على أن أمره للوجوب
 إلا لصارف له عنه

✽ هل الأمر يقتضي التكرار والفور ✽

ذهب الحنفية إلى أن صيغة الأمر إنما تدل على طلب
 حصول الفعل في الزمن المستقبل فلا تقتضي وحدة ولا تعددا

ولا تدل بذاتها على فور أو تراخ فيخرج المكاف من عهدة التكليف بالمرّة الواحدة لحصول الحقيقة بها * وانما يستفاد التكرار عندهم من اقتران الصيغة بالقرائن كتعليقها على شرط متكرر كما في قوله (وان كنتم جنبا فاطهروا) وكتقيدها بظرف متجدد كما في قوله (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وكذا لا يستفاد منها الفور أو التراخي الا بقرائن خارجة لان ذلك زائد عما وضعت الصيغة له

ونسب الى الشافعي ان صيغة الامر للمرّة وتحتمل التكرار لانها لو لم تكن كذلك لما اشكل الامر على الاقرع ابن حابس حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج (العامنا هذا ام للأبد) * واجاب الحنفية بان تكرار الحكم بتكرار السبب لا شك فيه فيجوز ان سؤاله لانه اشكل عليه أمر سبب الحج أهو الوقت فيتكرر او البيت فلا . فسأل ليعلم * وقيل ان صيغته للمرّة لحصول الامتثال بها ويجاب بان حصوله بها لان الحقيقة حصلت بها لا لان الصيغة تقتضيها *

وقيل تقتضي التكرار قياسا على النهي ورد بان هذا قياس في اللغة وهو باطل

﴿ الامر بعد الحظر ﴾

اذا حظر الشارع أمرا كان واجبا او مباحا ثم أمر به كقتال المشركين فانه كان واجبا ثم حظر في الاشهر الحرم ثم أمر به في قوله تعالى (فاذا انسأخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وكالصييد فانه كان مباحا ثم حظر على المحرم ثم أمر به في قوله تعالى (فاذا حللتم فاصطادوا) كان الامر رافعا للحظر ورجع المأمور به الى ما كان عليه قبل الحظر

وصيغة الامر الواردة بعد الاستئذان كان يقال لمن سأل أأفعل كذا أفعل * والمتصلة بالنهي اخبارا كما عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد اذن لحمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانها تذكركم الآخرة) رواه الترمذي على الخلاف السابق في أنها للإباحة

او للوجوب ما لم تقم قرينة على خلافه

﴿ مبحث النهي ﴾

النهي نوعان نفسي ولقضي فالنفسى هو اقتضاء فعل هو
كف اقتضاء حتما والذي يهم الاصولي اللفظي وهو اللفظ
المقتضى لفعل هو كف مدلول عليه بغير نحو كف اقتضاء
حتما والخلاف فى اشتراط الاستعلاء فيه او العلو وعدمه مثل
الخلاف فى الامر

﴿ صيغة لا تفعل ﴾

وردت هذه الصيغة لمعان (١) التحريم نحو (ولا تقربوا
الزنا) (٢) الكراهة نحو (لا يمسن أحدكم ذكركه يمينه)
(٣) الارشاد نحو (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم)
(٤) الدعاء نحو (ربنا لا تزغ قلوبنا) (٥) الالتماس كقولك
لمن يساويك لا تفعل (٦) التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى
(٧) التسوية نحو اصبروا أو لا تصبروا) (٨) التحقير نحو
(ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم) (٩) التثيس

نحو (لا تعتذروا اليوم) والخلاف فيها كالخلاف في صيغة الامر * فذهب جمهور العلماء الى انها حقيقة في التحريم مجاز في غيره من المعاني * وذهب ابو هاشم الى انها حقيقة في الكراهة * وقيل مشتركة بينهما * وقيل موضوعة للتدريج المشترك * وقيل بالوقف

* مقتضى النهي *

النهي يقتضي الدوام لان معني لا تأكل مثلاً لا يصدر منك أكل والنكرة في سياق النفي تعم أي نوع كان ويلزم منه انتفاؤه في جميع الازمان وهذا معني قولهم ان صيغة النهي تفيد الفور والتكرار وتخالف صيغة الامر من وجهين ويقتضي قبح المنهي عنه اما لعينه أو لوصفه الملازم أو لمجاوره * والمنهي عنه إما شرعي وأما حسي * فالشرعي هو فعل وضع في الشرع لحكم مطلوب كالصوم والبيع فان الاول وضع في الشرع لحكم مقصود وهو الثواب والثاني وضع فيه لحكم مقصود أيضاً وهو الملاك * والحسي ما ليس كذلك

كالزنا وشرب الخمر فان كلا منهما لم يوضع في الشرع لحكم
 مقصود * فالنهي عن الشرع يقتضي قبحه لوصف فيه ويصح
 المنهي عنه باصله ويفسد بوصفه كالنهي عن صوم يومى الفطر
 والأضحى وأيام التشريق فان الصوم في هذه الايام باعتبار
 كونه تركا للاكل والشرب والجماع لا قبح فيه وباعتبار
 استلزامه الاعراض عن ضيافة الله الذى هو تابع له كان قبيحا
 وكالنهي عن بيع درهم بدرهمين فانه قبيح لوصف فيه أيضا
 لا لذاته فان ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال قد وجد لكن
 لم توجد المبادلة التامة فالقبح لفوات الوصف وهو التمام * وقد
 يقتضى قبحه لمجاوره له ويصح المنهي عنه مع الكراهة كالنهي
 عن الصلاة في الارض المغصوبة وعن البيع وقت النداء *
 ولا يقتضى قبحه لذاته الا اذا دل دليل على ذلك وحينئذ
 يبطل المنهي عنه كالنهي عن بيع الملاقيح والمضامين * والملاقيح
 مافى البطون من الأجنة والمضامين مافى أصلاب الفحول
 من المياه فانه لما عدم ركن البيع وهو المبيع لم يمكن وجود

البيع فلم يكن النهي على حقيقته لان النهي عن المستحيل
عبث فيكون النهي مجازا عن النسخ بجامع ان الحرمة تثبت
لكل منهما * والنهي عن الحسى يقتضى قبحه لذاته كالنهي
عن القتل . وقد يقتضى قبحه لو وصف فيه أو لجاور له كالنهي عن
الزنا فانه يقتضى قبحه لو وصف فيه وهو اسراف الماء وتضييع
النسب ولذا لا يكون به محصنا ولا تحل به المرأة للزوج الاول
ولا يثبت به النسب وكالنهى عن وطء الحائض فانه يقتضى
قبحه لجاور له وهو الاذى ولذا يكون به محصنا ويثبت به
النسب وتحل به للزوج الاول

*(الادلة السمعية) *

قد سبق أن الدليل السمعي ما ثبت كونه دليلا من الشرع
وأقول هنا إنه ينحصر في أربعة الكتاب والسنة والاجماع
والقياس لان الدليل الشرعى إما وحى أو غيره والوحى إما
متلو وهو الكتاب أولا وهو السنة وغير الوحى اما قول
مجتهدى الامة فى عصر وهو الاجماع أولا وهو القياس * وأما

شرائع من قبلنا فراجعة الى الكتاب أو السنة لانا لا يلزمنا
العمل بها الا اذا قصها الله ورسوله علينا * والاستصحاب راجع
الى العمل باحد الادلة الاربعة لان الحكم المستصحب لا بد
أن يكون ثابتاً باحدها

* مبحث الكتاب *

الكتاب القرآن وهو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه المنقول
اليينا تواترا فهو اسم للفظ الدال على المعنى والمعنى وحده ليس
بقرآن ولذا لا تجوز الصلاة بغير اللغة العربية الا حالة العذر
اقامة للمعنى مقام اللفظ للضرورة كما أن ما نقل أحادا ليس
بقرآن لان القرآن توفرت دواعى نقله لتضمنه التحدى ولانه
أصل الاحكام باعتبار المعنى والنظم جميعا * والبسملة التى فى
أوائل السور آية واحدة من القرآن أنزات للفصل بين السور
وليست جزءاً من الفاتحة ولا من كل سورة عند الحنفية خلافا
للشافعية * استدل الحنفية بالاجماع على أن ما نقل بين دفتى

المصحف بخط القرآن كلام الله ولم يتواتر كونها جزءاً من كل سورة ولا كونها آيات متكررة ووجودها في محالها لا يستلزم ذلك لأنها أنزلت للفصل كما روى ذلك * استدلل الشافعية بما روى عن ابن عباس من تركها ترك مائة وثلاث عشر آية . قلنا ان صح فهو مضمون لا يعارض المقطوع وهو عدم تواتر جزئيتها من كل سورة الدال على عدمها * وقال المالكية ليست من القرآن لعدم تواتر ذلك . قلنا تواتر ما يستلزمه وهو اثباتها في المصاحف .

﴿ القراءات ﴾

القراءات السبع ما كان منها من قبيل الاداء ولا يختلف الرسم باختلافه كالماء واللين والامالة وتخفيف الهجزة ونحو ذلك لا يجب تواتره وما كان منها من قبيل جوهر اللفظ ويختلف الرسم باختلافه نحو ملك ومالك يجب تواتره والا لكان غير متواتر وهو من القرآن فيكون بعض القرآن غير متواتر وهو باطل بما مر . ولا يمكن اضافة التواتر الى

أحد الأمر المختلفين في الرسم بعينه لأنه تحكم لاستوائيهما بالضرورة * والقراءة الشاذة (وهي قراءة صحيح أسنادها ولم يحتملها رسم المصحف وكانت موافقة للأعراب) حجة ظنية كخبر الواحد عند الحنفية وهو الصحيح من مذهب الشافعية لأنها مسموعة منه عليه السلام لكون الراوى عدلاً ضابطاً * وقيل إنها ليست بحجة لأنها ليست قرآناً لعدم التواتر ولا خبراً يصح العمل به لعدم نقلها على أنها خبر ونقلها كذلك شرط صحة العمل . قلنا كون النقل خبراً شرط صحة العمل ممنوع بل الشرط السماع منه صلى الله عليه وسلم مطلقاً

وليس القرآن مشتملاً على حشو لا فائدة فيه ولا مهمل لا معنى له لأن ذلك مستحيل الصدور من أحكم الحاكمين * وقال الحشوية هو مشتمل على ذلك محتجين بنحو قوله تعالى (الهين اثنين) ونحو ق ون . ولا حجة لهم فيما ذكر فإن نحو اثنين تأكيد ونحو من المتشابه الذي انقطع رجاء معرفة المراد منه إلى يوم القيامة لأنه وجد في الكتاب للابتلاء وعلمه

النبي صلى الله عليه وسلم وأمر بكتامه

*(تنبيه) *

لا يجوز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد
عند الحنفية لانهما قطعان من كل وجه وهو ظني . نعم اذا
خصا بقطعي جاز تخصيصهما به لانهما يساويانه في الظنية
حينئذ * وأجاز ذلك الجمهور مطلقا بناء على ان العام ظني الدلالة
*(التأويل والاجمال) *

التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح لدليل أو
شبهة . وهو نوعان * قريب الى الفهم فيترجح على الظاهر
بمرجح ما كحمل قوله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة) على معنى
أردتم القيام اليها * ويبعد عن الفهم فلا يترجح على الظاهر
الا باقوى منه كحمل قوله تعالى (فاطعام ستين مسكينا)
على اطعام طعام ستين مسكينا فانه رجح هذا عند الحنفية
على الظاهر بان حاجة واحد في ستين يوما كحاجة ستين في
يوم مع بعده لاحواجه الى اعتبار مضاف لم يذكر والغاء

العدد الذي ذكر مع امكان قصد العدد لفضل الجماعة وبركتهم
وتعاونهم على الدعاء للمكفر * ومن البعيد حمل بعض الشافعية
(من ملك ذا رحم محرم فهو حر) على الاصول والفروع مع
بعده لانه صرف للعام عن العموم من غير صارف

والاجمال اخفاء المراد * وهو إما في مفرد في نفسه بان
لا يفهم معناه لغة انرابته كالحلوع أو لانه لم يرد معناه اللغوي
كالصلاة والزكاة أو لكونه محتملا جملة معان كالعين والمختار
فانه محتمل اسم الفاعل واسم المفعول * واما في مفرد مع غيره
كضمير وصفة لهما مرجعان * فالضمير نحو (لا يمنع أحدكم جاره
ان يضع خشبة في جداره) فان ضمير جداره مجمل بسبب ضمه
الى ما سبقه من الالفاظ واحتمال رجوعه الى أحد والى جاره *
والصفة نحو زيد طيب ماهر فان ماهر صفة مجمة لسبقها
بأمرين يصح رجوعها لكل منهما * واما في مركب بجملة
نحو (أوفى الذي بيده عقدة النكاح) فانه يحتمل الزوج
كما هو مذهب الحنفية والوالي كما هو مذهب الملكية * وقد

يكون الاجمال في الفعل كما اذا سلم عليه السلام على رأس
الركعتين فانه يحتمل التعمد والسهو

ولا إجمال في التحريم المضاف الى العين نحو (حرمت
عليكم أمهاتكم) (وحرمت عليكم الميتة) لانه يتبادر منه في
العرف ارادة منع الفعل المقصود منها كالاستمتاع في الاول
والاكل في الثاني خلافا للبعض * وقد ذهب الحنفية الى أنه
مع تبادر ذلك منه في العرف حقيقة عرفية في اخراج المحل
عن محليته للفعل وذهب غيرهم الى أنه مجاز في ذلك

﴿ البيان ﴾

البيان اظهار المراد من كلام سابق بماله تعاق به في الجملة
سواء كان قولا او فعلا لانه عليه السلام بين الصلاة والحج
بالفعل وبقوله صلوا كما رأيتموني أصلي وقوله خذوا عني
مناسككم * فاذا ورد قول وفعل بعد ما يحتاج الى البيان فان
اتفقا كما طاف عليه السلام بعد نزول آية الحج طوافا واحدا
وأمر بطواف واحد فان عرف السابق منهما فهو البيان

لظهور المراد به واللاحق تأكيد وان جهل السابق فاحدهما بيان . وان اختلفا كما لو طاف طوافين وأمر بطواف واحد فالبيان هو القول تقدم أو تأخر والزائد مندوب في حقه أو واجب عليه دون أمته ثم البيان خمسة أقسام

(١) بيان التقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو الخصوص نحو قوله تعالى (ولا طائر يطير بجناحيه) فان قوله يطير بجناحيه تقرير لطائر قطع احتمال استعماله مجازا في الرسول لا سراه في السير ونحو (فسجد الملائكة كلهم) فان لفظ الملائكة عام يحتمل الخصوص فقرر بذكر كلهم

(٢) بيان التفسير وهو ايضاح ما فيه خفاء من الجمل والمشاركة والمشكل والخفي . كبيانه عليه السلام قوله تعالى (وآتوا الزكاة) بقوله (هاتوا رُبْعَ عشر أموالكم) . وكيانه عليه السلام أن المراد بالقراءة في قوله تعالى (ثلاثة قروء) الحيض بقوله (عدة الامة حيضتان) وكيانه سبحانه الهلوع في قوله

(خلق هلوعا) بقوله متصلا به (اذا مسه الشر الخ) وكيانه
سبحانه ان لفظ انى فى قوله (فأتوا حرثكم انى شئتم) بمعنى
كيف بذكر الحرث معه

(٣) بيان التغير وهو بيان ان الحكم لا يتناول بعض
ما يتناوله اللفظ كالتخصيص والاستثناء وكل منهما ظاهر
وكالشرط فانه بيان لاحد محتمل اللفظ فان قول الرجل
لزوجته أنت طالق يحتمل ان يتأخر الطلاق عنه لجواز اتصال
معلق به فاذا عقبه بقوله ان دخلت الدار مثلا كان ذلك بيانا
لاحد محتمل اللفظ

(٤) بيان الضرورة وهو اظهار المراد بما لم يوضع له
ثم منه ما هو فى حكم المنطوق كقوله تعالى (وورثه أبواه
فلامه الثلث) فانه بين نصيب أحد الشريكين وهو بيان
لنصيب الآخر عرفا . ومنه السكوت عند الحاجة بأن يدل
على كون السكوت بيانا حال من شأنه التكلم كسكوته صلى
الله عليه وسلم عن تغيير ما يعاينه وكسكوت البكر عند استئذان

وليها . ومنه ما ثبت ضرورة اختصار الكلام نحوه على مائة
ودرهم أو مائة وقفيز برّ للتعارف * وقال الشافعي المائة مجملة كما
لو قال مائة وثوب لان الاصل في العطف التغاير . ويجاب
بان المدار على العرف وقد وجد فيما ذكرنا من المثالين دون
ما ذكره

والمختار عند الحنفية جواز تأخير بيان التفسير والتقرير
وفائدة الخطاب العزم على الفعل عند ورد البيان وعدم جواز
تأخير بيان التغير للزوم التجهيل والاغواء

(٥) بيان التبديل وهو النسخ وسيفصل لك

* فصل في مباحث النسخ *

اعلم ان مباحث النسخ خمسة (١) معناه لغة وشرعا (٢)
جوازه عقلا وشرعا (٣) محله (٤) شرطه (٥) الناسخ
والمنسوخ

(١) النسخ لغة يطلق على الازالة وعلى النقل وشرعا
رفع الحكم الشرعي من حيث تعلقه بالتنجيزي بدليل شرعي

متأخر * وقيل هو بيان انتهاء أمد الحكم ومنشأ هذا الخلاف
ان ورود النسخ مبين للاجل المقدر عند الله رافع لتعلق
الحكم بالنظر الينا فكل معرف نظر الى جهة من جهتي النسخ *
ونسخ التلاوة راجع الى نسخ أحكامها من جواز الصلاة
بها وحرمة تلاوتها على الجنب ونحوه *

(٢) النسخ جائز عقلا لانه لا يلزم منه محال لان
المصلحة تختلف باختلاف الاوقات كشرب الدواء فلا يلزم
منه البداء والجهل على الله ولا العبث . وشرعا لان الاستمتاع
بالبنات والاخوات كان حلالا في زمن آدم ثم نسخ .
وخالف في الجواز غير العيسوية من اليهود . وواقع ولو في
شريعة بتامها أوفى القرآن . وخالف في وقوعه أبو مسلم
الاصفهاني * ولما كان ظاهر انكاره هذا لا يصدر عن مسلم
فضلا عنه تأولوا كلامه بأن مراده من عدم وقوعه في شريعة
ان الشريعة السابقة كانت مؤقتة فلم تنسخها اللاحقة وكذا
أحكام القرآن

(٣) محله الاحكام الشرعية الفرعية التي لم يلحقها
توقيت ولا تأييد نصاً فلا نسخ في أخبار الامم الماضية ولا
في الاحكام العقلية نحو العالم حادث ولا في الاحكام الحسية
نحو النار حارة ولا في الاحكام الشرعية الاصلية نحو الله
موجود ولا في الاحكام التي لحقها التوقيت أو التأييد نصاً
نحو تزرعون سبع سنين ونحو الصوم واجب مستمراً ابداً .
فان كان كل من التوقيت والتأييد قيداً للواجب لا للحكم
فالجمهور على جواز نسخه نحو صوموا ابداً فان الفعل يعمل بمادته
والوجوب مستفاد من صيغته ولا عمل باعتبارها فيكون القيد
للاوجب الذي هو الصوم لا للحكم الذي هو الوجوب .
لا يقال التأييد يفيد الدوام والنسخ نفى له فيلزم التناقض
لانا نقول لا منافاة بين ايجاب فعل مقيد بالدوام وعدم ابدية
التكليف به لجواز كون الفعل الدائم كالصوم واجباً في بعض
زمان دوامه مندوباً في البعض الآخر فيتحقق عدم ابدية
وجوبه مع دوامه ولا يستلزم رفع وجوبه رفع دوامه * وكذا

لو كان كل منهما قيداً للحكم ظاهر الانصاف فالجمهور على جواز نسخه ويحمل الكلام على خلاف الظاهر مثاله الصوم يجب أبداً فإن الظاهر هو رجوع الظرف الى الفعل لقربه ولأنه أصل في العمل

(٤) شرط النسخ التمكن من الاعتقاد لا الفعل خلافاً للمعتزلة وبعض الشافعية . قالوا ان المقصود من التكليف الفعل فالنسخ قبل التمكن منه بمضى الزمن الذي يسعه بدء وهو مستحيل عليه تعالى . قلنا المقصود هو الاعتقاد لكفايته مقصوداً كما في التشابه . ولكونه أقوى المقصودين كما في غيره فإن الفعل بدونه لا عبرة به . ولعدم احتمال السقوط فإن الايمان لا يسقط بحال بخلاف الفعل فإنه قد يسقط في بعض الاحوال . وأيضاً قد وقع النسخ قبل التمكن من الفعل فإن الصلوات فرضت خمسين ونسخ ما زاد على الخمس بعد التمكن من الاعتقاد وقبل التمكن من الفعل

(٥) قد سبق ان الادلة اربعة ولا يتعلق النسخ الا

بأثنين منها الكتاب والسنة فالكتاب ينسخ بالكتاب
وبالسنة المتواترة والمشهورة والسنة المتواترة تنسخ بالكتاب
وبالسنة المتواترة والمشهورة فالأقسام أربعة * مثال نسخ
الكتاب بالكتاب والسنة قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر
أحدهم الموت أن ترك خيرا الوصية الآية) فإنها نسخت بقوله
تعالى (يوصيكم الله في أولادكم الآية) وبقوله صلى الله عليه
وسلم (إن الله أعطى كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث) *
ومثال نسخ السنة بالسنة قوله صلى الله عليه وسلم (كنت نهيتكم
عن زيارة القبور ألا فزوروها) ومثال نسخ السنة بالكتاب
نسخ التوجه إلى بيت المقدس الثابت بالسنة بقوله تعالى (فول
وجهك شطر المسجد الحرام) وخالف الشافعي في نسخ الكتاب
بالسنة وعكسه مستدلا على الأول بقوله تعالى (ما ننسخ من
آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) فإن السنة دون الكتاب
وأيسر من لدنه تعالى * وعلى الثاني بقوله تعالى (وأنزلنا
إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) فلا يكون ما جاء

فيه رافعا لها * والجواب عن الاول ان المراد خيرية الحكم
او مثليته في حق المكلف من جهة الحكمة والثواب . والسنة
من لدنه لانه عليه السلام لا ينطق في الامور التشريعية الا
عن الوحي * وعن الثاني ان المراد بالتبيين التبليغ ولو سلم ان
المراد به معناه فالمراد انه مبين في الجملة وعلى كل فلا تنافي
الآية كون الكتاب قد ينسخ السنة * وأما الاجماع فلا
ينسخ ولا ينسخ به لان الاجماع بعد عهد الرسول لانه
المرجع في عهده ولا نسخ بعده * وكذا القياس لا ينسخ ولا
ينسخ به لانه مظهر للحكم فالناسخ والمنسوخ في الحقيقة
نصه . وأيضاً لا نسخ بعده عليه السلام كما سبق والعبرة
في عهده بالنص . ولا ينسخ المتواتر كتاباً كان أو سنة
بالاحاد لان المظنون لا يقابل القاطع * ويجوز أن يكون
الناسخ أخف من المنسوخ بالاتفاق ويجوز ان يكون اشق
منه خلافا لبعض المتكلمين والشافعي فانهم قالوا يجب كونه
مثله أو أخف لقوله تعالى (نأت بخير منها الآية) قلنا الاشق

قد يكون خيرا لانه أكثر ثوابا . ولنا عقلا انه يجوز ان تكون المصلحة في النقل من الاخف الى الاشق كما تكون في عكسه . وسعنا ان كل مكلف كان مخيرا بين الصيام والفدية في مبدأ الاسلام ثم نسخ بتختم الصوم فيما بعد

ويجوز النسخ لا الى بدل كما نسخ وجوب تقديم الصدقة عند مناجاة الرسول بلا بدل ويمتنع نسخ جميع القرآن اتفاقا لان فيه مالا يقبل النسخ كالأخبار ويجوز نسخ بعضه تلاوة وحكما ويجوز نسخ أحدهما بدون الآخر جوازا وقوعيا فنسخ التلاوة والحكم نحو عشر رضعات معلومات يحرم من ونسخ التلاوة دون الحكم نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجهما نكالا من الله ونسخ الحكم دون التلاوة نحو آية الوصية السابقة الذكر ونحو قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج) نسخ حكمها بقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية)

* تميم *

زيادة جزء في الواجب كالتغريب في الحد أو شرط
 كإيمان الرقبة في كفارة الظهار أو اليمين بدليل متأخر نسخ
 لحكم المزيّد عليه عند الحنفية ولهذا لا يجوزون الزيادة بخبر
 الواحد على القاطع فلا يزداد في الحد على الجلد الثابت بالكتاب
 التغريب بخبر (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام) ولا
 يزداد على الطواف الثابت بالكتاب الطاهرة عن الحدث على
 أنها شرط فيه بخبر (الطواف بالبيت صلاة) وليست نسخا
 عند الشافعية والحنابلة بل هي بيان محض فتجوز بخبر الواحد .
 قلنا أنها رفعت حكما شرعيا وهو أجزاء الأفراد التي ليست
 فيها الزيادة * وعلى هذا الخلاف تفرع الخلاف في كثير من
 الفروع الفقهية ككون الفاتحة ركنا في الصلاة واشتراط
 النية في الوضوء وعدم ذلك

ويعرف الناسخ بالتنصيص من الرسول صراحة كهذا
 ناسخ أو دلالة كحديث كنت نهيتكم السابق . أو بالتنصيص

من الصحابة . وبضبط التاريخ فيحكم بنسخية المتأخر عند
التعارض وكذا يعرف بعمل الصحابي على خلاف نص مفسر
مع علمه به والله تعالى أعلم

* مبحث السنة *

السنة ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول
أو فعل أو تقرير

وقبل الكلام في هذا البحث أذكر مقدمة تشتمل
على بيان عصمة الانبياء وبيان الوحي واقسامه حتى
تتجلى للنظر حجية ما صدر عنه عليه السلام ويتبين له أنه
من قبل الله

* (عصمة الانبياء) *

اعلم ان عصمة النبي هي لطف من الله تعالى يحمله على
فعل الخير ويرجعه عن فعل الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا
للابتلاء * من تتبع تواريخ الانبياء من لدن آدم الى بعثة نبينا
صلى الله عليه وسلم علم ان الله لم يبعث من أشرك به طرفة

عين ولا من كان خاشاً أو سفيهاً أو كذاباً أو يفعل أى
 ذنب الا على وجه الزلة. ويجوز عقلا وقوع الذنوب منهم قبل البعثة
 خلافاً للمعتزلة قالوا ان ذلك يؤدى الى التنفير منهم واحتقارهم
 بعد البعثة قلنا بصفاء السريرة وحسن السيرة ينعكس حالهم
 فى القلوب فيؤلفون ويعظمون كما هو مشاهد الآن فى
 كثير * وقد أجمع العلماء على عصمتهم بعد النبوة من تعدد
 الكذب والكبائر والصغائر الخسية وهى التى يحكم على فاعلها
 بدناءة الهمة وسقوط المروءة كسرقة لقمة * واختلف فى جواز
 غير ما ذكر عليهم. وتجاوز الزلة عليهم ابتلاء لهم وهى العصمة
 التى تنشأ عن خطأ فى الاجتهاد أو قصد الى مباح كوكز
 موسى للقبضى

* الوحي *

الوحي لغة مصدر وحيت اليه اذا كلمته بما تحقنه عن
 غيره وشرعاً عرفان يجده الشخص من نفسه مع اليقين بانه
 من قبل الله بواسطة أو بغير واسطة والأول قد يكون

بصوت يتمثل لسمع النبي وقد لا يكون والوحي نوعان ظاهر
وباطن والظاهر ثلاثة أقسام

أولها ما ثبت بالسمع من الملك بعد العلم بأنه يبلغ عن
الله تعالى وبه وصل إلينا القرآن واليه أشير بقوله صلى الله
عليه وسلم (أحيانا يأتيني مثل صلصة الجرس وهو أشده على
فيفصم عني وقد وعيت ما قال)

وثانيها ما كان بإشارة الملك بدون كلام منه ويسمى
خاطر الملك واليه الاشارة بقوله عليه السلام (ان روح القدس
نفت في روعي أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها ألا
فاتقوا الله وأجملوا في الطلب)

وثالثها ما لاح لقلبه عليه السلام بالهام من الله تعالى
يقظة أو مناما ومنه الحديث القدسي قيل أشير إلى هذا القسم
بقوله تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا)

والباطن ما كان باجتهاده صلى الله عليه وسلم خوف
فوات الحادثة وعد هذا وحيا لانه لا يعتبر من التشريع الا

إذا لم يأت الملك بخلافه

﴿ المتواتر والمشهور والآحاد ﴾

ما صدر عنه عليه السلام إن رواه في كل قرن من القرون
الثلاثة جماعة لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب فمتواتر وهو
يفيد علماً ضرورياً لا يتوقف على نظر لحصوله للصبيان وغيرهم
ممن ليسوا من أهل النظر ويشترط في التواتر شروط (١)
كون المخبرين في كل طبقة عدداً يمنع العقل توافقهم على
الكذب عادة (٢) الاستناد إلى الحسى فلا تواتر في العقليات
(٣) تيقن المخبرين بالمخبر عنه ولا يشترط فيه عدد مخصوص
ولا إسلام المخبرين ولا عدالتهم — وإن رواه في القرن الثاني
والثالث قوم لا يجوز العقل توافقهم على الكذب فمشهور وهو
يفيد طمأنينة أى ظناً قريباً من اليقين ولذا يقيد به مطلق
الكتاب ويخصص به العام وينسخ به الإطلاق وبعض أفراد
العام ولا يجوز نسخ المطلق به رأساً ولا نسخ جميع أفراد العام
به لئلا يلزم إبطال المقطوع بغيره * وكل ما غير المتواتر والمشهور

فهو أحاد وهو يفيد غلبة الظن ويوجب العمل . بدليل قوله تعالى (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم الآية) فان الطائفة المتفقهة لا يلزم ان تبلغ مبلغ التواتر فلو لم يكن انذارها أى تعليمها موجبا للعمل كان لاغيا . وبدليل انه عليه السلام كان يرسل الاحاد من الصحابة لتبليغ الاحكام . وبدليل العمل بشهادة الشهود مع احتمالها للكذب للتحاب والتباغض * وخبر الواحد العدل مقبول في الحدود كما في غيرها من العمليات خلافا لبعض الحنفية . قالوا ان الحدود تدرا بالشبهات . قلنا المراد بالشبهة التي تدرا بها الحدود الشبهة في السبب الموجب للحد لا في المثبت له والا لم تقبل الشهادة وظاهر الكتاب في الحدود

* شروط الرواية *

يشترط في التحمل أمران العقل والتمييز وفي الاداء أربعة شروط (١) الاسلام (٢) كمال العقل بالبلوغ فلا تقبل رواية المعتوه والمجنون وهو ظاهر ولا تقبل شهادة الصبي لجواز

أن يكذب لعلمه أنه لا إثم عليه (٣) العدالة وهي ملازمة التقوى
 باجتناب الكبائر وما يخل بالمروءة من الصغائر والأفعال
 الخسيسة (٤) الضبط وهو يتضمن أربعة شروط (١) السماع
 (٢) الحفظ (٣) الثبات على الحفظ الى وقت التبليغ (٤) فهم
 المعنى . ثم الضبط نوعان ظاهر وهو فهم المعنى بحسب اللغة
 وهو الشرط في قبول الرواية وباطن وهو فهم المعنى بحسب
 الفقه وذلك بضبط الحكم الشرعي وهو الكامل * ولا يشترط
 في الرواية العدد ولا الذكورة ولا الحرية ولا البصر ولا عدم
 الحد في قذف ولا علم الفقه ولا علم العربية خلاف لبعض الحنفية
 في الأخيرين

* (مجهول الحال) *

ذهب جمهور العلماء الى ان مجهول الحال وهو المستور
 غير مقبول الرواية لعدم تحقق شرط القبول فيه وهو العدالة .
 وذهب البعض الى قبول روايته مستندا لان الاصل في المسلم
 العدالة . قلنا عارض هذا الاصل غلبة الهوى على الانسان فلا

يقبل قوله الا اذا دل دليل على مخالفته هو اه

* (العدالة والجرح) *

سبق معنى العدالة وهي تعرف بأمر * منها شهرة الراوى
بالعدالة بين أهل العلم والنقل كمالك وأحمد والاوزاعي والليث
وابن المبارك وو كيع * ومنها التزكية واشتهر ان أرفع مراتبها
حجة ثقة حافظ ضابط وهذه الاربعة توثيق للعدل ثم
يليهامأمون صدوق لا بأس به ويلى هذه صالح حسن الحديث
صوياح * واشتهر فى الجرح ان أسوأه كذاب وضاع دجال ثم
ساقط ذاهب الحديث متروكه ومنه للبخارى فيه نظر ثم
ردوا حديثه ضعيف جدا مطروح الحديث ليس بشئ * ولا
حجية ولا تقوية بشئ من هذه ثم بعد ها ضعيف منكر الحديث
واه ثم فيه مقال ليس بمرضى اين * ويصالح الحديث فى هذه
للتقوية ولا يصالح للحجية الا اذا تقوى * ولا جرح بترك
الراوى العمل بروايته لاحتمال ان ترك العمل لوجود معارض
كما انه لا جرح بحد بشهادة الزنا لعدم النصاب لاحتمال صدقه *

ويثبت التعديل بفعل المجتهد برواية الراوى اذا كان لا يقبل
الا رواية العدل

* (تنبيه) *

الاكثر من العلماء على ان الجرح والتعديل يثبتان في
الرواية بواحد وفي الشهادة باثنين * وغيرهم على انهما لا يثبتان
الا باثنين فيهما * وقال البعض يثبتان بواحد فيهما . استدل
الاكثر بان الشرط لا يزيد عن المشروط ولا ينقص عنه
بدليل الاستقراء . والعدالة شرط لقبول الرواية والشهادة .
والجرح شرط لمدى قبولها والرواية لا يشترط فيها العدد
والشهادة يشترط فيها العدد وأقله اثنان فكذا التعديل والجرح
فيهما واستدل غيرهم بما لا يجدى نفعا ولا يثبت شيئا

* عدالة الصحابي *

اعلم ان جمهور المسلمين على أن الصحابة عدول غير
محتاجين الى التزكية لما ورد من الآيات والاحاديث في
فضلهم ولما تواتر عنهم من ملازماتهم للطاعات واجتنابهم

للسيآت * ودخولهم في الفتن كان عن اجتهادهم فلا يقدر في
عدالتهم * وقال بعض العلماء إنهم كغيرهم * وقال آخرون
إنهم عدول الى حين قتل عثمان

والصحابي عند جمهور الاصوليين والحنفية من طالت
صحبه للنبي صلى الله عليه وسلم متبعا له مدة يطلق معها اسم
الصاحب في العرف ولا حد لمقدارها خلافا لمن زعم انها
سنة أشهر او سنة او غزوة لان ذلك هو المتبادر عرفا من
اطلاق الصحابي ومن قولهم أصحاب فلان . والصحابي عند
جمهور المحدثين وبعض الاصوليين والشافعية والمالكية من
لحق النبي عليه السلام مسلما ومات على ذلك وان لم تطل صحبته
لان الصحبة تم القليل والكثير بدليل أنه لو حلف لا يصحب
فلانا فصحبه لحظة حث اتفاقا قلنا هذا الاستدلال صحيح
في الصحبة وليس كلامنا فيها بل فيمن يطلق عليه اسم الصاحب
عرفا . واذا أخبر عدل علمت معاصرته للنبي صلى الله عليه
وسلم بانه صحابي قيل ان ذلك يفيد ظنا ضعيفا بعداته لاحتمال

ادعاء هذه الرتبة العالية

﴿ الفاظ الرواية ﴾

لألفاظ رواية الصحابي سبع درجات (١) قال لنا واخبرني
وحدثني ونحو ذلك وهي حجة بلا خلاف (٢) قال عليه الصلاة
والسلام وتحمل على السماع (٣) أمر النبي ونهى والاكثر
على أنها حجة (٤) بيان حكم بصيغة المفعول كأمرنا وحرّم علينا
وهي حجة عند الأكثر كسابقتها (٥) من السنة كذا وليست
حجة عند الحنفية وهي حجة عند الأكثر (٦) عن النبي عليه
الصلاة والسلام وتحمل على السماع والاكثر على أنها تحتمل
الارسال (٧) كنا نفعل كذا وهي ظاهرة في نقل الاجماع
وقيل ليست بحجة واذا زيد بعدها في عهد رسول الله كان
الحديث مرفوعا اتفاقا

﴿ تأويل الصحابي مروي ﴾

إذا أول الصحابي مريه بان جملة على أحد المعاني التي
يحملها. فان كان ذلك المروي خفيا بان كان مشتركا او مشكلا

او مجحلا وجب قبول تأويله عند جمهور العلماء لان الظاهر ان
 حمله عليه لقريئة عاينها منه عليه السلام * وقال اكثر الحنفية لا
 يجب قبول تأويله لجواز ان يكون حمله على هذا المعنى برأيه .
 وان كان ظاهرا حمله على غير ما هو ظاهر فيه كتخصيصه
 للعام . فاكثر الشافعية والمالكية على رد تأويله وحمل الحديث
 على ما هو ظاهر منه لانه حجة في نفسه فلا يترك الاجتهاد
 الراوى * والحنفية والحنابلة يحملونه على ما حمله عليه الصحابي
 الراوى لانه لا يترك الظاهر بلا حجة من مسموع او قريئة
 — ولو ترك الصحابي العمل بنص مفسر قد رواه وعمل
 بخلافه . قال الحنفية يجب اتباعه لتعين ان يكون ذلك لعلمه
 بالناسخ . وخالف الشافعية لاحتمال خطئه وجعله مالم ينسخ
 ناسخا . وأجاب الحنفية بان المفسر لا ينسخ الا بمثله فلا يأتي
 احتمال الخطأ . ولو عمل صحابي بخلاف خبر غيره قال الحنفية
 ان كان ذلك الخبر مما يحتمل الخفاء على من عمل كحديث
 القهقهة لم يقدح عمله في الحديث وان كان ذلك الخبر مما لا

يحتمل الخفاء عليه كحديث التغريب قدح عمله في الحديث
 لان تركه ليس الا للقدح خلافا للشافعي وغيره . ولو عمل
 غير صحابي بخلاف خبر لم يقدح عمله لان عملهم ليس بحجة
 ﴿ ما تتحقق به الرواية ﴾

لا تسوغ الرواية الا بثلاثة أمور التحمل والنقل والاداء
 ولكل منها عزيمة ورخصة * فالعزيمة في التحمل شيان أصل
 وخلف * فالأصل قراءة الشيخ من حفظ او من كتاب على
 المتحمل وهو يسمع وقراءة المتحمل او غيره بحضوره على
 الشيخ فيقر ولو بنعم او يسكت وهي العرض على الشيخ *
 والخلف هو الكتاب بان يكتب من فلان بن فلان بن فلان
 الفلاني الى فلان بن فلان بن فلان الفلاني ثم يذكر سنده
 ويقول بعد ذلك اذا وصل اليك كتابي هذا فحدث به . والرسالة
 بان يرسل الشيخ رسولا الى آخر ويقول للرسول بلغه عني
 أنه حدثني فلان الي آخر السند فاذا بلغتك رسالتي فحدث
 به عني * والصحيح كفاية ظن الخط وصدق الرسول

والرخصة في التحمل الاجازة ويشترط فيها عند أبي حنيفة ومحمد علم من أجزى بما أجزى له وأما المتأخرون فوسموا فيها حتى جوزوا الاجازة العامة كأجزت جميع المسلمين وأجزت بجميع المرويات * والعزيمة في النقل دوام الحفظ الى وقت الاداء * والرخصة فيه تذكره بعد النظر الى مافى الكتاب وان لم يكن متذكرا مافيه وقت النظر لكنه يعلم ان مافى الكتاب خطه أو خط فلان الثقة وكان تحت يده أو يد ثقة . وأبو حنيفة ومحمد اشترطا تذكر مافى الكتاب * والعزيمة في الاداء اللفظ المسموع — والرخصة فيه جواز النقل بالمعنى للعالم باللغة اذا كان الحديث واردا على المعانى اللغوية . وللمتفقه في الشريعة اذا كان واردا على المعانى الشرعية * ولا يجوز النقل بالمعنى اذا كان الحديث فيه خفاء أو كان من جوامع كليمه صلى الله عليه وسلم * ويجوز حذف بعض الحديث ورواية البعض اذا كان المعنى لا يتغير بالحذف . فإن تغير المعنى به كحذف الشرط والاستثناء لم يجز

* (بيان حكم فعله عليه السلام) *

اذا صدر عنه عليه السلام فعل عن قصد فان كان طبيعيا
كالاكل والشرب فهو مباح اتفاقا. وان كان بيانا لمجمل فهو
تابع للمبين في صفة من افتراض أو غيره. وان كان مختصا به
فهو غير مشروع لنا لان الاشتراك ينافي الاختصاص وهو
في حقه اما واجب كصلاة الضحى والتهجد واما مباح كالزيادة
على أربع في النكاح * وان كان الفعل الصادر عنه غير مذكور.
فاما ان تعلم صفة في حقه من افتراض أو ندب الى غيره ذلك
أولا. فان علمت صفة في حقه فأتمته مثله ما لم يوجد دليل يفيد
اختصاصه به لرجوع الصحابة الى افعاله المعلوم صفتها ولقوله
تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) لان التأسي
فعل مثل ما فعل على وجهه ولقوله تعالى (لكيلا يكون على
المؤمنين حرج في أزواجهم أدعيائهم) فانه لو لم يشاركه
المؤمنون في غير ما اختص به من الافعال لما كان تزوجه
بزوجة دعيه مفيدا عدم الحرج — وان لم تعلم صفة الفعل في

حقه عليه السلام فاكثر الحنفية على اباحته لانها الاقل
المتيقن به ما لم يداوم عليه والا كان واجبا أو سنة وما لم
يقصد التقرب به والا كان مندوبا * ونسب الى مالك والحنابلة
القول بالوجوب للاحتياط والى الشافعى القول بالندب
* تقريره عليه السلام *

اذا فعل مسلم فعلا بحضرة عليه السلام أو فعله في
عصره وعلمه ولم ينكر ذلك الفعل على فاعله دل ذلك على
جوازه * واذا استبشر بالفعل حين رآه مع عدم انكاره له كان
ذلك أدل على الجواز

« شرائع من قبلنا »

كان عليه السلام متعبدا قبل البعثة بشرع لم ينسخ
لتعاضد الادلة على أنه كان يصوم ويصلى قبل البعثة ولم يقم
دليل قاطع على تعيين ذلك الشرع ويظن أنه كان متعبدا
بشريعة ابراهيم لعموم شريعته بخلاف شريعة عيسى عليهما
وعلى نبينا الصلاة والسلام * وذهب المالكية وجمهور المتكلمين

الى انه لم يتعبد بشرع قبل البعثة لانه لو وقع التعبد لا ضطر الى الارتباط باهل الشرائع وهذا من الفساد بمكان لانه يؤدى الى الطعن فى شريعته عليه السلام . قلنا كان يعرف الاحكام بالهام من الله تعالى من غير اختلاط باهل الشرائع . وهذا الخلاف فى الفروع اما العقائد فكان متعبدا فيها بالشرائع كلها لعدم اختلافها وامكان الوصول الى غالبها بالعقل واشتهارها بين الناس — ويجب علينا العمل بشرائع من قبلنا على انها شرع لنا اذا قصها الله علينا أو رسوله عليه السلام بلا انكار ما لم يظهر نسخها وذلك لانها أحكام من الله فيجب على المكافين العمل بها وللإجماع على الاستدلال على وجوب القصاص بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها الآية) وعلى هذا جمهور الحنفية وبعض المالكية والشافعية * وذهب كثير من العلماء الى منع التعبد بشرائعهم لعدم ذكرها فى حديث معاذ ولان شريعتنا ناسخة للشرائع كلها . قلنا هى لم تذكر فى حديث معاذ لدخولها فى الكتاب والسنة وشريعتنا انما نسخت

ما خالفها من أحكام الشرائع السابقة

﴿ تَمَّة ﴾

قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأي يكون كالمرفوع
ويجب الاخذ به عند الحنفية والشافعي في الجديد وقوله فيما
يدرك بالرأي حجة عند بعض الحنفية ومالك لظن السماع منه
عليه السلام وفهم مراده لمشاهدة القرائن ولان عادة الصحابة
الفتوى بالنص الا في النذر اليسير ولو انتفى السماع فهو اقرب
الى فهم الصواب من غيره ببركة الصحبة * وقال الشافعي في
الجديد وجماعة ليس قول الصحابي فيما يمكن ان يدرك بالرأي
بحجة لانه لو كان حجة لزم تقليد المجتهد غيره وهو باطل .
ويجاب بانه لا تقليد بعد ثبوت الحجة لان اخذ الحكم من
الدليل ليس تقليدا * وهذا فيما لم تعم به البلوى ولم تختلف فيه
الصحابة ولم يذكره ويسكت الباقر عن . اذ لو عمت به
البلوى وورد قوله مخالفا لعمل المبتلين لا يؤخذ به . ولو
اختلفت الصحابة لزم الترجيح وان تعذر عمل باي قول شاء .

ولو سككت الباقون عنه بعد عملهم به كان اجماعا سكوتيا
ووجب الاخذ به

﴿ مبحث الاجماع ﴾

يتكلم في الاجماع من وجوه كبيان معناه شرعا وبيان
جواز وقوعه وامكان العلم به ونقله وبيان ركنه وشروطه
وحججه ومستنده ومراتبه — الاجماع شرعا اتفاق مجتهدي
أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته في عصر على حكم شرعي
وليس هو ولا العلم به ولا نقله اليها مستحيلا فانا قاطعون
باجماع أهل كل عصر على تقديم القاطع على المظنون حتى صار
ذلك من ضروريات الدين ولا اعتبار بخلاف النظام وبعض
الشيعة في ذلك مستندين لامور واهية

ركن الاجماع تكلم المجتهدين على الحكم في العصر الذي
حصل الاجماع فيه أو فعلهم لما أجمعوا عليه كذلك كشروعهم
في المزارعة والمساواة أو تكلم البعض أو فعله وسكوت الباقي
بعد علمه ومضى مدة التأمل التي أقلها ثلاثة أيام وهذا هو

الاجماع السكوتي وهو اجماع قطبي عند الحنفية * وقال
 الشافعي انه ليس اجماعا ولا حجة لان السكوت قد لا يكون
 للموافقة بل لتعارض الادلة أو خوف الفتنة أو لكبر سن
 القائل كما سكت عليّ حين شاور عمر الصحابة في فضل
 الغنيمة حتى سأله فروى حديثا في قسمته وحين شاورهم في
 حكم جنين أسقطته امرأة حدها فقالوا إنك مؤدب أدبا
 شرعيا ولا شيء عليك فقال له أرى عليك الغرة * وأجاب
 الحنفية بأن الصحابة بعد مضي مدة التأمل لا يهتمون بارتكاب
 الحرام مع انه خلاف المعلوم من عاداتهم الا يرى ان امرأة
 ردت على عمر حين نفي المغالاة في المهر فقالت أيمطين الله تعالى
 بقوله (وآتيتم احداهن قنطارا) ويمنعنا عمر فقال كل أفقهه
 من عمر حتى المخدرات ولم يمنعه منصب الخلافة من قبول الحق
 من امرأة . اما سكوت عليّ في المسئلتين فكان تأخيرا الى
 آخر المجلس والممنوع فوات الحادثة أو محمول على ان الفتوى
 الاولى حسنة وما اختاره كان أحسن صيانة عن ألسن الناس

وشروطه ثلاثة (١) اجتهاد المجمعين الا فيما لا يحتاج الى ذلك كتنقل آى القرآن وعدد ركعات الصلاة (٢) عدم الفسق (٣) عدم الابتداع لان كل منهما يورث التهمة ويسقط العدالة وذلك ينافى الاهلية للاجماع * ولا يشترط ان يكون أهله من عترته صلى الله عليه وسلم خلافا للامامية ولا حجة لهم في قوله عليه السلام (انى تارك فيكم ما ان تمسكنم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي) لان ذلك انما يدل على تفضيل اجماعهم . كما لا يشترط كونهم صحابة خلافا لداود الظاهري . ولا كونهم من أهل المدينة خلافا للامام مالك واستدلالة بقوله عليه السلام (المدينة تنفى خبيثها كما ينفى الكير خبث الحديد) غير مفيد لان ذلك محمول على نفي الخبث في زمنه عليه السلام ولا يشترط لصحة الاجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق بل وقع ذلك فان التابعين اجمعوا على عدم جواز بيع أم الولد مع اختلاف الصحابة فان عمر كان منعه وكان على كرم الله وجهه أجازة وليس ذلك مؤديا الى تضليل

بعض الصحابة لان قوله كان حجة قبل حدوث الاجماع * ولا يجوز لاحد من أهل الاجماع ان يرجع عن رأيه عندنا خلافا للشافعي ولذا اشترط في حجيته انقراض أهله ولم نشترط ذلك. ولا يشترط فيه عدد التواتر حتى لو كان المجتهدون في عصر ثلاثة أو اثنين انعقد بهم

والاجماع حجة لقوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الآية) فان سبيل المؤمنين أعم من الأيمان وقد أوعد من اتبع غيره بالعذاب فيكون اتباع غيره حراما ولقوله عليه السلام (لا تجتمع أمتي على ضلالة) فانه متواتر المعنى وهو يفيد عصمة الامة عن الخطأ ولا عبرة بالمقلد وان كان عالما لانه يجب عليه اتباع المجتهد. وخالف في حجيته بعض الخوارج والروافض * ولا بد للاجماع من مستند شرعي لان الفتوى بدون دليل شرعي حرام خلافا لبعضهم. قالوا اذا لزم المستند ضاعت الفائدة. قلنا فائدته التحول الى القطعية أو تعاضد الادلة * ومستنده إما

خبر أحاد كالأجماع على جريان الربا في الحنطة وإما قياس
 كالأجماع على خلافة أبي بكر رضى الله عنه قياساً على امامته
 في الصلاة فقد قيل رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لأمر ديننا أفلا نرضاه لأمر ديانا. والخلاف في جواز كون
 المستند قطعياً أولاً قال السعد في التلويح لا معنى له لأنه إن
 أريد أنه لا يقع اتفاق مجتهدى عصر على حكم ثابت بدليل قطعي
 فظاهر البطلان وكذا إن أريد أنه لا يسمى اجماعاً لأن الحد
 صادق عليه وإن أريد أنه لا يثبت الحكم فلا يتصور النزاع فيه
 لأن إثبات الثابت محال *

مراتب الأجماع أربعة أقواها اجماع الصحابة إذا كان
 بصرح القول ونقل الينا على سبيل التواتر وهو كالنص المتواتر
 لعدم الشبهة فيه فيكفر جاحده * وبلى هذا اجماعهم إذا كان
 بتصریح البعض وسكوت الباقيين ونقل على سبيل التواتر وهذا
 كالخبر المشهور فلا يكفر جاحده * ويليهما اجماع من بعدهم
 على حكم لم يعلم فيه خلاف لمن سبقهم وهو بمنزلة الخبر المشهور

أيضاً * وآخر مراتبه اجماع من بعدهم على ما سبق فيه خلاف وهو بمنزلة خبر الآحاد يوجب العمل دون العلم ولا يضلل جاحده . والاجماع المنقول آحاداً يجب العمل به على الراجح لان نقل الظنى آحاداً موجب للعمل

* مبحث القياس *

هو شرعا مساواة المسكوت للمنطوق في علة حكمه الشرعى التى لا تفهم بمجرد فهم اللغة واركانه أربعة (١) الاصل وهو المحل المشبه به (٢) الفرع وهو المشبه (٣) حكم الاصل (٤) العلة وهى الوصف الجامع بين الاصل والفرع المناسب للحكم أى الذى يكون شرع الحكم عنده محصلاً لمصلحة ضرورية وهى احدى الكليات الخمس التى انتهت الحاجة اليها الى حد الضرورة لعدم انتظام حال العالم بدونها ولذا لم تهدر في ملة من الملل وهى حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ المال وحفظ النسب وحفظ العرض وقد أشار اليها اللقاني بقوله

وحفظ دين ثم نفس مال نسب

ومثلها عقل وعرض قد وجب

فشرع الجهاد عند محاربة الكفار لانه محصل لحفظ الدين . وشرع القصاص عند القتل لانه محصل لحفظ النفوس . وشرع حد السرقة عند السرقة لانه محصل لحفظ المال . وشرع حد شرب الخمر عنده لانه محصل لحفظ العقل . وشرع حد القذف عنده لانه محصل لحفظ العرض فكل من الجهاد وما بعده علة لان شرع الحكم عنده محصل لمصلحة ضرورية * أو حاجية لم تلتها الحاجة اليها الى حد الضرورة كما في البيع والاجارة والمساقاة فشرع ملك العين عند البيع لانه محصل الانتفاع بالعين وشرع ملك المنفعة عند الاجارة للانتفاع بها وشرع ملك جز من الثمر عند المساقاة للانتفاع به فكل من البيع والاجارة والمساقاة علة لانه محصل لمصلحة حاجية * أو تحسينية من قبيل مراعاة أحسن المناهج في محاسن العادات كما في تحريم الخبائث فخرمت الخبائث عند الحث على مكارم

الاخلاق لمصاحبة تحسينية وهي اجراء الناس على ما ألفوه
بحسب العادات المستحسنة

وحكم القياس المترتب عليه ظن ثبوت حكم الاصل في
الفرع بعد النظر * وهو حجة لقوله تعالى (فاعتبروا يا أولي
الابصار) فان الاعتبار رد الشيء الى نظيره قد أمرنا الله تعالى
به بعد ذكره هلاك قوم بسبب اغترارهم بقوتهم وشوكتهم
تنبيهنا على أننا إن فعلنا مثل فعلهم جوزينا بمثل جزائهم فدل
ذلك على ان العلم بالعادة يوجب العلم بالحكم بلا فرق بين
الاحكام العقلية والشرعية ولقوله عليه السلام لسيدنا معاذ
حين اراد ارساله الى اليمن (بم تقضى قال بكتاب الله قال
فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد قال أجتهد
برأى فقال الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما يرضى
به رسوله) فانه عليه السلام أقره على عمله برأيه بعد الكتاب
والسنة فدل ذلك على حجية القياس * مثال القياس قياس المجتهد
بيع الارز بالارز متفاضلا على بيع الحنطة بمثلها متفاضلا

للتوصل إلى العلم بحكمه فيبيع الخنطة أصل وبيع الارز فرع
والوصف الجامع بينهما القدر والجنس والحرمة حكم الاصل
المستفاد من قوله عليه السلام (الخنطة بالخنطة مثلا
بمثل يدا بيد)

* شروط القياس *

يشترط لحكم الاصل ان يكون شرعيا فلا قياس في
اللغة فلا يستقيم قياس اللواطة على الزنا بجامع ان كلا يقصد
به سفك الماء دون الولد لتسمى باسمه ويترتب عليها حكمه خلافا
لبعض أصحاب الشافعي كما لا قياس في العقليات * وان يكون
معقول المعنى لا كمعدد الركعات ومقادير الزكاة وعدد الجلدات
في الحدود * وان لا يكون مختصا بالاصل بنص شهادة خزيمة
ابن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم لما نقد سواء بن الحارث
المحاري ثم الناقة التي اشتراها منه وانكر فقال النبي صلى
الله عليه وسلم (من يشهد لي فقال خزيمة أنا أشهد يا رسول الله
أنك أديته ثم الناقة فقال ما حملك على هذا ولم تكن حاضرا

معناقة ال صدقتك بما جئت به وعملت انك لا تقول الاحقا فقال
صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو عليه فحسبه) فجعل
شهادته كشهادة رجلين كرامة له لاختصاصه بفهم حل الشهادة
له عليه السلام باخباره لان إخباره بمنزلة البيان واختص به
ذلك الحكم بهذا النص فلا يقاس غيره عليه . وكعدم فطر الصائم
إذا أكل أو شرب ناسيا مع انتفاء ركن الصوم وهو الكف
عن المفطرات فانه مختص به لقوله عليه السلام للأعراب
الذي أكل وشرب ناسيا حينئذ أسأله (أتم صومك انما أطعمك
الله وسقاك) زاد الدار قطني في روايته (ولا قضاء عليك)
فلا يقاس عليه الآكل أو الشارب خطأ

ويشترط للفرع ان لا يتغير فيه حكم الاصل فلا يصح
قياس ظهار الذمي على ظهار المسلم بجامع ان كلا أهل للطلاق
فيكون أهلا للظهار لان الحكم في الاصل وهو ظهار المسلم
حرمة تنتهي بالكفارة وفي الفرع حرمة لا تنتهي بها لان
الكافر ليس أهلا للكفارة لان فيها معنى العبارة وهو ليس

من أهلها فإو قيس لزم تغيير حكم الأصل في الفرع * وان لا يتقدم حكمه على حكم الأصل فلا يصح قياس الوضوء على التيمم لتشترط فيه النية مثله * وان لا يكون حكمه منصوصاً عليه نفياً اتفاقاً لانه لو نص عليه نفياً لم يصح القياس لان النص يقدم عليه ولا اثباتاً عند البعض لانه اذا نص على حكم الفرع لم يكن للقياس فائدة وقيل يقاس مع النص على حكمه وتكون الفائدة تعاضداً لادلة

* فصل في العلة وأقسامها *

العلة هي وصف يكون شرع الحكم عنده محصلاً لمصلحة. ذهب أكثر المتكلمين الى أن أحكامه تعالى ليست معللة بمصالح العباد على معنى أنها تكون باعثة له على شرع الاحكام والا لزم استكمالها بافعال العباد فالعلل الشرعية عندهم امارات على الاحكام وذهب المحققون الى ان أحكامه معللة بمصالح العباد ولا يلزم استكمالها بافعالهم لان المصالح راجعة اليهم بل ذلك أثر كماله ومقتضى حكمته

تنقسم العلة بحسب المقاصد الى ثلاثة أقسام لان المقاصد
 اما ضرورية واما تحسينية واما حاجية وقد سبق بيان ذلك .
 وبحسب المقصود من شرع الحكم عند الوصف الى خمسة
 أقسام لانه اما أن يحصل يقينا كالبيع المشروع للملك . او ظنا
 كالقصاص المشروع للأنزجار . او شكاً كحد شرب الخمر المشروع
 للزجر عنه فان استدعاء الأطباء شربها يقاوم خوف عدم نزول
 الروح ولا قطع عادة برجعان أحدهما . أو وهما كمنكاح الآسية
 فان عدم الولد راجع عن الولد الذي شرع النكاح له . والخامس
 ان لا يحصل بأحد هذه الاربعة كتزوج مشرقى بمغربية فان
 المقصود من النكاح وهو حصول النطفة في الرحم ليوجد
 الولد غير حاصل قطعاً وكاستبراء جارية اشتراها بأثعها في مجلس
 بيعها فان المقصود من الاستبراء وهو معرفة براءة الرحم
 المسبوق بالجهل غير موجود قطعاً وهذا غير معتبر عند الجمهور
 ولذا قالوا لا يثبت نسب ولد المشرقى منها وقالوا الاستبراء
 أمر تعبدى * وقال ابو حنيفة يثبت النسب والاستبراء لان

المقاصد انما لوحظت في تشريع الحكم كليا فعدم ترتب المقصود على بعض اشخاص الوصف لا يضر على ان القطع بعدم الحصول في المثال الاول ممنوع لجواز حصول المقصود بسبب استخدامه جنيا او كونه من الاولياء

وبحسب اعتبار الشارع الوصف عامة الى اربعة اقسام لان الوصف إما مؤثر او ملاثم او غريب او مرسل

فالـمؤثر وصف اعتبر عينه في عين الحكم بنص او اجماع كالسكر فانه اعتبر في تحريم الخمر لقوله عليه السلام (كل مسكر حرام) ولذا تعدى التحريم الى غيرها وكالصغر فانه اعتبر في ولاية المال بالاجماع

والمـلاثم وصف ثبت بنص او اجماع اعتبار عينه في جنس الحكم او اعتبار جنسه في عين الحكم او جنسه في جنس الحكم مع مقارنة عين الحكم لعين الوصف في محل . مثال الاول الصغر فانه اعتبر في ولاية انكاح الصغيرة وقد اعتبر عينه في جنس الولاية فانه اعتبر في ولاية

المال بالاجماع . ومثال الثاني عذر المطر فانه اعتبر في جواز جمع
المكتوبتين في الحضر وقد اعتبر جنسه وهو الحرج في عين
رخصة الجمع بالنص على اعتبار ذلك الجنس في عين الجمع . ومثال
الثالث القتل العمد العدوان فانه اعتبر في القصاص وقد اعتبر
جنسه وهو الجناية على البنية في جنس القصاص

والغريب وصف ثبت عين الحكم مع عينه ولم يثبت
مع ذلك شيء من الاعتبارات المذكورة في المؤثر والملائم
مثاله الفعل المحرم افرض فاسد فانه اعتبر في نقيض قصد
الفاعل ولذا حرم القاتل من إرث مقتوله ولا نص ولا اجماع
على اعتبار عينه في جنس الحكم أو جنسه في جنس الحكم
أو عينه حتى يقاس عليه الفار من إرث زوجته بطلاقها في
مرض موته اذا مات وهي في العدة فيعامل بنقيض مقصوده
كالقاتل * ومن اكتفي بالوصف الغريب من الحنفية قاس
الفار على القاتل ومن لم يكتف به يستدل على ميراث زوجة
الفار بالاجماع أو يدع ان هذا الوصف من قبيل الملائم فانه

اعتبر عينه في جنس الحكم بالاجماع الحاصل في خلافة عثمان
رضي الله عنه

والمرسل وصف لم يعتبر بنص ولا اجماع ولم يثبت
الحكم معه وهو ثلاثة اقسام

(١) ما علم الغاؤه في الشرع كتعين ايجاب الصوم في
الكفارة على من يسهل عليه الاعتاق فانه مناسب لتحصيل
مصلحة الزجر لكن علم الغاؤه بمخالفته للنص

(٢) ما لم يعلم الغاؤه ولم يعلم اعتبار عينه أو جنسه في
جنس الحكم أو جنسه في العين ولم أقف له على مثال

(٣) ما علم اعتبار عينه في جنس الحكم و جنسه في عين
الحكم أو جنسه وهو المسمى بالمرسل الملائم وتؤخذ أمثلة هذا
القسم مما يأتي . والاولان مردودان اتفاقا والثالث وهو
المرسل الملائم باقسامه الثلاثة مقبول عند الامامين . مالك
والشافعي * هذا التقسيم مذهب الشافعية وذهب الحنفية الى
ان الوصف لا يكون علة في القياس الا اذا كان مؤثرا في الحكم

بان يكون ملائماً له عند العقول وظهر في الشرع ان لعينه
تأثيراً في عين الحكم أو في جنسه أو لجنسه تأثيراً في عين
الحكم أو لجنسه

مثال الاول طواف الهرة فانه وصف ملائم لسقوط
نجاسة سورها فتعدى الى سؤر الفأرة وظهر في الشرع تأثير
عينه في عين الحكم

ومثال الثاني امتزاج النسبين فانه وصف ملائم لتقدم
الاخ الشقيق على الاخ من الاب في ولاية النكاح وقد ظهر
في الشرع تأثير عين هذا الوصف في جنس التقدم فقد قدم
الاخ الشقيق على الاخ لاب في الميراث

ومثال الثالث الاغماء فانه وصف ملائم لاسقاط الصلاة
اذا كثرت وقد ظهر في الشرع تأثير جنسه وهو المعجز عن
فعلها من غيره خرج في عين الحكم فقد سقطت الصلاة عن
الحائض

ومثال الرابع المشقة فانها وصف ملائم لاسقاط الصلاة

عن الحائض وقد ظهر في الشرع تأثير جنسها في جنس
الاسقاط فقد سقط من صلاة المسافر لرباعية ركعتان للمشقة *
وأنت اذا تأملت كلام الحنفية وما سبق من الاقسام عند
الشافعية ظهر لك ان المؤثر عند الحنفية شامل للمؤثر عند
الشافعية وثلاثة اقسام الملائم وثلاثة اقسام المرسل الملائم لان
الحنفية لم يقيّدوا تأثير العين في الجنس أو الجنس في العين
أو الجنس في الجنس بوجود العين مع العين في محل فشملت
الثلاثة الاخيرة من أربعة المؤثر عندهم ثلاثة الملائم وثلاثة
المرسل الملائم عند الشافعية

ويشترط في العلة ان تكون وصفا منضبطاً فلا يصح
التعليل بغير المنضبط كمشقة السفر ولذا أقيم السفر مقامها
ويشترط في المستنبطة ان لا تكون قاصرة عند جمهور الحنفية
لان فائدة التعليل معرفة حكم الفرع وهي مفقودة في العلة
القاصرة . وذهب الشافعي الى جواز كونها قاصرة وجعل
فائدتها كون الحكم أقرب الى القبول ومثل لها بالتمنية فانها

علة الربا في الذهب والفضة وهي مقتصرة عليهما لان غيرهما
لم يخلق ثمننا

واتفق الجميع على جواز التعليل بالقاصرة الثابتة بنص
أو اجماع

﴿ مسالك العلة ﴾

مسالك العلة هي الطرق التي يعرف بها كون الوصف
علة وهي ثلاثة

(١) النص وهو اما صريح وهو ما دل بوضعه واما
ايماء وهو ما ليس كذلك وللصريح مراتب متفاوتة اقواها
مثل لعلة كنا أولا جل كذا أو كيلا يكون كما في قوله تعالى في
النفي (كي لا يكون دولة) ويليهما في الرتبة مثل لكذا أو بكذا
أو ان كان كذا لان هذه ظاهرة في التعليل لانص فيه فقد
تكون اللام للعاقبة والباء للمصاحبة وان مجرد الشرط
والاستصحاب * ودون هذه في الرتبة دخول الفاء في كلام
الشارع على الحكم أو الوصف فالاول نحو قوله تعالى (والسارق

والسارقة فاقطعوا أيديهما) والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم
 (زملوهم بكاومهم ودمائهم فانهم يحشرون وأوداجهم تشخب
 دما) وصح دخول الفاء على الوصف مع انها تفيد الترتيب
 لان هذا الوصف باعث والباعث وان كان متقدما في العقل
 متأخر في الخارج فلهذا الاعتبار دخلت عليه الفاء

ودون الجميع دخول الفاء في كلام الراوى مثل سها
 فسجد وزني ماعز فرجم * وأما الإيماء فهو ان يقرن بالحكم
 وصف لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان بعيدا فيحمل على
 التعليل دفعا للاستبعاد كحديث الاعرابي (هلك وأهلك)
 فقال عليه السلام (ماذا صنعت قال واقعت في نهار رمضان
 فقال عليه السلام أعتق رقبة) فانه يدل على ان المواقعة علة
 للاعتاق لان غرض الاعرابي من ذكر المواقعة بيان حكمها
 فيكون قوله عليه السلام اعتق بيانا للحكم والا لزم اخلاء
 السؤال عن الجواب وتأخير الجواب عن وقت الحاجة . فيكون
 السؤال مقدرا في الجواب كانه قال واقعت فكفر ولعدم

التصریح بالفاء كان إيماء وكحديث الخشمية (ان أبي أدركته
 الوفاة وعليه فريضة الحج فان حجبت عنه أينفعه ذلك فقال
 عليه السلام أرأيت لو كان على أبيك دين فتقضيته أكان ينفعه
 ذلك قالت نعم قال عليه السلام فدين الله أحق بأن يقتضى)
 فانها سألته عن دين الله فذكر نظيره وهو دين الآدمي فنبه
 على كونه علة لنفع والا لزم العبث فيعلم نظيره وهو دين الله
 بالقياس عليه

(٢) الإجماع كالأجماع على أن الصغر علة في ولاية المال
 والإجماع على أن امتزاج النسيين علة في تقدم الاخ الشفيق
 على الاخ لآب في الميراث فيقاس عليهما ولاية النكاح

(٣) المناسبة وهي كون الوصف ملائما للحكم يصح
 إضافته اليه ولا يكون نابيا عنه كإضافة ثبوت الفرقة بإسلام
 أحد الزوجين الى آباء الآخر عن الاسلام لانه الذي يناسبه
 لا إلى وصف الاسلام لنبوته عنه لانه عرف عاصما للحقوق
 لا قاطعا لها وانما تكون المناسبة طريقا عند الحنفية ان ثبت

معها اعتبار الوصف وتأثيره فان لم يثبت ذلك معها فهي الاخالة
وهي طريق عند الأئمة الثلاثة لافادتها الظن بالعلية * وقد
ذكر غير الحنفية في المسالك زيادة على ما سبق أشياء * منها الطرد
وهو وجود الحكم كلما وجد الوصف * ومنها السبر والتقسيم
وهو حصر الاوصاف الصالحة للعلية وحذف ما عدا الوصف
المدعى عليه . وللحذف عندهم طرق منها الالغاء وهو بيان
ثبوت الحكم ببعض الاوصاف في محل فيعلم ان المحذوف
لا دخل له ومنها الطردية وهي بيان أن الاوصاف ملغاة لم يعتبرها
الشارع أصلاً كالطول والقصر أو في الحكم المبحوث عنه
وان اعتبرت في غيره كالد كورة والانوثة في أحكام المعتق

* مبحث الاستحسان *

قد غلب لفظ الاستحسان في اصطلاح الاصوليين على
القياس الخفي الذي خفى وجهه كما غلب لفظ القياس على
القياس الجلي * وكل من الاستحسان والقياس قسمان فالاول
من الاستحسان ما قوي تأثيره والثاني منه ما ظهرت صحته

وخفي فسادہ . والاول من القياس ماضف تأثيره * والثاني
منه ماضر فسادہ وخفيت صحته

* والاول من الاستحسان راجح على الاول من القياس
كما أن الثاني من القياس راجح على الثاني من الاستحسان *
مثال الاول من الاستحسان قياس سؤر سباع الطير على سؤر
الآدمي بجامع عدم علة النجاسة وهي الرطوبة النجسة في آلة
الشرب فانها تشرب بمنقارها . وهو راجح على الاول من القياس
انتمثل له بقياس سؤر سباع الطير على سؤر سباع البهائم بجامع
المخالطة للعاب المتولد من لحم نجس * ومثال الثاني من الاستحسان
قياس تأدى سجدة التلاوة بالركوع في الصلاة على تأدى
السجدة الصليبية بالركوع بجامع ان كلا تأدى الشئ بمغايره
فاذا لم يجز تأدى الصليبية بالركوع مع قرب المناسبة بينهما
لكونهما من أركان الصلاة وموجبات التحريمه فاولى الآ
يجوز تأدى سجدة التلاوة به . وفي هذا أثر ظاهر هو العمل
بالحقيقة وعدم تأدى المأمور به بغيره وفساد خفي وهو جعل

غير المقصود مساويا للمقصود ولذا رجح عنه الثاني من القياس
الممثل له بقياس تأدى سجدة التلاوة بالركوع في الصلاة على
تأديها بالسجود فيها لا شئ من كل منهما على التعظيم المقصود
من سجود التلاوة وتتمام المناسبة بينهما التي بها صح التعبير
عن السجود بالركوع في قوله تعالى (وخر راكعا) . وفي هذا
فساد ظاهر هو العمل بالمجاز من غير تمذير الحقيقة وصحة خفية
هي أن سجدة التلاوة لم تجب قرينة مقصودة ولذا لا تجب بالتمذير
كالطهارة بل القصد منها التواضع ومخالفة المستكبرين وموافقة
المطيعين على قصد العبادة ولذا شرط لها ما شرط للصلاة وهذا
حاصل في الركوع فيكتفى به وتسقط به السجدة كما تسقط
الطهارة للصلاة بالطهارة لغيرها بخلاف السجدة الصليبية فإنها
مقصودة بنفسها كالركوع فلا تتأدى به . ولم تسقط سجدة
التلاوة بالركوع خارج الصلاة لأنه لم يشرع عبادة

✽ الاسئلة الواردة على القياس وأجوبتها ✽

يرد على القياس خمسة أسئلة (١) ما يمنع التمكن من

القياس ويسمى في عرف الأصوليين فساد الاعتبار . وهو مخالفة القياس لنص او اجماع * فالاول كقولهم في الاستدلال على لزوم تبديت النية في أداء الصوم - هو صوم مفروض كالقضاء فلا يصح بنية من النهار . فيعترض بانه مخالف لقوله تعالى (والصائمون والصائمات الآية) فانه رتب فيه الاجر العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض لتبديت النية فيه وذلك مستلزم لصحته حال عدمه * والثاني كقولهم في الاستدلال على عدم جواز تغسيل الرجل زوجته بعد موتها - تغسيله زوجته كتغسيله للاجنبية بجماع حرمة النظر الي كل فيكون غير جائز . فيعترض بانه مخالف للاجماع السكوتي حينما غسل على فاطمة رضي الله عنهما * ويجاب عن هذا السؤال بالطمع في سند النص او الاجماع ان كانا مرويين آحادا او بان النص مؤول او مخصص او معارض بمثله

(٢) ما يرد على حكم الاصل من منعه كقولهم في الاستدلال على بطلان عقد الایجارة بالموت - عقد الایجارة كمقد النكاح

فان كلا عقد منفعة فيبطل بالموت كما يبطل عقد النكاح به
فيمنع حكم الاصل بان عقد النكاح لا يبطل بالموت بل ينتهي به *
ويجاء عن هذا السؤال باثبات حكم الاصل بالدليل وللمعترض
بعد ذلك أن يتكلم على الدليل بمنع احدى مقدماته او نقضه
او معارضته (٣) ما يرد على ثبوت العلة في الفرع وهو نوعان *
الاول منع وجودها فيه * ويجاب عنه باثبات وجودها فيه ولو
بعد بيان المراد * مثاله قياس أمان العبد الغير المأذون في القتال
على أمان العبد المأذون فيه بجامع ان كلا أمان من أهله . فتمنع
أهلية غير المأذون فيجيب المستدل بان المراد بالاهلية كونه
مظنة لرعاية المصلحة في الامان * الثاني المعارضة بقياس الفرع
على أصل آخر ليثبت فيه تقيض الحكم الثابت بعلة القياس
الاول وهذا في الحقيقة معارضة قياسين ويجاب عنه بترجيح
المستدل قياسه على الآخر بكون علة منصوصة او غير ذلك *
مثاله قول الشافعي في اثبات تثليث مسح الرأس — مسح الرأس
كغسل الوجه فان كلا منهما ركن فيثالث مثله . فيقول الحنفي

مسح الرأس كالتيمم بجامع ان كلا مسح فلا يثا

(٤) ما يرد على المقصود الذي هو حكم الفرع ويسمى القول بالموجب وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع في الحكم* مثاله قول مرید اثبات ايجاب القتل بمثقل القصاص — القتل بمثقل كالا حراق بجامع ان كلا قتل بما يقتل به غالبا فلا ينافي القصاص كما ان الاحراق لا ينافيه . فيقول المعارض سلمت عدم منافاته للقصاص لكن لا يلزم مطلوبك وهو ايجابه اياه (٥) ما يرد على علة الاصل وهو أنواع * (١) منع وجودها في الاصل * ويجاب عنه باثبات وجودها فيه بحس أو عقل * مثاله قياس الشافعي مسح الرأس على الاستنجاء بجامع ان كلا مسح فيسن تثليثه . فيمنع كون الاستنجاء مسحا بل هو ازالة للنجاسة (٢) منع علية الوصف ويجاب عنه باثبات علتيه بمسلك من المسالك . مثاله ان يقال في المثال السابق لانسلم ان علة تثليث الاستنجاء المسح بل العلة كونه ازالة للخبث (٣) النقص وهو تخلف الحكم عن العلة ويجاب عنه

أولاً يمنع وجود العلة في مادة النقض وللمعترض الاستدلال
 على وجودها على الصحيح وثانياً يمنع تخلف الحكم عنها
 وللمعترض اثبات تخلفه ان تمكن من ذلك * مثاله ان يقال
 خروج النجاسة علة لانتقاض الطهارة . فينقض بالقليل *
 ويجب بالمنع وجود الخروج فيه * وأن يقال حل الاتلاف لحياء
 المهيبة لا ينافي عصمة المال كما في الخمصة فيضمن الجمل الصائل *
 فينقض بمال الباغي * ويجب عنه بان لا نسلم ان حل
 الاتلاف مناف لعصمة مال الباغي بل علة نفي ضمانه البغي (٤)
 فساد الوضع وهو ثبوت اعتبار العلة في تقيض الحكم بنص
 أو اجماع * مثاله قول الشافعي مسح الرأس مسح فيسن تكراره
 كالاستنجاء . فيقال له ان المسح معتبر في كراهة التكرار كما
 في الخلف * ويجب عنه بمنع وجود العلة في المادة المعترض بها
 وبالطعن في سند النص والاجماع ان كانا مرويين آحاداً أو
 بتأويل النص (٥) المعارضة في الاصل بابداء وصف آخر صالح
 للعلة غير موجود في الفرع سواء كان ذلك الوصف مستقلاً

بالتأثير أولا * ويجب عنها بمنع وجود الوصف المبدى في أصل
المستدل أو بمنع ظهوره أو انضباطه أو مناسبته أو بانه ملغى *
مثل قول الشافعي المرتدة تقتل كالمرتد بجامع الردة . فيعارض
بان العلة في المرتد الردة مع الرجولية لان ذلك مظنة
الاقدام على قتالنا فيجب المستدل بانه وصف ملغى لقتل
مقطوع اليدين

* مبحث التعارض والترجيح *

التعارض (وهو تدافع الدليلين المتساويين قوة بحيث
يقتضي أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر) لا يكون في الأدلة
الشرعية في نفس الامر قطعية كانت أو ظنية والا لزم التناقض
في الأحكام الشرعية بل يكون فيها ظاهرا بالنسبة لنا * وحكمه
ان ينسخ المتأخر حكم المتقدم ان وجد دليل على النسخ والا
فان أمكن ترجيح أحدهما على الآخر عمل بالراجح كما قدم
أبو حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم (استنزهوا من البول) على
أمر العربيين بشرب أبوال ابلهم لانه محرم مع امكان الجمع

بتخصيص عمومه بالآخر فانه مبيح واذا اجتمع الحاضر
والمبيح قدم الحاضر لقوله عليه السلام (ما اجتمع الحلال
والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال) ولانه يعتبر متأخرا
والمبيح متقدما لان الاصل في الاشياء الاباحة فيجعل المبيح
متقدما موافقا للحكم الاصلى والحاضر متأخرا ناسخا له بخلاف
ما لم يجعل المبيح متأخرا فانه يلزم تكرار النسخ والاصل
عدمه . وان لم تكن الترجيح صير الى الجمع بينهما بقدر الامكان
ويدفع التعارض * إما بتخصيص حكم أحد الدليلين ببعض وحكم
الآخر ببعض آخر كما في قسمة المال بين المدعين اذا
ادعياه وبرهنا * واما بجعل حكم أحد الدليلين دنيويا وحكم
الآخر أخرويا كما في قوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في
إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) وقوله تعالى
(لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم
الإيمان الآية) فانهما تعارضتا في الغموس فان الآية الاولى
تقتضى المؤاخذة عليها لانها من كسب القلب . والآية الثانية

تقتضى عدم المؤاخذة عليها لانها جعلت المؤاخذة خاصة
 باليمين المعقودة التي تتصور فيها فائدة اليمين التي هي امكان
 البر والغموس ليست كذلك فتكون من اللغو الخالي من فائدة
 اليمين فلا تكون عليها مؤاخذة بمقتضى الآية الثانية فتعارضتا .
 ويدفع التعارض بجعل حكم الآية الأولى أخروياً وحكم الثانية
 دنيوياً بدليل اقترانه ببيان الكفارة التي هي حكم دنيوى * واما
 بحمل أحد الدليل على حال وحمل الآخر على حال أخرى كقراءتي
 التخفيف والتشديد في طاء يطهرن من قوله تعالى (ولا
 تقربوهن حتى يطهرن) فان قراءة التخفيف تقتضى حل
 وطء الحائض بمجرد انقطاع الدم ولو لم تغتسل وقراءة التشديد
 تقتضى عدم حل ذلك حتى تغتسل فتعارضتا . ويدفع بحمل
 الاولى على انقطاع الدم لاكثر مدة الحيض اعنى عشرة أيام
 لعدم احتمال عوده والثانية على انقطاعه لاقل منها * وان لم يمكن
 الجمع تساقطا ويصار الى ما دونهما رتبة لكونه سالما من
 المعارض فان كان التعارض بين متواترين عمل بخبر الواحد *

مثاله قوله تعالى (فاقْرأوا ما تيسر منه) وقوله (واذا قرئ
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) تعارضاً في المؤتم اذا جهر الامام
 فان الاول يقتضي وجوب القراءة على كل مصل مؤتماً كان أو
 منفرداً أو غيرها والثاني يقتضي وجوب الاستماع ان وجدت
 قراءة فعملنا بقوله عليه السلام (من كان له امام فقرأه الامام
 قراءة له) وان كان بين خبرين عمل بقول الصحابي أو بالقياس *
 مثاله ما رواه النعمان بن بشير (ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى صلاة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدة) وما
 روت عائشة رضي الله عنها (انه عليه السلام صلاها ركعتين
 بأربع ركوعات وأربع سجعات) تعارضاً في عدد الركوع
 فصرنا الى القياس على سائر الصلوات * وان لم يوجد الادنى
 يعمل بالاصل ويقرر الحكم على ما كان قبل ورود الدليل كما
 في سؤر الحمار تعارضت الادلة فيه فقد روي انه عليه السلام
 سئل (اتوضأ بما أفضلت الحمر قال نعم وبما أفضلت السباع)
 وروى أنس رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

عن لحموم الحمر الاهلية فانها رجس) وهذا يوجب نجاسة السؤر
 لمخالطة اللعاب المتولد من اللحم النجس فعملنا بالاصل وهو
 طهارة الماء وعدم زوال الحدث به وحده ولذا أوجبنا ضم
 التيمم اليه * والتعارض كما يكون بين آيتين وسنتين وآية وسنة
 متواترة يكون بين قراءتين كما سبق وكما في قراءتي النصب
 والجر في قوله تعالى (وأرجلكم الى الكعبين) فان قراءة
 النصب تقتضى غسل الرجلين وقراءة الجر تقتضى مسحهما
 فيدفع التعارض بالتجاوز بالمسح عن الغسل

الترجيح (وهو اظهار زيادة أحد الدليلين المتعارضين
 على الآخر بما لا يستقل بالحجية لو انفرد) يوجب العمل
 بالراجح عند الجمهور كما سبق وهو في الكتاب والسنة متنا
 وسندا * فالترجيح في المتن يكون بقوة الدلالة فالحكم يرجح
 على المفسر وهو على النص والنص على الظاهر وهو على الخفي
 والخفي على المشكل والعبارة على الاشارة وهي على الدلالة
 والدلالة على الاقتضاء ويرجح الاجماع على النص والعام

غير المخصوص على المخصوص والحكم المؤكد على غيره
والرواية باللفظ على الرواية بالمعنى * والترجيح في السند يكون
بفقه الراوى وقوة ضبطه وورعه وعلمه بالعربية * وفي القياس
باعتبار علته فما علته منصوص عليها نصاصريحا أولى مما عرفت
علته بالايماء وهو أولى مما عرفت علته بالمناسبة وما عرف
بالاجماع تأثير عين علته في عين الحكم أولى مما عرف به تأثير
الجنس في الجنس وهذا أولى من تأثير الجنس في العين وهو
أولى من عكسه * ولا ترجيح بكثرة الادلة عند أبي حنيفة
وأبي يوسف لتحقيق المعارضة مع كل دليل لاستقلاله فيسقط
الكل * ولا ترجيح عندهما أيضا بكثرة الرواة ما لم تبلغ حد
الشهرة أو التواتر قياسا على الشهادة خلافا لمحمد والأئمة
الثلاثة قالوا ان الكثرة تفيد قوة لا توجد بدونها . وأجاب
الشيخان بانه على تسليم ذلك لا تعتبر هذه القوة لضعفها
وتفاوت مراتبها المؤدى الى عسر اعتبارها ولذا قدم عمر
رضى الله عنه وغيره حديث عائشة (اذا التقى الختانان

فقد وجب الغسل) على حديث (الماء من الماء) مع كون رواته أكثر

﴿ خاتمة في الاجتهاد والتقليد ﴾

الاجتهاد استفراغ الفقيه وسعه لتحصيل ظن
بحكم شرعي

شرط الاجتهاد العلم بالقدر الذي يتعلق بالاحكام من الكتاب لغة وشريعة بان يعرف معاني المفردات والمركبات وخواصها في الافادة وذلك بمعرفة اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة ويعرف المعاني المؤثرة في الاحكام مثلاً يعرف ان المراد بالغائط في قوله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط) الحدث وان علة الحكم خروج النجاسة عن بدن الانسان الحي ويعرف الخاص والعام والمشارك والناسخ والمنسوخ* والعلم بالقدر الذي يتعلق بالاحكام من السنة متناً بان يعرف معناه لغة وشريعة كما سبق وسندا بان يعرف انه متواتر أو مشهور أو آحاد ويدخل في ذلك معرفة حال الرواة والجرح

والتعديل غير ان البحث عن أحوال الرواة في زماننا كالمتعذر
اطول المدة فيكتفى فيه بتعديل الائمة الموثوق بهم كابن خاري
ومسلم والبقوي * والعلم بالقياس وأقسامه والمقبول منها والمردود
ليتمكن من الاستنباط الصحيح * والعلم بالاجماع وموافقه
لألا يخالفه في اجتهاده * والعدالة شرط في قبول فتواه لافي
اجتهاده * وثمرته غلبة الظن بالحكم مع احتمال الخطأ فالجهد
يخطئ ويصيب عندنا لان الحكم في كل حادثة واحد معين عند
الله تعالى نصب عليه دليلا ظنياً يحتمل ان يصيبه المجتهد وان
يخطئه . وذهب الممثلة الى ان كل مجتهد مصيب مستدلين بأنه
لوم يتعدد الحكم في كل حادثة لزم التكليف بما لا يطاق
لان كل مجتهد مكلف باصابة الحق اذ لا فائدة للاجتهاد سوى
ذلك ولا خفاء ان اصابة الحق ليست في وسعه لغموض طريقه
وخفاء دليله فيجب ان يكون الحق بالنسبة الى كل مجتهد
ما أدى اليه اجتهاده . قلنا لانسلم انه لوم يتعدد الحق لزم
التكليف بما لا يطاق وقولهم كل مجتهد مكلف باصابة الحق

اذ لا فائدة الخ ممنوع اذ المجتهد مكاف ببذل وسعه في تحصيل
حكم الله فاذا غلب على ظنه ان حكمه كذا وجب عليه العمل
به ولو كان خلاف الحق في الواقع كيف يتعدد الحق في
الواقع وذلك يؤدي الى اجتماع النقيضين وكون الفعل الواحد
حراما غير حرام وذلك غير معقول خصوصا على زعمهم أن
الحسن والقبح ذاتيان . ويدل لنا انه عليه السلام (قال اذا
حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد
فاخطأ فله أجر واحد) واطلاق الصحابة الخطأ في الاجتهاد
من غير نكير فكان اجماعا

واختلف في جواز الاجتهاد له عليه السلام على أقوال
والصحيح جوازه له في الاحكام بالقياس ووقوعه لكن بعد
انتظار الوحي الى خوف فوات الحادثة عند الحنفية لان اليقين
لا يترك عند امكانه واستدلوا على ذلك بعموم أدلة القياس
وبقوله تعالى (وما كان لبني ان يكون له أسرى حتى يثخن
في الارض الآيتين) فقد عوتب على استبقاء أسرى بدر

بالفداء ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحى
 التقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة ولا يجوز التقليد
 في أصول الدين والاجماع على وجوب العلم بالله وصفاته
 ورسالة رسوله * ويصح ايمان المقد لانه تواتر
 عنه عليه السلام وعن أصحابه وعن التابعين
 قبول الايمان وان حصل من غير
 نظر بل ثبت قبوله من غير
 أهل النظر كالصبيان
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله
 وصحبه
 وسلم